محضر الجلسة 314

التاريخ: الأحد 24شوال1423 (2002/12/29)
الرئاسة: السيد المصطفى عكاشة رئيس مجلس المستشارين
والسيد عبد السلام بروال الخليفة الثاني لرئيس مجلس المستشارين.
التوقيت: ساعة وخمسون دقيقة ابتداء من الساعة الرابعة وخمس وعشرين دقيقة مساء.
جدول الأعمال: التصويت على الجزء الأول من مشروع قانون المالية لسنة 2003.
(بعض التدخلات المتعلقة بمناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية سلمت للرئاسة مكتوبة ولم تُلق من المنصة)

السيد مصطفى عكاشة رئيس المجلس:
بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيد المرسلين
السادة الوزراء،
حضرات السادة المستشارين المحترمين،
يخصص المجلس هذه الجلسة للتصويت على الجزء الأول المتعلق بالمداخيل مادة، ثم نمر بعد ذلك لمناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية والتصويت على الجزء المتعلق بها ثم التصويت على مشروع قانون المالية برمته.
إذن ننتقل إلى التصويت على الجزء الأول من المداخيل.
المادة الأولى، أعرض هذه المادة لتصويت كما وردت في القانون المالي:
الموافقون؟ الإجماع.
وافق المجلس بالإجماع على المادة الأولى.
المادة الثانية، أعرض هذه المادة للتصويت كما وردت في القانون المالي.. قد ورد فيها تعديل من طرف الاتحاد الدستوري يرمي إلى إضافة مادة جديدة تحمل رقم 2 مكرر.
إذن الموافقون على المادة 2، الإجماع.
والآن هناك تعديل بالنسبة للمادة 2 مكرر من طرف فريق الاتحاد الدستوري، الكلمة لأحد..

المستشار السيد أحمد بنا:
شكرا السيد الرئيس،
هذا التعديل يهم الرسوم الجمركية والضرائب غير المباشرة، فيما يخص إعفاء الأعلاف الآتية: الأعلاف المركبة: الصورو، الذرة، الأملاح المعنية، التبن والفوراج، كذلك إلغاء الرسوم الجمركية المؤداة على الآلات الفلاحية وقطاع الغيار والآلات المستخدمة في تصنيع المنتوج الفلاحي ومواد التلفيف.
شكرا السيد الرئيس،

السيد الرئيس
شكرا، الكلمة للحكومة.

السيد فتح الله أولعلو وزير المالية والخوصصة:
السيد الرئيس،
بسم الله الرحمن الرحيم،
كي لا نعيد النقاش الذي كان في اللجنة، الحكومة تدفع بالفصل 51 من الدستور.

السيد الرئيس:
إذن ننتقل إلى التصويت على المادة 3، الموافقون؟ الإجماع.
المادة 3 مكرر ورد بشأنها تعديل من طرف المستشار السيد جامع المعتصم.
الكلمة للسيد المستشار.

المستشار السيد جامع المعتصم:
بسم الله الرحمن الرحيم،
شكرا السيد الرئيس،
بالنسبة لهذا التعديل الذي نتقدم به في المادة 3 مكرر يرمي إلى الملاءمة مع مقتضيات الدستور واحترام مبدأ أو الفصل الرابع من الدستور الطي يقضي بعدم رجعية القانون أي ليس للقانون أثر رجعي وضبط هذا التعديل في ملاءمة ورغبة في الانتقال من الحديث على 20 دجنبر 2002 التي مرت إلى فاتح يناير 2003 مع أن الحكومة عندها حل إما أن نقدم لنا لمشروع التعديل قانون المالية 2002 وإما ان نقدمه لنا في إطار مرسوم ضمن الإذن البرلماني في المادة الثانية من القانون وأنا أعتبر بأن أثر الالتزام بالقوانين وفصول الدستور عنده تأثير على سمعة بلادنا ومدى التزام مؤسساتها بالقانون. شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:
الكلمة للحكومة، تفضل السيد الوزير.

السيد وزير المالية والخوصصة:
السيد الرئيس،
الحكومة غير متفقة مع التعديل أولا هذا تعديل عنده طابع استثنائي وكما تعلمون هو لصالح البلاد، خاصة ما حدث حريق في معمل لاسمير وأصبح من الضروري استيراد منذ 20 دجنبر السابق المشتقات النفطية، وهذا التعديل هو تعديل تخفيضي لحقوق الجمرك والضرائب وبالتالي لا يمكن أن نعتبر فكرة رجعية القانون لأنه نتائجه ليست الزيادة في الضرائب بل بالعكس نقص منها.
إذن اعتبارا للمصلحة العامة واعتبارا كذلك أنه يتعلق الأمر بنقص في المداخيل، فالحكومة غير متفقة مع تعديل السيد المستشار المحترم.

السيد الرئيس:

شكرا، أعرض المادة 3 مكرر للتصويت كما وردت في القانون المالي.. تسحب التعديل؟ تتشبث بالتعديل؟

المستشار السيد جامع المعتصم:

الشبت بالتعديل مع الحديث على أن المصلحة العامة تتحقق من خلال الالتزام بالقانون وحنا ما تنقولوش أنه الرسوم تحذف وهذه الإعفاءات إنما نتحدث عن ملاءمة قانونية الأمر جاري والسيد الوزير يتحدث على أنه الاستيراد بدأ من 20 فاحنا ما عندناش مشكل مع هذه والكل يقدر هذه المصلحة العامة، المصلحة العامة الموالية وهي الالتزام بالمقتضيات من الناحية الشكلية في القانون.

شكرا.

السيد الرئيس:

إذن نستمر إلى التصويت، الموافقون على التعديل؟

الموافقون: 9

المعارضون: 61

الممتنعون: 13

إذن رفض التعديل 61 معارض، الموافقون: 9 والممتنعون: 13.

أعرض المادة 3 مكرر للتصويت كما وردت في القانون المالي:

الموافقون: 61

المعارضون: 7

الممتنعون: 13

إذن سقط التعديل.

اعرض المادة 4 وقد ورد بشأنها تعديل من طرف المستشار السيد جامع المعتصم، إذن الكلمة لمقدم التعديل.

المستشار السيد جامع المعتصم:

شكرا السيد الرئيس،

هذا التعديل مرتبط بالضرائب الداخلية على الاستهلاك المفروضة على التبغ المصنع، نقترح الرفع من النسبة المئوية المخصصة للاقتطاع 60٪ بدل 52٪ والهدف من ذلك هو تخصيص هاذ 8٪ لدعم مراكز الأنكولوجيا الخاصة لمقاومة نتائج التدخين، خاصة، إذا علمنا أنه التدخين يؤثر بشكل كبير جدا على صحة المواطنين وخاصة ذوي الدخل المحدود والفقراء الذين يدخنون التدخين ديالنا، ديال هاذ البلاد هاذي..

قلت يرمي هذا التعديل إلى الرفع من هذه القيمة وتخصيصها لفائدة المراكز الأنكولوجية التي تعالج نتائج ديال الإدمان على التدخين والحكومة ترد بأنه هذا الرفع يمكن يساهم في التهريب، أولا قضية التهريب هذه مسؤولية الحكومة وقطاعاتها أن تحارب التهريب اللي كيوقع ولو تكون الضرائب ناقصة.

المسألة الثانية وهو أنه التهريب فلي الغالب يهم نوع تستهلكه فئة اللي هي ميسورة نسبيا وهذه الفئة الميسورة عندها الإمكانات اللي كتساهم باش تعالج ولا في نفس الوقت لا تتعرض بشكل كبير لهذه الأمراض ديال السرطان، لكن الفئة اللي هي أكثر عرضة هي الفئة التي تستهلك النوع العادي الذي يصنع في المغرب هذا النوع العادي على الأقل واحد 4 مليار السجائر هي التي يتناول كما قلت الصغار أو يتناولها الفقراء الذين لا يجدون من الإمكانيات ما يمكن أن يساعدهم على جانب التطبيب بل أكثر من هذا حتى على المستوى الغذائي باش يحميوهم باش تكون مناعة وقدرة على المقاومة مثل هذه الأمراض وهذا هو الهدف من هذا التعديل، وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير المالية والخوصصة:

السيد الرئيس،

الحكومة غير متفقة مع هذا التعديل وهذا أحد التعديلات التي قدمت من طرف أحد فرق المعارضة المحترمة في مجلس النواب وأجبت عليه وربما السيد المستشار الذي كان حاضرا في اللجنة بدأ يجاوب علي قبل ما نجاوب الآن أمام الجميع.

أن أعتبر بكل مسؤولية أن هذا التعديل عنده نتائج وخيمة على الشعب المغربي، وخيمة جدا وأقولها بكل مسؤولية لأنه التجربة بينت بأنه لما يرتفع سعر الدخان عن طريق الضارب هذا يؤدي إلى تضخم كبير في التهريب، وأريد أن أقول من خلال مجلسكم الموقر أن التجربة بينت بأن الدخان له نتائج جد وخيمة على صحة المواطنين أكثر من الدخان العادي ويمكن لي أن أخبركم حتى بما حدث في هذه السنة شركة التبغ في المغرب خرجت نوع جديد ديال الدخان بسعر منخفض باش تحارب كذلك التهريب، ماذا حصل؟ شركة أمريكية في اليونان صاوبت نوع جديد من لدخان لمواجهة المنتوج المغربي ولذلك أنا أحذر الشعب المغربي كله من مخاطر الدخان لأنه غادي يضر بمصالحكم وبصحتكم.

ولذا لهذه الاعتبارات الحكومة ماقابلاش هاذ التعديل وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا، رفض من طرف الحكومة. إذن أعرض التعديل للتصويت المقدم.

الموافقون: 9.

المعارضون: 64.

الممتنعون: 13.

إذن رفض التعديل 64 معارض، الممتنعون: 13 والموافقون: 9.

أعرض المادة 4 للتصويت لما وردت في القانون المالي.
الموافقون: 64
المعارضون: 9
الممتنعون: 13
أعرض المادة 5 للتصويت كما وافقت عليها اللجنة، الإجماع، إذن وافق المجلس بالإجماع على المادة5.
المادة 6 أعرض هذه المادة للتصويت كما وردت، الإجماع، وافق المجلس بالإجماع.
المادة 7 ورد بشأنها تعديلين من طرف فريق الاتحاد الدستوري إذن الكلمة لأحد مقدمي التعديل.

المستشار السيد أحمد بنا:

شكرا السيد الرئيس،
هذا التعديل يهم الضريبة على الشركات وتنطلبو تخفيض النسبة إلى 33٪، حيث أنه كنشوفو هذا التحفيف أنه غادي يساعد الشركات لكي لايقع ذاك التملص الضريبي، فنرجو أنه بتقليص 2٪ غادي يمكن يكون واحد الأداء اللي هو منطقي ونوسعو الوعاء الضريبي.
شكرا السيد الرئيس،

السيد الرئيس:

شكرا، الكلمة للحكومة، تفضل السيد الوزير،

السيد وزير المالية والخوصصة:

السيد الرئيس، الحكومة تدفع بالفصل 51.

السيد الرئيس:

إذن أعرض التعديل.. هناك تعديلين، إذن أعرض التعديلين على التصويت.. إذن أعرض 7 على التصويت.
الموافقون: 64
المعارضون: 9
الممتنعون: 13
المادة 8 بشأنها 6 تعديلات، ثلاث تعديلات من طرف فريق الاتحاد الدستوري وتعديل من طرف الفريق الكونفدرالي وتعديلين من طرف المستشار جامع المعتصم.
إذن الكلمة لفريق الاتحاد الدستوري.

المستشار السيد أحمد بنا:

شكرا السيد الرئيس،
التعديل الأول يهم توسيع الثلاث أشار حول "السميك. IGR أولا كنبغيو أنها تصل إلى 24 ألف درهم بدل 20 ألف درهم لأنه نعتبر أن 24 ألف درهم هي بمثابة أدنى حد فنصلب الإعفاء ديالها، كذلك فيما يخص الضريبة العامة على الدخل.. نفس الإجراء دائما فيما يخص الضريبة العامة على الدخل كنطلبو الإعفاء أو رفع الهامش من 200 ألف إلى 24 ألف. شكرا السيد الرئيس،

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للحكومة.

السيد وزير المالية والخوصصة:

السيد الرئيس، بالنسبة لكل هاذ جوج التعديلات الحكومة تدفع بالفصل.

السيد الرئيس:

إذن، ننتقل إلى التعديل المقدم من طرف الكونفدرالية.

المستشار السيد خالد العلمي لهوير:

شكرا السيد الرئيس،
التعديل يخص رفع الجزء المعفى من الضريبة العامة على الدخل من 20 ألف درهم إلى 36 ألف درهم انطلاقا من عنصرين أولا العدالة الضريبة وثانيا أنه ما كاينش زيادة في الأجور في القانون المالي وهذا من شأنه أنه يخفف العبء الضريبي على الفئات الصغرى والمتوسطة. شكرا.

السيد الرئيس:

إذن نمر إلى التعديلين المقدمين من طرف المستشار السيد ا جامع المعتصم، الكلمة للسيد المستشار.

المستشار السيد جامع المعتصم:

شكرا السيد الرئيس، السيد الوزير،
أنا أولا أستغرب من قبل بالنسبة للسيد الوزير للطريقة باش تكلم على ما يتعلق بالتدخين فكان فيه شوية ديال الإشهار للتدخين المغربي.. داز نحن في مؤسسة مسؤولية كان ممكن أرد في ذاك الوقيته أنا احتراما حتى أخذت الوقت ديالي الآن يمكن أن أتحدث والأثر الرجعي الحكومة احترمته في القانون فلذلك أرجع إلى ما تحدث عنه الوزير من قبل واعتبر من حقي.
ولذلك أعتبر أن ما فاه به السيد الوزير يعتبر إشهارا للتدخين ونحن ضد التدخين نتمنى أن الحكومة تستثمر في اتجاه معالجة المدمنين على التدخين وننقص منه، هذا وباء خصنا نتهناو منو لأن نتائجه أكثر من نفعه المادي.
قضية التعديل الذي أتقدم به يهم المادة 4 فيما يتعلق بإعفاء جميع التعويضات الممنوحة لمستخدمي المؤسسة العمومية في إطار عملية المغادرة الطوعية لهذه المؤسسات طبعا هذا التعديل يهدف إلى تمكين هؤلاء المستخدمين في المؤسسات العمومية الذين مع كامل الأسف مجموعة من المؤسسات العمومية فعلا ترغمهم على الذهاب الطوعي، نحن ضد هذا الذهاب الطوعي ولكن حتى حينما يتحقق هذا الذهاب الطوعي على الأقل أن الذين يتم تسريحهم بهذا الشكل أن يتم إعفاء مستحقاتهم من الاقتطاعات الضريبة وهذا غادي يخلينا نخدعو في وضع شفاف وواضح بدل الطريقة الملتوية التي تلجأ إليها بعض المؤسسات العمومية مع الأطر العليا بالخصوص، حيث أن الناس يخرجوا ب 200 مليون و150 مليون وتيخرج اليوم وغدا يخيم في مؤسسة أخرى على أساس كأنه فصل مع أنه عمليا ما كاين لا فصل ولا جوج، فيتم التحايل على القانون..

فحنا نمشيو في اتجاه واضح ونتمنى أن يستفيد منه صغار المستخدمين والموظفين. شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للحكومة.

السيد وزير المالية والخوصصة:

الآن غير تعديل واحد اللي تقدم، هذا التعديل الحكومة غير متفقة معه عليه.

السيد الرئيس:

تقدمتم بتعديلين..

المستشار السيد جامع المعتصم:

بالنسبة للتعديل الثاني هو التعديل الذي تقدم به الإخوة في الاتحاد الدستوري ورقم آخر تقدم به الإخوان في الفريق الكنفدرالي، تقدمنا بـ24 ألف درهم لسبب واحد وهو قلنا أنه لا يعقل أنه الدولة تبقى تقتطع على 20 ألف درهم في السنة اللي الحصلة ديالو يعني أنها تقتطع للناس اللي عندهم الدخل أقل من "السميك". فأقل ما يمكن يكون على الأقل السميك يعفى.

ما فوق السميك نبداو نقتطعو له فلا يعقل أن 20 ألف درهم لا تمثل السميك فلذلك نتمنى أنه الحكومة إذا قامت بهذا الدور غادي تكون ألزمت جميع الإدارات ديالها والمؤسسات ديالها على الأقل يلتزموا بهاذ السميك. شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا، الكلمة للحكومة، السيد الوزير تفضل.

السيد وزير المالية والخوصصة:

السيد الرئيس، بالنسبة للتعديل الأول الحكومة ما قابلاش لأنه في العمق يتناقض مع الضوابط الضريبية والقانونية التشريعية في المغرب وحتى في بلدان أخرى حسب الأنظمة كلها.

بالنسبة للتعديل الثاني ندفع بالفصل 51.. إذن التعديل الأول يصوت عليه.

السيد الرئيس:

إذن سنعرض التعديل الأول للتصويت.

الموافقون: 9

المعارضون: 64

الممتنعون: 13

إذن رفض هذا التعديل ب 64 الموافقون: 9 والممتنعون: 13 هناك تعديل كذلك للاتحاد الدستوري حتى هو مرفوض بالفصل 51.

أعرض المادة 8 للتصويت كما صادقت عليها اللجنة

الموافقون:64

المعارضون: 26

الممتنعون: لا أحد

إذن صادق المجلس على المادة 8 كما صادقت عليها اللجنة ب 64 والمعارضين 26 والممتنعون: لا أحد.

المادة 9 كما عدلتها اللجنة، الموافقون؟ الإجماع ، إذن وافق المجلس بالإجماع.

المادة 10 ، أعرض هذه المادة للتصويت كما وردت لي المشروع، الإجماع.

أعرض المادة 11 للتصويت، الإجماع.

المادة 12، الإجماع.

المادة 13، الإجماع.

المادة 14، الإجماع.

المادة 15، الإجماع.

المادة 16، كما عدلتها اللجنة الإجماع.

المادة 17، الإجماع.

المدة 18، الإجماع.

المادة 19، ورد بشأنها تعديل من طرف فريق الاتحاد الدستوري.

الكلمة للسيد رئيس الفريق.

المستشار السيد أحمد بنا:

السيد الرئيس،

هذا التعديل كلبنا رفع 0,05 فيما يخص الاعتمادات الموجهة إلى الجهات، بحيث كلبنا أنه من 1 نصبح في 1,5 لأنه الجميع يعرف الدور الذي تلعبه الجهات كذلك هع العلم أن بان لنا بأنه القانون المالي شيئا ماهمش بعض الجهات التي تفتقر للتجهيزات الأساسية فلهذا عملنا على الرفع من هذا المبلغ من نسبة 1 إلى 1,5. وشكرا للسيد الرئيس .

السيد الرئيس:

شكرا، عندك تعديل في المادة 20 تقدمه مرة واحدة..

المستشار السيد أحمد بنا:

نفس الشيء حتى هو نفس التقديم لأنه يصب في نفس الاتجاه.

السيد الرئيس:

الكلمة للحكومة، السيد الوزير تفضل.

السيد وزير المالية والخوصصة:

السيد الرئيس،

وأنا أعرف بأن مجلسكم مهتم بقضايا الجهوية، أخبر بأنه بالنسبة لمداخيل الجهات زادت هذه الثلاث سنوات ب 627 ، لماذا؟ لأنها تستند على ضريبتين وهما الضريبة على الشركات والضريبة على الدخل الفردي اللتان تقسمان بنوع من الحركية والديناميكية لأن وعاءهم يزداد لذلك أنا أعتبر بأنه وقع تحسن حد مهم في هذه الثلاث سنوات وهذا التعديل الحكومة تدفع بالفصل 51 وكذلك التعديل على المادة التي من بعد لأنه من نفس النواة.

السيد الرئيس:

إذن أعرض للتصويت المادة 19، الموافقون؟ نفس العدد.. نفس العدد بالنسبة للموافقين والمعارضين والممتنعين.

المادة 20 نفس العدد.

المادة 21، أعرض هذه المادة للتصويت، الإجماع؟ المادة 21 بالإجماع المادة 22، الإجماع.

المادة 23 كذلك.

المادة 25 ورد بشأنها تعديل من الفريق الكونفدرالي إذن الكلمة لأحد المتدخلين.

المستشار السيد خالد العلمي لهوير:

شكرا السيد الرئيس،

دائما انطلاقا من أن السكن الاجتماعي، الإشكال المطروح ربما يعتبر أحد الاختلالات الكبرى التي تعرفها البلاد، انطلاقا من التصريح الحكومي والذي ركز على السكن الاجتماعي فهناك شقين: الشق الأول يحدد مبلغ التسبيق الممنوح من طرف الدولة لأجل تملك مساكن اجتماعية في 30 ألف درهم والشق الثاني يمكن الاستفادة من هذا التسبيق الذين يتقاضون مبلغ من ألف درهم في السنة. شكرا السيد الرئيس،

السيد الرئيس:

شكرا، الكلمة للسيد وزير المالية والخوصصة.

السيد وزير المالية والخوصصة:

كما قلت في اللجنة السيد الرئيس النتيجة العامة لهذا التعديل سيؤدي إلى زيادة في النفقات واحد التجربة اللي هي حقيقة رائدة وواعدة وحنا تتقدمو فيها سنة بعد سنة لذلك في المستوى الراهن الحكومة تدفع بالفصل 51.

السيد الرئيس:

إذن نعرض المادة 25 للتصويت.

الموافقون: 64

المعارضون: 26

الممتنعون: لا أحد.

المادة 26، أعرض هذه المادة للتصويت، الإجماع.

المادة 26 مكرر كما أضافتها اللجنة، أعرض هذه المادة للتصويت، الموافقون؟ الإجماع.

المادة 27، الإجماع كذلك.

المادة 28، الإجماع.

المادة 29، الإجماع.

المادة 29 مكرر، الإجماع كذلك.

المادة 30، الإجماع.

المادة 30 مكرر، الإجماع.

المادة 31، الإجماع.

المادة 32، ورد تعديل من طرف فريق الاتحاد الدستوري يرمي إلى إضافة المادة 32 مكرر.

المستشار السيد أحمد بنا:

شكرا السيد الرئيس،

التعديل هو إحداث صندوق لدعم البنية الولوجية للأشخاص المعاقين بدنيا فطلبنا أن يحدث هذا الصندوق ابتداء من فاتح يناير 2003 في حساب خصوصي للخزينة أولا من أجل العناية بالمعاقين بدنيا وشكرا.

السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا، الكلمة للحكومة، السيد الوزير،

السيد وزير المالية والخوصصة:

السيد الرئيس، الحكومة تدفع بالفصل 51.

السيد الرئيس:

إذن أعرض التعديل للتصويت.. أعرض الباب من الجزء الأول للتصويت قبل أن نمر إلى الجزء الثاني.

الموافقون: 64

المعارضون: 14

الممتنعون: 11

إذن وافق المجلس ب 64 صوت والمعارضون: 14 والممتنعون: على الجزء الأول من الباب الأول.

ننتقل الآن إلى التصويت على مواد الباب الثاني من الجزء الأول أحكام تتعلق بالتكاليف.

المادة 33، أعرض هذه المادة للتصويت كما وردت، الإجماع.

المادة 34 ورد بشأنها تعديل من الفريق الكونفدرالي، الكلمة للسيد ممثل الفريق الكونفدرالي.

المستشار السيد خالد علمي لهوير:

شكرا السيد الرئيس،

التعديل يقتضي رفع.. الاقتراح هو رفع عدد المناصب من 7000 إلى 13 ألف والتركيز على القطاعات التي تعرف خصاصا قرارة التربية الوطنية، التعليم العلي، الصحة، العدل مع إضافة مناصب بالوزارات والقطاعات التي لا تقترح فيها الميزانية المحاكم المالية ووزارة التشغيل والتنمية الاجتماعية في البيئة، كتابة الدولة في الماء، المجموع 13 ألف منصب شغل مقترح.

شكرا السيد الرئيس ،

السيد الرئيس:

الكلمة للسيد وزير المالية.

السيد وزير المالية والخوصصة:

السيد الرئيس الحكومة تدفع بالفصل 51.

السيد الرئيس:

شكرا، إذن أعرض المادة 34 على التصويت.

الموافقون: نفس العدد.

المعارضون: 26

الممتنعون: لا أحد.

إذن وافق المجلس على المادة 34 ب 64 صوت والمعارضون: 26 والممتنعون: لا أحد.

أعرض المادة 35 للتصويت كما وردت في القانون المالي ، الإجماع.

المادة 36، الإجماع.
المادة 37، ورد بشأنها تعديل من طرف المستشار السيد جامع المعتصم، فليتفضل.

المستشار السيد جامع المعتصم:

شكرا السيد الرئيس،
هذا التعديل يرمي طبعا إلى المساهمة في تحقيق والالتزام بالأولوية التي يحظى بها قطاع التربية والتكوين والكل يعلم أن هذا القطاع تم رسمه أو التوافق الوطني حوله وجلالة الملك أيضا أعطاه الأولوية فأطالب أنه ميزانيات الاستثمار بالخصوص لقطاع التربية والتكوين بسبب صعوبات عرفتها السنة الماضية ل 2002 لأن قطاع التربية والتكوين بخصوص التربية الوطنية تم فيها إرساء أكاديمية جهوية وهي بمثابة مؤسسات عمومية خلال هذه السنة لم تستكمل بعد هياكلها بشكل جيد وبالتالي لم تتمكن هذه الأكاديمية الجهوية من صرف هذه الميزانيات ولا من الالتزام بصرف هذه الميزانيات مما سيؤدي إذا تم حذف الميزانيات الآن، سيؤدي إلى آثار عكسية على منظماتنا التربوية والتكوين، حيث أنه عدد كبير من المؤسسات لم تنجز مع الحاجة الماسة خاصة في العالم القروي إلى المؤسسات التعليمية والداخليات وغيرها ولذلك نلتمس أن الحكومة تنسجم بالتزامها مع اعتبار هذا القطاع أولوية وتعفى كما أعفت في الفقرة الثانية الأداءات المفتوحة برسم السنة المالية 2002 لفائدة البرامج والمشاريع المستفيدة من أموال المساعدة الخارجية على شكل هبات فنحن نقترح أيضا أن تستفيد قطاعات التربية والتكوين من هذا الإعفاء.
شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد وزير المالية.

السيد وزير المالية والخوصصة:

السيد الرئيس كما قلت داخل اللجنة الحكومة غير متفقة مع الاستثناء أولا لا يمكن إعطاء الاستثناء لأي إدارة حتى الإدارات التي عليها الإجماع في المغرب والتي حولها يقع الإجماع لاعتبارات مرتبطة بالسيادة ما عندهاش أي استثناء وإلا هذا سيمس بضوابط القانون التنظيمي للمالية، إضافة إلى ذلك يمكن للحكومة أن تدفع بالفصل 51 لأن هذا سيؤدي إلى زيادة في التحملات ولكن كما قلت للسيد المستشار المحترم داخل اللجنة الأكاديميات أولا سميت إدارات تابعة للوزارة هي مؤسسات عمومية لها شخصية معنوية واستقلال مادي وتنظيمها المالي لا يخضع للضوابط ديال الإدارات اللي تابعين للوزارات وعندها الحق في ترحيل أموالها من سنة إلى سنة باعتبارها مؤسسات عمومية لكل هذه الاعتبارات الحكومة لا تتفق مع هذا التعديل. شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا.
إذن أعرض التعديل على المجلس:
الموافقون: 11
المعارضون: 64
الممتنعون: 13
إذن رفض التعديل ب 64 وامتناع 13 وموافقة: 11
أعرض المادة 37 للتصويت، إذن 37 الإجماع.
المادة 38، الإجماع.
المادة 39، الإجماع.
المادة 40، الإجماع.
المادة 41، الإجماع.
المادة 42، الإجماع.
المادة 43، الإجماع
المادة 44، الإجماع
المادة 45، الإجماع
المادة 46، الإجماع
إذن أعرض الباب الثاني من الجزء الأول للتصويت، الإجماع.
ننتقل الآن للتصويت على مواد الباب الثالث من الجزء الأول: أحكام تتعلق بتوازن الموارد وتكاليف الدولة.
المادة 47، ورد بشأنها تعديل من طرف المستشار السيد جامع المعتصم.

المستشار السيد جامع المعتصم:

شكرا السيد الرئيس،
بالنسبة لهذا التعديل في المادة 47 يتعلق بالحرص على ضمان شفافية جدول التوازن الذي هو جدول نصادق عليه ونصوت عليه داخل البرلمان يعني يبين فعلا نصادق للحكومة على الموارد التي ستدخل وعلى التكاليف التي ستتحملها وأيضا على العجز الذي ستتحمله البلاد خلال هذا القانون المالي.
طبعا الذي تبين لنا هو أنه فعلا فيما يتعلق بالموارد الحكومة دائما تسجل فيما يتعلق بالموارد المحتملة من الخوصصة وهذه السنة فعلا سجلت 12,5 مليار كما هو الشأن في السنة الماضية، لكن الذي لا تسجله الحكومة وهو في خانة المبالغ القصوى للتكاليف لا تسجل لنا ما يتعلق بالحصة التي سيتم تفويتها لفائدة صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.
نحن نعتبر عدم إدراج هذه النفقة المحتملة ضمن جدول التوازنات سيضل بشفافية جدول التوازن نحن نتمنى أنه الحكومة كما هوة الشأن بالنسبة للمادة الأولى في القانون التنظيمي للمالية يلزمها باش التي نصادق عليها وفي قانون التصفية سنتأكد من مدى مصداقية تلك التوقعات وبالتالي إذا كانت الحكومة عندها رغبة باش تعطي شي حاجة لهذا

الصندوق نعرفه هذا على أساس أن هذا الصندوق أيضا هو مؤسسة عمومية ينبغي أن نعرف مداخيله وبالتالي متابعة أموره المحاسبية ولذلك أتمنى أن الحكومة تأخذ حنا اقترحنا أنه تقترح الحكومة 3,5 مليار درهم، قلنا ندخل هاذ 3,5 مليار درهم ضمن التكاليف القصوى، إذا الحكومة تبغي تفوت مليارا أو مليارين أو أكثر أو أقل فتسجله في جدول التوازن حتى يصادق البرلمان على جدول شفاف وواضح نتحمل فيه كامل المسؤولية وشكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا، الكلمة للحكومة.

السيد وزير المالية والخوصصة:

للسيد الرئيس،

بحال اللي قلت في اللجنة، السيد المستشار بلغ على هذه القضية أنا تنقول هاذ 3,5 مليار لاعلاقة لها لابموارد ولابتكاليف الميزانية هذه غير مكتوبة في الميزانية، هذه مكتوبة في الصفحة 45 من مذكرة التقديم، في مذكرة التقديم تنقولو بأننا نقدر بأن صندوق الحسن الثاني سترصد إليه 3,5 مليار درهم من الموارد التي يتوفر عليها حاليا، من الموارد التي عنده حاليا غادي تمشي وهي اللي غادي ينفقها في السنة القادمة، موارده الآن حاليا تقريبا 8 مليار التي نعتقد أنها.

ستنفق عمليا 3,5 مليار فلذلك هذا الرقم لا علاقة له لا من بعيد ولا من قريب بالميزانية ولا بالموارد ولا بالتكاليف وبالتالي هذا تعديل لا يمكن أن يقبل أبدا ما عندو علاش يقبل. شكرا السيد الرئيس،

السيد الرئيس:

إذن نعرض التعديل.. السيد المعتصم.. إذن المؤيد للتعديل تفضل.

المستشار السيد جامع المعتصم:

من السيد وزير المالية اقترحنا أنه تحدثنا عن 3,5٪ اللي ألقينا في الوثائق ديالكم، طبعا فيما يتعلق بمجال التحملات المشتركة ما كاين حتى حاجة اللي كتبين باللي غادي تعطيو شي حاجة لهذا الصندوق فأنا تنقول الآن في البرلمان واش هذا غادي تعطيوه صفر لأن اللي باين الآن أنه صفر حتى هاد صفر اكتبوه وتتحملوه مسئوليته إذا كنتم غادي تعطيو فخصو يكون واضح فليكن 3 أو 1 ولا 2 ولا نصف ولا أقل فهذا شأنكم ولكن اللي مهم بالنسبة لنا هو جدول التوازن أنا يكون وضحا في التزامات واضحة، التكاليف القصوى التي تقدر رونها منها المساهمة في هذا الصندوق وتعطيو شي حاجة لهذا الصندوق من الخوصصة باعتبار القوانين السابقة تتكلموا لنا عن أنه غادي توزعوا هذاك الشي بمرسوم في جدول ÷50 فاحنا من 0 حتى 50٪ قدروها وحطوها لكي نعرف عماذا سنصوت أو لماذا سنصوت. شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا.

السيد وزير المالية والخوصصة:

"ماشي في الجنة ولكن اللي بغيت نقول للسيد المستشار هاذ 3,5 هي غادي تجي من الصندوق، الصندوق عندو الآن وغادي ينفقها العام الجاري ما داخلاش في القانون المالي وما كايناش بحال اللي قلتو الآن ماكايناش في الميزانية، كاينة في البطاقة التفسيرية للميزانية اللي تنقولو ما هي الاعتمادات المحتملة اللي غادي ينفقها صندوق الحسن الثاني من الاعتمادات اللي عندو حاليا ماشي اللي غادي تجي.. ما عندها أي علاقة بميزانية 2003. شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا. أعرض التعديل للتصويت:

الموافقون: 1

المعارضون: 64

الممتنعون: 25

إذن رفض التعديل بـ77 ضد واحد كموافق وامتناع 25.

وأعرض للتصويت موارد الميزانية العامة.. أعرض المادة 47 كما وردت في النص.

الموافقون: 64

المعارضون: 1

الممتنعون: 25

اذن نمر إلى العرض للتصويت موارد الميزانية العامة كما وردت

الموافقون: 64

المعارضون: 11

الممتنعون: 13

أعرض للتصويت موارد الميزانية الملحقة لدار الإذاعة والتلفزة المغربية كما وردت، الإجماع؟

الموافقون: 64.

المعارضون: 11

الممتنعون: 13

اعرض للتصويت موارد ميزانية مرافق الجولة المسيرة بصورة مستقلة

الموافقون؟ نفس العدد.

اعرض للتصويت موارد الحسابات الخصوصية للخزينة كما وردت، نفس العدد الحسابات المرصدة لأمور خصوصية، نفس العدد.

حسابات الانخراط في الهيئات الدولية، نفس العدد.

حسابات العمليات النقدية، نفس العدد.

حسابات القروض، نفس العدد.

حسابات التسبيقات، نفس العدد.

حساب لنفقات من المخصصات، نفس العدد.

أعرض للتصويت الجدول [أ] برمته الموافقون؟ نفس العدد.

أعرض المادة 47 للتصويت كما وردت في النص، نفس العدد.

المادة 48، نفس العدد.

أعرض المادة 49، نفس العدد.

أعرض الباب الثالث من الجزء الأول للتصويت، نفس العدد.

أعرض الجزء الأول برمته للتصويت:

الموافقون: 64

المعارضون: 15

الممتنعون: 11

إذن وافق المجلس عن الجزء الأول برمته ب 64، المعارضون: 15 والممتنعون: 11

إذا سمحتم الإخوان كما تعلمون جرت العادة في مجلس المستشارين أن نصوت على ميزانيتي البلاط الملكي والدفاع الوطني قبل الشروع في مناقشة الميزانيات الفرعية.

إذن وافق المجلس بالإجماع على ميزانيتي البلاط الملكي والدفاع الوطني والآن سننتقل إلى مناقشة الميزانيات الفرعية، وقبل ذلك أعطي الكلمة للسادة مقرري اللجان الدائمة لتقديم ملخص.. إذن سننتقل إلى مناقشة الميزانيات الفرعية وقد تقدم عدد من.. هل من متدخل؟

المستشار السيد أحمد القادري:

السيد الرئيس وقع

الاتفاق على أن التدخلات ستعطى مكتوبة لتنشر في الجرائد وتنشر في الجريدة الرسمية.

السيد الرئيس:

هناك اتفاق مع بعض رؤساء الفرق، ليس مع الجميع ولهذا فالباب مفتوح لمن أراد أن يتدخل فليسجل نفسه. الكلمة الأخ الزغاري..

شكرا..

السيد عبد السلام بروال رئيس الجلسة:

شكرا للسادة المستشارين المحترمين على مساهمتهم في تدبير هاته الجلسة والتعجيل بالمصادقة في الآجال التي حددناها على مستوى ندوة الرؤساء في مساء هذا اليوم، كذلك نشكرهم على مساهمتهم وعدم الإطالة في تقديم التعديلات ووضع التعديلات لدى الرئاسة هي في الحقيقة أمانة، رئاسة الجلسة ونتعهد معكم جميعا أن جميع التدخلات المحالة على رئاسة الجلسة سوف تدون في محضر الجلسة وبالتالي المحضر في حد ذاته سينشر بالجريدة الرسمية وبالتالي جميع التدخلات التي هي تدخلات في جلسة عمومية ستكون كذلك عمومية حتى في نشرها، شكرا لكم.

إذن أطلب مرة أخرى من الزملاء السادة المستشارين الذين لازالوا يرغبون في التدخل.. هناك تدخل السي أخميس لكم الكلمة، رجائي أن نبقى دائما في إطار المدة الزمنية التي سبق أن حددت على مستوى ندوة الرؤساء.

السي أخميس تفضلوا.. الإخوان كرموا زميلكم بالإنصات لمدة 5 دقائق لا أقل ولا أكثر.. السادة المستشارين المحترمين لازالت الجلسة مستمرة ولازلنا في حاجة إليكم في التصويت الموالي. السي أخميس تفضلوا لكم الكلمة.

المستشار السيد أحمد أخميس:

شكرا السيد الرئيس المحترم،

.. الإخوان تنازلوا عن إلقاء تدخلاتهم ولكن بما أن القطاع الذي سأتحدث عنه قطاع التعليم يشكل قطاعا أساسيا وبالتالي أتشبث بتدخلي.

يشرفني باسم الفريق الكونفدرالي ان اتدخل لمناقشة الميزانيات الفرعية للقطاعات المدرجة ضمن اختصاص لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية ولجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان برسم السنة المالية 2003، وهذه القطاعات هي: التربية الوطنية، التعليم العالي والبحث العلمي، والصحة والاتصال والثقافة، والشباب والتضامن والعمل الاجتماعي ومحاربة الأمنية والتضامن، والعدل وحقوق الإنسان.

فتدخلي سيكون عناوين فقط وإشارات بدون تفاصيل أو جزئيات.

ا - قطاع التربية الوطنية

لقد أقر الميثاق الوطني للتربية والتكوين، بأن إصلاح النظام التعليمي هو أولوية وطنية ثانية بعد الوحدة الترابية، وحدد لتحقيق هذا الهدف عشر سنوات معروفة بعشرية التعليم، وها قد مرت ثلاث سنوات على الشروع في أجرأة الميثاق الوطني للتربية والتكوين.

وهذا ما يسمح لنا بتقييم حصيلة الإنجازات على كافة الأصعدة والمستويات، تعلق الأمر بالتدبير المالي، أو التربوي أو إعادة الهيكلة ووضعية الموارد البشرية وغيرها من المستويات، معنى هذا، اننا سنقف بعجالة على تدبير الحكومة لإصلاح هذا القطاع الاستراتجي.

من المعلوم، أن عملية الإصلاح لابد لها من غلاف مالي يعكس الأهداف، ويوفر الشروط لتحقيق الطموح. ولأجل ذلك. التزمت الدولة مع كل الأطراف المجتمعية المشاركة في الميثاق بالرفع سنويا من ميزانية التعليم والتربية والتكوين بنسبة 5٪ ولكنه للأسف نسجل عدم الالتزام بهذا القرار، بل هناك الأسوأ من هذا، إذ نسجل أن هناك تراجعا عن ميزانية التعليم العالي بنسبة 1,6٪. وهذا إخلال بالتزام هو الأساس والمنطلق، ينضاف إلا هذا أن عدد المناصب المالية المخصصة في هذه السنة لكل القطاعات التعليمية تراجعت. بحيث تناقصت عدد المناصب المحدثة بالنسبة

لقطاع التربية والتعليم من 6850 في السنة المنصرمة إلى 3500 في هذه السنة. مما يشكل تراجعا يمثل نسبة تفوق 50٪. وهذا معناه، أن مشكل التأطير سيستفحل أكثر، وأن حديث الميثاق الوطني للتربية والتكوين عن التعميم والجودة هو حديث بلا معنى ولا أفق، بل سيشكل سرابا بعينه.

أما على مستوى الهيكلة والتأطير، فإن نظام الأكاديميات الجديد بقي بعيدا عن تحقيق أهدافه، بل تحول إلى معرقل لتنفيذ جزء هام من الميزانية التي رصدت لهذا القطاع، حيث أن عدم توفره على المصالح الإدارية والمالية لم يمكنه من صرف ما يزيد عن مليار درهم، وقد استردتها وزارة المالية.

مما يعني أن القطاع حرم من غلاف مالي أساسي. وهذا أيضا ما أثر سلبا على الدخول المدرسي لهذه السنة. ودفع بالتلاميذ الداخليين في العديد من الجهات إلى خوض إضرابات دفاعا عن حقهم في الاستفادة من المنح المرصودة لهم، وفي إطار الهيكلة دائما فمازال مشروع المؤسسة التعليمية لم يخرج هو الآخر من الوجود وهو ما يؤكد أن المعضلة الكبرى لدينا هو عدم تنفيذ الالتزامات وليس إبرام المواثيق والاتفاقات.

أما على مستوى المناهج والبرامج والكتاب المدرسي فلابد من العودة إلى الحوار مع مختلف مكونات العملية التعليمية والتربوية من أجل حوار شامل لصياغة هيكلة بيداغوجية جديدة تساير المستجدات التعليمية والتربوية التي تعرفها الساحة التربوية والتعليمية بشكل يكاد يكون يوميا.

السيد الرئيس، السادة الوزراء، السيدة الوزيرة،

نصل إلى حجز الزاوية في كل عمل تربوي تعليمي ويتعلق الأمر هنا بنساء ورجال التعليم، فبدون الاهتمام الحقيقي والمستمر بتحسين الأوضاع المادية والمعنوية لهؤلاء يستحيل الحديث عن أي إصلاح لأن هذه الفئة المستنيرة هي الأداة الفاعلة والمباشرة في تفعيل وتنفيذ مقتضيات الإصلاح في مختلف المجالات والمستويات، لذلك نحن نعتبر أنه لابد من إشراك كل المعنيين وخاصة النقابات التعليمية الحقيقية في معالجة الملفات الكبرى المتعلقة ب:

1- إعادة الانتشار وهو ملف حساس وخطير يتداخل فيه البعد الإنساني والاجتماعي والتربوي.

2- ملف الفئات التعليمية المتضررة من الأنظمة الأساسية ومنها على سبيل المثال لا الحصر: المراقبة التربوية، المبرزون، العرضيون، المكونون في مراكز التكوين.. الإداريون، رجال التخطيط والتوجيه ورجال الاقتصاد وغيرها.. الإداريون، رجال التخطيط والتوجيه ورجال الاقتصاد وغيرها من الفئات الأخرى المتضررة.

3- ملف الأعوان، إن هذه الفئة تلعب دورا حيويا في الحقل التعليمي ومع ذلك فهي تعاني كثيرا وأساسا من مشكل الترسيم. والحركة الانتقالية، وضعف الأجور والتعويضات وتعاني أيضا من استثنائها الدائم كل الحقوق والمكتسبات التي حققتها الشغيلة التعليمية بدعوى أنها تنتمي للقطاع المشترك في حين يعرف الجميع أن فئة الأعوان عمليا وموضوعيا هي فئة من الفئات التعليمية.

من خلال كل هذا يتبين أن الملف التعليمي والمطلبي للشغيلة التعليمية مازال مطروحا، وبحدة عكس ما يدعيه البعض ويستدعي فتح حوار تفاوضي مستمر مع مختلف الإطارات النقابية الحقيقية لأجل معالجته بما ينصف هذه الفئة الواعية في مجتمعنا والمسند إليها أنبل وظيفة في المجتمع وهي وظيفة بناء الإنسان الذي هو الرصيد الأثمن الذي لا يفنى ولا ينفد أبدا.

إننا في النقابة الوطنية للتعليم وفي الكونفدرالية الديمقراطية للشغل سنظل أبدا نناضل في أفق تحقيق كل الأهداف والغايات الكبرى التي من أجلها أسست الكونفدرالية الديمقراطية للشغل والنقابة الوطنية للتعليم سواء تعلق الأمر بالسياسة التعليمية أو بالملفات المطلبية ولكل الفئات التعليمية.

ثانيا - قطاع التعليم العالي والبحث العلمي

بخصوص وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر، فقد سجلنا، بأسف شديد كذلك التراجع الخطير في المناصب المالية المخصصة لهذا القطاع في هذه السنة، ذلك تقلصت من 900 منصب في السنة المنصرمة إلى 200 منتصب فقط خلال هذه السنة، مما يمثل تراجعا بقدر ب 75٪.

إن الجامعة المغربية قد تطورت وراكمت تجارب، وقطعت أشواطا هامة على مستوى تخرج أفواج كثيرة من حملة الشهادات والكفاءات العلمية بل رواد على مستوى البحث العلمي، مما جعلها محط تقدير وإعجاب على المستوى العربي والإفريقي بل حتى الدولي. ولازالت جامعتنا رغم المشاكل التي يتخبط فيها خريجوها محط إقبال من طرف حملة البكالوريا، وفي هذا الصدد تتوقع الدراسات أن يصل عدد الطلبة بها إلى 500ألف طالب في سنة 2010. وهو مؤشر على الإكراهات التي ستواجهها الحكومات المقبلة، مما يجعلنا نطرح السؤال: أية جامعة نريد ولأية مهام؟

إن الطموحات التي سجلها الميثاق الوطني للتربية والتكوين على هذا المستوى، لن يكون من الممكن تحقيقها إذا ما تركت الفرصة للإكراهات المالية تفعل فعلها على مستوى العرقلة والتثبيط.

فالنهوض بجامعتنا يقتضي التفتح على مزيد من الفاعلين الاقتصاديين وعلى فتح أفاق جديدة أمام خريجي الجامعات، حتى نتمكن من محاربة الهدر، واليأس الذي بدأ يتسرب إلى صفوف المقبلين عليها.

وفي هذا الصدد نود الإشارة إلى بعض المطالب والمقترحات وهي:

1- وضع آليات فعالة وشفافة لتطبيق ما تنص عليه مقتضيات الميثاق الوطني للتربية والتكوين.

2- دعم دمقرطة التسيير.

3- خلق جامعات أو أندية جامعية لتخفيف الضغط على بعض الجامعات.

4- الاهتمام بوضعية الموارد البشرية، باعتماد الحوار كصيغة مثلى لحل المشاكل والاستجابة للمطالب.

5 - التأهيل والعناية بالمرافق الجامعية من أحياء جامعية. ومطاعم، وبنايات، وإحداث المزيد منها.

6- المزيد من دعم البحث العلمي عن طرق تخصيص ميزانية مشرفة وكافية وتوسيع مرافقه.

قطاع الصحة:

وبالنسبة للمسألة الصحية ومعالجة الأزمة المزمنة والمركبة، التي يعاني منها القطاع الصحي بمختلف مكوناته، العام والخاص والدوائي والتعاضدي ، منذ بداية تنفيذ مخطط التقويم الهيكلي إلى يوميا تستمر الحكومة في نهج نفس المقاربات التقنومالية، ونسجل تراجعها التدريجي عن تحمل مسؤولياتها كاملة إزاء صحة المواطن.

كحق أساسي تضمنه وتنص عليه المعاهدات والمواثيق الدولية. مما يفسر الترتيبات والمقاربات الاختزالية والرتوشات في التعاطي مع الإشكالية الصحية ومع حاجيات ومتطلبات المواطنين في الوقاية والعلاج.

وحتى يتسنى للقطاع الصحي، إنجاز وتحقيق الوظائف والأهداف المرجوة، في إطار من العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص. نؤكد على ضرورة اعتماد استراتيجية جديدة تعمل على مراجعة مضامين وإجراءات السياسة الصحية في اتجاه بناء نظام صحي وطني ومؤسساتي، وفق ميثاق وطني تشارك وتساهم في بلورته كل الهيئات والفعاليات المهتمة، ليكون فعلا قاطرة للتنمية على جميع المستويات، منفتحا على محيطه، ومعبئا لكل الإمكانات والموارد، ومشجعا على إشراك وانخراط الجميع. وفي نفس السياق يجب تسريع وثيرة أجرأة مدونة التغطية الصحية، وإعادة هيكلة القطاع وفق منظور جهوي، يجسد سياسة القرب واللامركزية واللاتركيز، وإعادة النظر في أساليب التدبير من أجل ترشيد وعقلنة النفقات، وتحديد المسؤوليات وتحملها بناءا على معايير موضوعية وديمقراطية، ومحاربة الفساد، وتأهيل وتكوين الموارد البشرية، وتحديث وتطوير كليات الطب والصيدلية ومعاهد تكوين الممرضين على مستوى البرامج والمناهج البيداغوجية، لتكون مرصدا للتقدم العلمي والتكنولوجي في مجالات الطب والصيدلية والتمريض والتقنيات الصحية، وإدماجها في منظومة التعليم العالي وتكوين الأطر، لتعمل على تقوية المعارف والمهارات وتساهم في البحوث الأساسية والتطبيقية في مجالات العلوم الصحية والاجتماعية، وتطويرها في عصر تطبعه عولمة الخدمات الشمولية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وبالموازاة مع هذا التوجه، وتحقيقا للأهداف والمرامي المتوخاة من النظام الصحي، ولخلق الظروف والشروط المهنية لأداء الرسالة الإنسانية والمجتمعية على الوجه الأكمل، يجب تنفيذ الالتزامات والتعاقدات المبرمة مع الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، فيما يتعلق بالدفتر المطلبي خاصة التعويض عن الحراسة والإلزامية وإدماج تعويضات الأخطار المهنية في راتب التقاعد والترقية الداخلية ومراجعة الأنظمة الأساسية للمتصرفين والتقنيين والإعلاميين والممرضين والأطباء والدكاترة العلميين...

وأخيرا لا تفوتنا الفرصة لتنوه بالمجهودات الجبارة التي تقوم بها الأسرة الصحية، بروح ومعنويات عالية وإخلاص وتفان وتضحية ومهنية لأجل تطوير القطاع الصحي ببلادنا.

قطاع الاتصال:

لقد ظل حقل الإعلام ببلادنا يعاني من هيمنة الرأي الواحد ويغيب الرأي المتعدد، وهو اليوم لا يواكب التحديات المطروحة على كل المستويات، ولم يتمكن من التحرر والخروج عن المسلكيات الإعلامية التي عانى منها المغاربة عدة عقود، وتظل الوزارة الوصية على القطاع بدون أفق يحدد توجهاتها وصلاحيتها بالعلاقة مع تعدد الحقل الإعلامي كما أن أنشطة التلفزة المغربية...

السيد رئيس الجلسة:

السيد المستشار المحترم، أظن أن هناك التزام جميع الفرق البرلمانية على أن نكون مختصرين أكثر ما يمكن.

المستشار السيد أحمد أخميس:

نعم السيد الرئيس أحاول وأقرأ بسرعة وأنا متشبث بالقراءة والسادة الوزراء هذه فرصة مواتية لابد من أن يسمعوا وجهة نظرنا فيما يتعلق بالقطاعات التي يسيرونها، إذا كان هناك من تناول على حقه فأنا متشبث بحقي وهذا من حق الفريق الكونفدرالي في هذا الشأن لذلك سأتمم ولذلك قلت وتظل الوزارة الوصية على القطاع بدون أفق يحدد توجهاتها وصلاحياتها بالعلاقة مع تعدد الحقل الإعلامي...

السيد رئيس الجلسة:

السيد المستشار هناك نقطة نظام.. السي عبد القادر تفضلوا لكم الكلمة.

المستشار السيد عبد القادر أزريع:

السيد الرئيس... إذن التي احتفظنا بها نظرا لأهمية القطاع كما قال السيد أخميس أطلب من السيد الرئيس أنه يفتح المجال الأخ أخميس لأن وقتنا مازال لم يستنفذ كفريق وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

لا السيد رئيس الفريق فقط أثرت انتباه المستشار المحترم كوم الفريق الكونفدرالي سلم لرئاسة الجلسة مداخلتين أو ثلاثة معناه أن الوقت الذي التزمنا جميعا على مستوى ندوة الرؤساء بالنسبة المداخلة هذه 10 دقائق أو ربع ساعة ما كاين مشكل ولكن إذا تجاوزناه معناه بأن الفريق الكونفدرالي يتشبث بوقته في الجلسة العمومية بالإضافة إلى هذا يسلم للرئاسة ثلاثة أو أربع تدخلات وبالتالي ليس هذا هو الاتفاق الذي اتفقنا عليه ولكن كيفما كان الحال تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد أحمد أخميس:

..يحكمها الانطواء عكس العديد من التلفزات العربية في العديد من الأقطار مما يطرح أكثر من سؤال في هذا المجال.

ولكي يلعب الإعلام دوره الأساسي في تطوير المجتمع، عليه أن يتجاوز حالة الانتظار والخضوع على وضعية إعادة الهيكلة الشاملة بما يستجيب لتطلعات المجتمع والمستقبل، وفق برنامج وطني لتوجيه الاستثمار في العمل الإعلامي في أفق خلق قنوات تلفزية متخصصة، واحدة إخبارية (سياسيا واقتصاديا واجتماعيا) وأخرى للفنون والثقافة والتراث، وثالثة للتربية والتكوين والتوجيه، ورابعة للجهويات مثلا، ويقتضي الأمر كذلك إعادة الاعتبار لوكالة المغرب العربي للأنباء بإعادة هيكلتها في اتجاه وكالة وطنية مستقلة تتمتع بمصداقية مهنية وخدماتية.

قطاع الثقافة:

إن المعرفة والثقافة في عالم اليوم الذي يشهد تحولات متسارعة ويحمل للشعوب المستضعفة تحديات وإكراهات، تشكلان عنصرا محوريا يلزم بلادنا، إذا ما أرادت أن تعيش عصرها، وأن تطور قدراتها التاريخية والحضارية والثقافية للحضور الفاعل في العصر من خلال:

1- تفعيل جميع الإمكانيات للاستفادة منكل عوامل التطور التقني والتكنولوجي الحديث لتعزيز حضورنا الثقافي وتدعيم مقوماتنا الثقافية.

2- الاعتناء بالموارد البشرية وبالكفاءات والمؤهلات التقنية والتكوين التخصصي كضرورة مستعجلة.

3- دعم الكتاب المغربي في كل المجالات الفكرية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

4- المبادرة إلى خلق المقاهي الثقافية في إطار شركات مع المستثمرين والجماعات المحلية.

5- تطوير أسس ومنطلقات تنشيط الصناعة السينمائية ودعم حضورها في الساحة الوطنية والمغاربية والعربية والدولية.

6- العمل على إنشاء خزانات عمومية وقاعات للقراءة تتوفر على الشروط العلمية والتأطيرية.

قطاع الشباب:

تتميز الحاجيات الشبابية بالتنوع والتغير وتعدد مجالات الاهتمام، بيد أن السياسة المنهجة للتعاطي مع اهتمامات وحاجيات شبابنا ظلت بعيدة عن الاستجابة لهذه الحاجيات المتجددة، فليس هناك مثلا برنامج للشباب واليافعين والمراهقين في مجال الإعلاميات والأنشطة الرياضية واهتماماتهم الفنية والإبداعية وحاجياتهم الصحية. ويمكن إبداء ملاحظة من خلال مؤشرات البنيات التحتية المخصصة عمليا الإدارة أنشطة الشباب: فأقل من 250 دار للشباب على الصعيد الوطني 70٪ منها في وضعية غير ملائمة على مستوى التجهيزات والتأطير والصيانة والإمكانيات المالية. وأقل من 25 مركزا لا تتجاوز طاقتها الاستيعابية مجتمعة 1000 سرير، والمخيمات أغلبها عبارة عن قطع أرضية وسط غابات، وحتى القار منها يتميز بضعف قوي على مستوى التجهيزات الأساسية.

قطاع محاربة الأمية والتربية غير النظامية:

إن معضلة الأمية في المغرب ليست بظاهرة مرتبطة فقط بمعطيات تقنية منحصرة في عدم التمكن من القراءة والكتابة والحساب، بل ترتبط عضويا بالوضع العام للتخلف الاجتماعي وبالفوارق الطبقية الصارخة وتدني مستوى المعيشة بالنسبة للمواطن.

وبناء على المعطيات الرسمية، فإن نسبة الأمية بين السكان البالغين عشر سنوات فأكثر تصل إلى حوالي 50٪ في أواخر التسعينات مع احتلال العالم القروي لنسبة تصل إلى 67٪ مقابل 34٪ بالوسط الحضري وهذه النسب تعد بحق عنوانا عريضا لبأس السياسات الحكومية السابقة بما فيها حكومة التناوب. ومن الأسباب الرئيسية لتخلفها في هذا المجال انعدام بنية مدرسية قريبة من السكان وذات جودة استقبالية وبيداغوجية مقبولة، وبسبب التعثر الحاصل في مجال تعميم التعليم ليشمل كل الأطفال المغاربة في سن التمدرس ورقم يحضرني الآن هو الرقم الذي قدمته السيدة الوزيرة المكلفة بهذا القطاع عندما قالت في اللجنة أن 2 مليون من الأطفال في سن التمدرس مازالوا خارج الأسوار هذا عنوان عريض وكبير جدا له دلالات عميقة.

قطاع الشؤون الاجتماعية والتضامن:

يعرف النظام الأسري بالمغرب غيابا شبه مطلق لسياسة أسرية مندمجة وذات فعالية ملموسة وواقعية تواكب الحاجيات الأساسية للأسرة وجود تشتت برامجي هيكلي وتنظيمي بين وزارات متعددة الشيء الذي جعل استراتيجية التنمية الأسرية موضوع برامج مجزأة ومنقسمة ومنعدمة الفعالية والتأثير على البناء الأسري.

وتظل قضايا المرأة موضوعا يعاني من السجالية المحكمة بالدوغمائية السياسية، إن وضع المرأة مأساوي على مستوى التمدرس والصحة الإنجابية(وفاة 228 امرأة بالوسط الحضري و307 بالوسط القروي كل سنة أثناء الحمل والولادة). كما تظل نسبة النشاط الاقتصادي للمرأة منحصرة ومنكمشة بحيث لا تتعدى نسبة 20٪.

كما أن وضعية الأطفال دون سن الثامنة عشرة والتي تشكل 45٪ من مجموع ساكنة المغرب تعيش أوضاعا مزرية على الصعيد الصحي والنفسي والتربوي والتعليمي، وأيضا على مستوى حاجياتهم الخصوصية في الميدان الاجتماعي، فأزيد من 46 ألف من الأطفال يموتون دون سن الخامسة، هذا وتشير المعطيات إلى أن إصابة الأطفال بأمراض سوء التغذية والأمراض المنقولة عن الماء وأمراض فقر الدم (36٪ سنة 1995). وأمراض الغدة الدرقية.

أما الأشخاص المسنون فإن التعاطي الحكومي مع حاجياتهم ظل مطبوعا بالارتجال الشامل واستمرار تجاهل هذه الفئة منذ بداية الاستقلال إلى اليوم، في الوقت الذي أصبح فيه العدد الإجمالي للمسنين في بلادنا يتكاثر، بحيث يقدر عدد الأشخاص الذين تتجاوز أعمارهم 60 سنة فما فوق ب 2,5 مليون شخص، وهو عدد مرشح للتزايد المطرد بالوسطين الحضري والقروي، هذا التزايد يتم في أوضاع تنعدم فيها البنيات الأساسية المتخصصة والمرتبطة بالحاجيات العمرية الاجتماعية للمسنين.

قطاع العدل وحقوق الإنسان:

إن إصلاح قطاع العدل والإدارة أصبح ضرورة تنموية، لذلك كان لابد من صياغة استراتيجية الإصلاح في هذين الحقلين على أسس جديدة تضمن لبلادنا إمكانية انطلاق مشروع بناء دولة الحق والقانون.

لقد تعثر ورش إصلاح هذه القطاعات الحيوية مما أثر سلبا على الدور التنموي ببلادنا، حيث لم يشرع بعد في إعادة هيكلة هذه القطاعات وتوفير كل الشروط المادية لتمكينها من تجاوز الوضع العجوز الذي عانت منه هذه القطاعات في الفترة الأخيرة السابقة.

بالنسبة لقطاع العدل كان يجب العمل على:

1- إعادة هيكلة قطاع العدل، عبر توسيع القضاء الإداري والتجاري وخلق القضاء الاجتماعي.

2 - تحصين القضاة بمراجعة وضعهم المادي والاعتباري.

3 - معالجة الملف المطلبي لكل العاملين في هذا القطاع من كتاب ضبط وأعوان وإداريين.

4 - مراجعة الوضعية الجذرية للسجون المغربية، بدل الاستمرار في نهج سياسة المعالجة الحزنية للأزمات المتغيرة.

إن ورش إصلاح القضاء يقتضي منا وقفة صريحة مع الذات تنطلق من مصلحة الوطن والمواطنين وبنظرة شمولية نأخذ بين الاعتبار كل التحولات والمستجدات.

بالنسبة للإصلاح الإداري فهو كذلك ورش لم ينطلق بعد إذا استثنينا المجلس الأعلى لتأهيل الإدارة، أما بالنسبة لمراجعة المساطر لتأهيل الإدارة، والتوقيت المستمر من أجل تدبير أحسن للزمان، وكذا مراجعة القوانين الأساسية لكل الفئات المعنية، وكذا تسوية وضعية حاملي الشهادات، وترسيم الأعوان، فإنه ملف مؤجل لم تتوفق الحكومة السابقة في معالجته، وسينضاف لهذا الملف الضخم ملف إعادة الانتشار الذي سيطرح بدوره مشاكل جديدة.

رغم يقيننا بأن معالجة إشكالية حقوق الإنسان ببلادنا لم يمر فقط عبر تأسيس وتشكيل إطارات رسمية وشعبية في مجال حقوق الإنسان، بل بجانب ذلك ومعه نرى أنه لابد من توفر إرادة سياسية صادقة تتوخى طي صفحة الماضي كليا، رغم هذا اليقين فإننا.

نهنئ أنفسنا بانطلاق العمل بديوان المظالم، وكذا المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في صيغته الجديدة بعد التعيينات الملكية الأخيرة، لذلك السيد الوزير السادة الوزراء، نطالبكم بضرورة معالجة ملف حقوق الإنسان انطلاقا من خصوصية العلاقة بين هذا الملف، بالتجربة السياسية المغربية.

إن شعار "المصالحة" لن يتحقق إلا بإنصاف كل ذوي الحقوق من ضحايا وعائلاتهم لكي يتسنى لبلادنا انطلاقا لمعالجة هذا الملف في بعده الشمولي، حيث وكما نعرف اتسعت هذه الحقوق لتشمل الحقوق الإقتصادية والاجتماعية، ومن هذا لابد وأن تهتم وزارة حقوق الإنسان بحقوق العمال، وحقوق المهاجرين.

إن إصلاح هذه القطاعات يحتاج لاستراتيجية شاملة تأخذ بعين الاعتبار الصيرورة التاريخية لهذه القطاعات، وتستفيد منه تحارب شعوب مماثلة حتى يتسنى لبلادنا المصالحة مع ذاتها ودخول عصرها وأستسمحكم وشكرا لكم والسالم عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للمستشار المحترم، بهذا التدخل نكون قد جئنا على تدخلات السادة المستشارين فيما يخص الميزانيات القطاعية ونستأنف التصويت.. لا أنا آسف، آسف الفرق البرلمانية كان هناك إجماع إذا فتحنا الباب السيد المستشار المحترم معناه بأننا غادي نسترجعو جميع التدخلات خصوصا وأن جل.. السيد المستشار السيد الشايب رجائي أتوجه إليكم، رجائي أن تساعدوا الرئاسة هناك التزام الجميع، شكرا.

قلت نستأنف عملية التصويت ونمر إلى الجزء الثاني من مشروع القانون المالي المتعلق بوسائل المصالح النفقات من

الميزانية العامة والميزانية الملحقة وميزانيات مرافق الدولة المسيرة بصورة والحسابات الخصوصية.

نبدأ بالميزانية العامة وقبل أن نمر إلى التصويت على المادة 50 وما صاحبها من جدول [ب] هناك تعديل ورد على هاته المادة 50 من طرف الفريق الكونفدرالي، الكلمة لأحد مقدمي التعديل إلا إذا تنازل الزملاء على هذا التعديل.. لكم الكلمة.

المستشار السيد خليد هوير العلمي:

شكرا السيد الرئيس،

التعديل المقترح من طرف الفريق الكونفدرالي هو انطلاقا من الميثاق الوطني للتربية والتكوين والذي أقر بزيادة نسبة 5٪ في الميزانية سنويا فاقتراحنا هو رفع ميزانية التعليم ب5٪ وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، الكلمة للحكومة.

السيد وزير المالية والخوصصة:

السيد الرئيس كما قلت في اللجنة المختصة فإن النفقات المتعلقة بالتعليم في المغرب بطبيعة الحال هو قطاع نهتم به جميعا وصلت إلى حدود جد مرتفعة حتى من ناحية المعايير الدولية ولذلك فأمام هذا التعديل الحكومة دفعت بالفصل 51.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير، إذن قبل أن أعرض المادة 50 على التصويت، أعرض الجدول [ب] المتعلق بالباب الأول توزيع القطاعات الوزارية والمؤسسات حسب الفصول للاعتمادات المفتوحة بما يتعلق بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2003، سأذكر سنصوت على الفصول المتعلقة بنفقات التسيير المرصودة لمختلف القطاعات الوزارية أو المؤسسات، هناك الموظفون والأعوان ثم المعدات والنفقات المختلفة.

أعرض للتصويت دفعة واحدة الفصول من 1.2.1.1.0.3 والفصل 9.2.7.2.0.3 إلى الفصول 9.2.1.1.4.6 والفصل 1.2.1.2.4.6 المتعلق بالميزانيات الفرعية التالية، من الجدول [ب] كما قلت سابقا المتعلق بنفقات التسيير الخاصة بالميزانيات العامة للسنة المقبلة إن شاء الله.

عناك مشروع ميزانية مجلس النواب، الموافقون؟ الإجماع.

مشروع ميزانية مجلس المستشارين، الإجماع.

مشروع ميزانية الوزير الأول

الموافقون: 64

المعارضون: 13

الممتنعون: 11

إذن سنسري على هذا العدد.

مشروع ميزانية المحاكم المالية، وزارة العدل، وزارة الشؤون الخارجية والتعاون، وزارة الداخلية، وزارة الاتصال، التعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي، التربية الوطنية والشباب، وزارة الصحة، المالية والخوصصة نفس العدد فيما يخص الموظفون والأعوان والمعدات.

الصيد البحري، الأمانة العامة للحكومة، التجهيز والنقل، الفلاحة والتنمية القروية، الوزير الأول قطاع الرياضة، الأوقاف والشؤون الإسلامية، مشروع ميزانية الوزارة المنتدبة لدى الوزير الأول المكلفة بشؤون الاقتصادية والشؤون العامة وتأهيل الاقتصاد، الإجماع؟ نفس العدد.

وزارة الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي، الطاقة والمعادن الصناعة والتجارة والمواصلات، الثقافة، الوزارة المنتدبة لدى الوزير الأول المكلفة بالإسكان والتعمير، الشغل والشؤون الاجتماعية، الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان، نفس العدد.. الوزارة المكلفة بتحديث القطاعات العامة كلما نفس العدد، المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، الإجماع؟ إذن الإجماع.

النفقات الطارئة والمخصصات الاحتياطية، نفس العدد.

التجارة الخارجية، نفس العدد.

وزارة إعداد التراب الوطني والماء والبيئة، نفس العدد

أعرض الجدول [ب] برمته على التصويت، نفس العدد.

أعرض المادة 50 المتضمنة لهذا الجدول على التصويت إذن نفس العدد. ننتقل إلى المادة 51.

المستشار السيد خليد علمي هوير العلمي:

أنا الآن أوضح لك السيد الرئيس لأنه الأرقام ستختلف.

السيد رئيس الجلسة:

إذن فيما يخص المادة 50 هناك 64 موافق و25 معارض وبدون امتناع.. قلت ننتقل للمادة 51 وجدولها جدول [ج]، أعرض الفصول المتعلقة بنفقات الاستثمار المرصودة لمختلف القطاعات الوزارية أو المؤسسات أي الفصول من 1.2.2.0.0.4 إلى 1.2.2.0.4.6 هي الفصول المتعلقة بميزانيات التجهيز على مستوى الوزارات.

مشروع ميزانية مجلس المستشارين،الإجماع.

الوزير الأول، نفس العدد.

المحاكم المالية، وزارة العدل، الشؤون الخارجية والتعاون، الداخلية نفس التصويت.

وزارة الاتصال، التعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي، التربية الوطنية والشباب، الصحة، المالية والخوصصة، المالية والخوصصة فيما يخص التكاليف المشتركة في الجزء الثاني، السياحة، الصيد البحري الأمانة العامة للحكومة، التجهيز والنقل، الفلاحة والتنمية القروية الوزير الأول الرياضة، الأوقاف والشؤون الإسلامية، الوزارة المنتدبة لدى الوزير الأول المكلفة بالشؤون

الاقتصادية والشؤون العامة وتأهيل الاقتصاد، وزارة الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي، الطاقة والمعادن، الصناعة والتجارة والمواصلات، الثقافة، الإسكان والتعمير التشغيل والشؤون الاجتماعية العلاقات مع البرلمان، تحديث القطاعات العامة المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير التجارة الخارجية، الوزير الأول التوقعات الاقتصادية، الوزير الأول المياه والغابات ومحاربة التصحر، إعداد التراب الوطني والماء والبيئة كلها نفس العدد.

أعرض الجدول [ج] برمته، نفس العدد وأعرض المادة 51 المتضمنة لهذا الجدول إذن نفس العدد.

ننتقل إلى المادة 52 والتي تتضمن الجدول [د] أي الباب الثالث التوزيع على الفصول للاعتمادات المفتوحة المنفقات المدرجة في خدمة الدين العمومي بالنسبة لسنة 2003، هذا العنوان مدرج في وزارة المالية والخوصصة هناك الفصل 1.2.3.1.1.3 من الجدول [د] فوائد وعمولات متعلقة بالدين العمومي والفصل 1.2.3.2.13 من الجدول [د] كذلك استهلاك الدين العمومي المتوسط وطويل الأجل، الموافقون 64، المعارضون: 13 الممتنعون: 11.

أعرض الجدول [د] برمته للتصويت وأعرض المادة [52] المتضمنة لهذا الجدول إذن نفس العدد.

ننتقل إلى المادة 53 أي الميزانية الملحقة بما تتضمنه من جدول [هـ].

هناك مشروع الميزانية الملحقة لدار الإذاعة والتلفزيون المغربية لسنة 2003بما فيها الجدول [هـ]، إذن أعرض الجدول برمته ثم أعرض المادة 53، نفس العدد.

ننتقل إلى المادة 54 والجدول [و] أي توزيع الاعتمادات المفتوحة لنفقات الاستثمار الخاصة بالميزانية الملحقة لدار الإذاعة والتلفزيون لسنة 2003 هناك الفصول المتضمنة للجدول [و]، أعرض هذا الجدول مفصلا ثم برمته وأعرض المادة 54 المتضمنة له للتصويت،نفس العدد.

ننتقل إلى ميزانية مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة، المادة 55 وجدول [أ] إذن هناك سلسلة من الميزانيات التي تدخل في إطار مختلف الوزارات هناك الوزير الأول، هناك وزارة العدل، وزارة الشؤون الخارجية والتعاون، الاتصال، التعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي، التربية الوطنية والشباب، الصحة، المالية والخوصصة، السياحة، الصيد البحري، الأمانة العامة للحكومة، التجهيز والنقل، الفلاحة والتنمية القروية الوزير الأول الرياضة، الأوقاف والشؤون الإسلامية، الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي، الطاقة والمعادن،الصناعة والتجارة والمواصلات الثقافة، الإسكان والتعمير، التشغيل والشؤون الاجتماعية، تحديث القطاعات العامة هناك الوزير الأول فيما يخص التوقعات الاقتصادية والتخطيط ثم الوزير الأول المياه والغابات ومحاربة التصحر.. إذن أعرض للتصويت نفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة.. عفوا هناك إعداد التراب الوطني والماء.. إذن أعرض الجدول [ز] مفصل ثم برمته وأعرض معه المادة 55 للتصويت، نفس العدد.

المادة 56 المتعلقة بالتوزيع حسب الوزارة أو المؤسسة، نفقات الاستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة، في الجدول السابق تكلمنا على ميزانية التسيير هنا ميزانية التجهيز كذلكم هناك الوزير الأول بهذا نكون قد أتينا على نهاية أشغال هاته الجلسة بدور الرئاسة والسادة المستشارين أن نتقدم نحن كذلك السيد الوزير بتشكراتنا لكافة السادة أعضاء الحكومة على مواكبتهم للعمل البرلماني خلال هاته الحصة التي كانت ضاغطة من حيث الزمان ونشكرهم كذلك على توفيرهم كل الظروف النسبية السادة المستشارين للتمكن والتعرف على مشروع القانون المالي الذي صادقنا عليه.

نتقدم بالشكر بطبيعة الحال بشيء مميز للسيد وزير المالية والخوصصة الذي واكب أشغال هذا المشروع، لا على مستوى اللجنة ولا على مستوى الجلسة العمومية لطلب منه كذلك أن يقدم تشكراتنا كذلك إلى كافة الأطر الإدارية كانت في وزارة المالية أو غيرها التي ساهمت في وضع هذا المشروع والتي واكبت الأعمال لا على مستوى اللجنة ولا على مستوى الجلسة العمومية.

أملنا أن يفتح السادة أعضاء الحكومة المجال للسادة المستشارين لمتابعة النقاش حول العديد من القضايا التي لم يتمكن السادة المستشارون من طرحها، نطلب فتح المجال على مستوى الجلسات في مستوى اللجان المخصصة للمزيد من التمعن في مضامين هذا المشروع.

قبل أن أختم هاته الجلسة أكيد السيد الرئيس لابد من التنويه بالعمل الجبار الذي قام به موظفو مجلس المستشارين، أكيد هم طرف منا وكذلك كافة الأطر العاملة بهاته المؤسسة الذين واكبوا هذا العمل ليل نهار أجدد لهم الشكر المعنوي وأملنا كذلك الشكر المادي أن يتبع هذا الشكر المعنوي.

شكرا لكم جميعا ورفعت الجلسة.

[التدخلات التي توصلت بها رئاسة الجلسة مكتوبة ولم يلقها أصحابها من النصة]

تدخل فريق التجمع الوطني للاحرار

المستشار ادريس بوجوالة

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السادة المستشارون المحترمون،

يشرفني ان أتدخل أمام المجلس الموقر باسم فريق التجمع الوطني للأحرار لمناقشة قطاع العدل برسم السنة المالية 2003.

مما لاشك فيه، أن دولة الحق والقانون التي تعتبر من الثوابت الأساسية لبلادنا، لا يمكنها أ، تنهض وترسخ دعائمها إلا بوجود قضاء قوي وعدالة سليمة.

لذا فإنه من البديهي العمل على أن يحتل القضاء المغربي مكانة مرموقة ومتميزة في الحضارة المغربية الإسلامية وما ترتكز عليه من قيم ومقدسات.

فالقضاء المغربي يحتل منزلة رفيعة في الدستور المغربي، الذي جعله مستقلا، على السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية، وجعل المجلس الأعلى للقضاء رئاسة جلالة الملك.

وإن دل هذا شيء، فإنما يدل على الدور الأساسي والحاسم الذي أصبح منتظرا من القضاء المغربي، ليشكل قاطرة "في طريق التدبير الحديث لخدمة المشروع المجتمعي الديمقراطي الحداثي لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله لإجراء التحولات

السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تستجيب لانتظارات الشعب المغربي".

ولتحقيق هذه الأهداف، فلا بد من:

تسريع النهج الإصلاحي ليأخذ وتيرته القصوى،

وكذلك التعبئة الكاملة والقوية للقضاة وكل الفاعلين في مجال العدالة،

والعمل على إنهاء زمن العرقلة والتخاذل والتردد والانتظارية،

تعزيز الضمانات التي يكلفها الدستور للقضاة.

مكافأة خصال النزاهة والاستقامة والاستحقاق ونكران الذات والجدية والاجتهاد والشجاعة،

تحسين الوضعية المادية للقضاة والأطر العاملة بالقطاع،

توطيد استقلال القضاء وتقويته باعتباره الشرط الملازم للمسؤولية،

كما ارى من الواجب ضرورة المحافظة على هيبة القضاء ومصداقية أحكامه وقراراته، باعتباره بوابة أساسية لكل إصلاح مما يفرض تمتعه بالنزاهة والمصداقية والفعالية لكونهم شروطا ضرورية لإشاعة الطمأنينة والثقة بين المواطنين ومؤسسات المجتمع.

كما أنه من التطرق إلى وضعية المؤسسات السجنية ببلادنا والتي استأثرت باهتمام الجميع في الأونة الأخيرة خصوصا بعد الحريق الذي في السجن المدني بسيدي موسى بالجديدة

فلابد من الإشارة إلى هشاشة البنيات التحتية لعظم المؤسسات السجنية وضعف تجهيزاتها لذا فقد ظل مطلب إصلاح وتحديث مراكز الاعتقال وتحسين أوضاع السجناء صيانة لكرامتهم وتأهيلهم لتسهيل إعادة إدماجهم بالمجتمع مطلبا ملحا، بل ومطلبا استعجاليا لما أصبحنا نسجله من كوارث ومآسي هنا وهناك، وهذا ما ينم على استمرار معاناة نزلاء المؤسسات السجنية، دون أن نغفل ظاهرة الاكتظاظ الذي تعرفه السجون المغربية بالنظر إلى طاقاتها الإيوائية وضرورة الحد من آثاره السلبية الناجمة عنه والتي يختل بفعلها التوازن المنشود بين وظيفة المؤسسات السجنية كمراكز للاعتقال والحرمان من الحرية وتنفيذ العقوبة، ودورها في إعادة تربية السجين وإصلاحه وتأهيله ليندمج في المجتمع بعد انتهاء مدة السجن.

كما انه لابد من إشراك جمعيات المجتمع المدني والمحسنين[وجدة] لما قامت به من مساعدات مادية للمؤسسة السجنية بمدينة وجدة في بناء جناح خاص بالتكوين المهني وذلك من اجل تأهيل النزلاء وكذلك بناء مسجد كبير في منتهى الجمالية والزخرفة.

فحسب دراستنا للميزانية الفرعية لهذه الوزارة تبين لنا ضعف الإمكانيات المرصودة لها حيث لاتتجاوز2٪ من مجموع الميزانية العامة للدولة على الرغم من أن هذا القطاع يدخل أوراش الإصلاح الكبرى التي تشكل تحديا كبيرا أمام بلادنا، لهذا فإنه يجب علينا أن نعمل على الرفع من هذه الميزانية لمواجهة التحديات لإصلاح وتأهيل القضاء.

وإننا على يقين بأن هذا الورش الكبير لا يزال في حاجة ماسة إلى المزيد من الدعم والعناية.

لذا فإننا مطالبون جميعا بالتعبئة الشاملة والعمل على مصالحة المغاربة مع جهازهم القضائي واستعادة ثقتهم في شموخ وعظمة عدالة مستقلة نزيهة كفئة وقوية جديرة بما يرمز إليه اسمها من توقير واحترام، كما دعا إلى ذلك صاحب الجلالة محمد السادس نصره الله. والسالم عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

تدخلات الفرق الحركية في مناقشة الميزانيات الفرعية التي تندرج ضمن اختصاص لجنة الداخلية والجماعات المحلية والجهات:

باسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس

أيها الحضور الكريم الكل يدرك جيدا ما لوزارة الداخلية من أهمية قصوى، بالنظر إلى طبيعة المهام المنوطة بها

ولعاملها المباشر مع المواطنين في جميع جهات المملكة، وهو ما يتطلب توفر إمكانيات مادية هائلة وبشرية مؤهلة. ولذلك مهما كانت الميزانية المرصدة لوزارة الداخلية ستظل دون حاجيات البلاد، ولهذا يبقى المهم هو ترشيد الموارد المتوفرة مع تحديد الأولويات والاهم تأهيل العنصر البشري مع توفير شروط العمل ملائمة.

ومن خلال متابعتنا للعرض القيم للسيد وزير الداخلية ورده الواضح والصريح على تدخلات السادة المستشارين نسجل أن مضامين عرضه مستمدة من توجيهات الملكية السامية وخاصة استيعابه للمفهوم الجديد للسلطة، ويندرج في إطار البرنامج الحكومي وخاصة اعتماده على سياسة القرب من المواطنين، ولهذا فنحن في الفرق الحركية مرتاحون لمواصلة تدعيم الصرح الديموقراطي وتعزيزه، وستكون وبدون شك وعلى الأقل هذه قناعتنا الاستحقاقات المقبلة الجماعية والمهنية وتجديد ثلث مجلسنا الموقر مناسبة سانحة لترسيخ الحياد الإيجابي للسلطة على غرار انتخابات 27 شتنبر 2002 في إطار الضمانات القانونية والإدارية المنظمة للعمليات الانتخابية بطبيعة الحال، لإعطاء دفعة جديدة لإفراز نخب محلية وإقليمية وجهوية ووطنية قادرة على الانخراط في المجتمع الحداثي والديمقراطي الذي يرعاه صاحب الجلالة، خصوصا وأن الإصلاحات والتعديلات التي أدخلت على الميثاق الجماعي والقانون المنظم للعمالات والأقاليم يتيح هامشا أوسع لتسيير الشأن المحلي، ولا بد هنا أن نسجل بارتياح المبادرة الملكية الرائدة بتخفيض سن التسجيل في اللوائح الانتخابية من سنة إلى 18 سنة، مما سيمكن شبابنا من المشاركة الفعلية والفعالة في اختيار ممثلين في المجالس المنتخبة والانخراط في العمل السياسي مبكرا قصد تأهيله لتحمل المسؤولية والمشاركة في بناء مغرب الغد الذي نريده قويا وفي مصاف الدول المتقدمة، ومن مسئوليتنا جميعا أحزابا سياسية وحكومة ومجتمعا مدنيا، جعل مشاركة شبابنا في الانتخابات مشاركة إيجابية بعيدا عن كل تحايل أو إغراء أو تقديم لوعود زائفة لخدمة أغراض سياسوية ضيقة.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارون،

إن مسلسل الانتخابات ببلادنا والذي يتكون من عدة حلقات يجعله ممثلا، ويكفي أن تكون إحدى الحلقات فاسدة لتنعكس سلبا على باقي الحلقات، فعلى بعد أشهر قليلة من الانتخابات التشريعية لشتنبر 2002 سيكون الناخبون أمام خمسة استحقاقات أخرى تبتدئ في يونيو 2003 لتنتهي في أكتوبر 2003 بمعدل واحدة كل شهر، مما سيرهق الناخبين والمنتخبين والأحزاب والسلطات المشرفة على الانتخابات وهدر للأموال وتجنيد لطاقات بشرية هامة كان من الأجدى توظيفها في المساهمة في التنمية المستديمة، لذلك نعتقد في الفرق الحركية أنه يجب الانكباب مباشرة بعد انتهاء استحقاقات 2003 على فتح ورش الإصلاحات الكبرى في مجال الانتخابات سواء من حيث النمط أو التقطيع الانتخابي والإداري أو عدد الاستحقاقات الضرورية أو المدة الفاصلة بينها، حتى لا نجد أنفسنا لا نكاد نخرج من انتخابات حتى ندخل في أخرى.

وإذ نؤكد على ضرورة مراجعة شمولية لمدونة الانتخابات، مباشرة بعد استحقاقات 2003، فلذلك ضمانا لمصداقية الانتخابات والسلطات المشرفة عليها ومصداقية المؤسسات المنتخبة والأعضاء المنتخبين فيها، حتى يتفرغ الجميع لخدمة قضايا المواطنين والبحث عن إيجاد الحلول المناسبة لمشاكلهم وربح الزمن الضائع لفك العزلة عن العالم القروي وتأهيله للمساهمة في الاقتصاد الوطني وإنعاش الاستثمار وخلق فرص جديدة للشغل المنتج ما أحوج شبابنا إليها، لتبويء بلادنا المكانة اللائقة به في حظيرة الدول المتقدمة، وهذه مسئوليتنا جميعا، ووفقنا الله لما فيه خير الوطن والمواطنين تحت القيادة النيرة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

والسلام عليكم

مداخلة فريق الحركة الديمقراطية الاجتماعية في إطار مناقشة الميزانيات الفرعية لوزارة الشؤون الخارجية والتعاون والدفاع الوطني والجالية المغربية

المستشار السيد عقا غازي :

السيد الرئيس المحترم

السادة الوزراء المحترمين

السادة المستشارين المحترمين

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الحركي لمناقشة الميزانية الفرعية لإدارة الدفاع الوطني من جهة ووزارة الشؤون الخارجية والتعاون من جهة أخرى وكذا ميزانية الجالية المغربية برسم السنة المالية 2003.

فبالنسبة لإدارة الدفاع الوطني فإننا نغتنم هذه المناسبة لنقف وقفة إجلال وإكبار لكل أفراد القوات المسلحة الملكية والدرك الملكي، ونشيد بتفانيهم وإخلاصهم في الدفاع وحماية مختلف الثغور الوطنية وراء قائدها الأعلى الملك محمد السادس نصره الله.

ومن هذا المنبر نود أن نؤكد وبإلحاح على ضرورة إيلاء العناية

والرعاية المادية والمعنوية بهذه الفئة ولأسرها وكذا أسر وأرامل الشهداء الذين رووا بدمائهم تلكم البقاع الغالية، ونحن بصدد الحديث عن الشهداء نود أن نترحم على شهدائنا الأبرار الذين قضوا نحبهم في ساحة الوغى ليبقى العلم المغربي رفرافا في سماء الحرية وفي مقدمتهم جلالة الملك المغفور له الحسن الثاني طيب الله ثراه.

هذا بالنسبة لميزانية إدارة الدفاع الوطني أما فيما يخص ميزانية وزارة الشؤون الخارجية والتعاون فإننا نسجل بارتياح الصورة المشرفة التي يحظى بها المغرب على المستوى الدولي كبلد للتسامح والحوار والسلم والاستقرار.

السيد الرئيس المحترم

السادة الوزراء المحترمين

السادة المستشارين المحترمين

إن الارتباط الوثيق بين قضية الصحراء المغربية والسياسة الخارجية، وإيمان جميع القوى الحية لبلادنا بعدالة قضيتنا، يجب أن يواز تحرك فعال لآلة الديبلوماسية المغربية لإقناع الدول بسحب اعترافها من مرتزقة البوليساريو والتعريف بالحقوق المشروعة للمغرب ورباط البيعة الذي يربط بين العرش وتلك المناطق، فقد حان الأوان لتفعيل السياسة الدبلوماسية وفق استراتيجية تخدم المصالح الكبرى والحيوية للمغرب، وذلك للزخم الهائل من الأحداث الدولية التي عرفها مؤخرا العالم والتي بات بموجبها يعيش على إيقاع تحولات جوهرية في كل الميادين السياسية و الاقتصادية والاجتماعية.

وفي هذا الإطار نقترح تعميم السفارات والقنصليات في الدول التي لا يتوفر فيها المغرب على تمثيل دبلوماسي من جهة وفتح معهد لتدريس مبادئ الدبلوماسية بطرق حديثة وفق الموصفات التي يفرض النهوض بهذا المعمل من جهة أخرى.

إننا ونحن نناقش السياسة الخارجية لبلادنا نشيد بالقرار الملكي الأخير والخاص بترخيص لأسطول الصيد البحري الإسباني للصيد بمياهنا الإقليمية نظرا للكارثة البيئية التي عرفتها مدينة كاليسيا

هذا القرار الجريء الشجاع والذي إن دل على شيء فإنما يدل على حكمة وتبصر في إدارة العلاقات الثنائية مع الدول الصديقة وتحسين مستوى العلاقات المغربية الإسبانية.

وفي إطار السياسة الخارجية دائما نود أن لا نغفل الإشارة بعمق إلى إرهاب الدولة الذي تمارسه إسرائيل بمختلف أشكاله من تقتيل الأبرياء والأطفال والنساء وتدمير المنازل وتصفية رموز المقاومة الوطنية الفلسطينية بدعوى الدفاع عن النفس تلك النفس الوحشية واللاإنسانية إننا من هذا الموقع نعلن عن تضامننا المطلق مع الشعب الفلسطيني الشقيق ومساندتنا له في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف كما ندين كل أشكال الحصار والقمع الذي يمارس على الشعب العراقي الشقيق.

حضرات السادة

إن تخصيص وزارة منتدبة ترعى شؤون مواطنينا القاطنين بالخارج، وتحرص على الاعتناء بقضاياهم وتقوي جسور التواصل معهم لدليل قاطع وبرهان ساطع على الاهتمام الكبير والمتزايد بالجالية المغربية بالخارج التي تعيش في كنف العديد من المشاكل خاصة الجيل الثالث لذا وجب العمل على تعريف هذا الجيل بتقاليده العريقة وحضاراته وقيمه الدينية وذلك بتوفير كل الإمكانيات المتاحة الإنجاح برامج تلقين اللغة العربية ونشر ثقافتنا الوطنية وضمان تأطير الديني لأفراد جاليتنا المغربية أضف إلى هذا تقريب البعثات الديبلوماسية القنصلية من أماكن تواجد المغاربة القاطنين بالخارج وهذا يتطلب إعادة النظر في التقطيع القنصلي الحالي وفتح مراكز وقنصليات جديدة، وكذلك العمل بنظام المداومات خلال نهاية الأسبوع والأعياد المحلية، كل هذه الإجراءات ستعمل على خدمة والدفاع عن حقوق الجالية المغربية كما تساعد على التخفيف من المشاكل التي يتعرضون لها، ونخص بالذكر هنا مظاهر العنف والاعتداءات الممارسة ضدهم.وصفوة القول فإنه يجب إيلاء عناية ورعاية خاصة بهذه الوزارة قياسا لحاجياتها واختصاصاتها وعمليها اليومي.

والسالم عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

مداخلة الفرق الحركية

المستشار السيد محمد أوخيار:

السيد الرئيس المحترم

السادة الوزراء المحترمين

السادة المستشارين المحترمين

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الفرق الحركية لمناقشة الميزانيات الفرعية التابعة للجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان.

وأستهل هذه المداخلة بمشروع ميزانية وزارة العدل ومن خلالها قطاع القضاء الذي يعتبر في نظرنا أساس التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق الأمن والاستقرار وبناء دولة الحق والقانون.

ونعتبر مناسبة مناقشة الميزانية الفرعية لهذا القطاع فرصة سانحة لطرح الملاحظات الأساسية حول مسيرة إصلاح القضاء كمشروع مجتمعي حداثي ديمقراطية، وأكثر من ذلك الاطلاع على حصيلة المشاريع والأوراش المفتوحة في إطار هذا البرنامج على اعتبار أن الإصلاح الإداري والقضائي أصبحا من أهم المداخل الأساسية لكل إصلاح سياسي أو اقتصادي أو اجتماعي، وأنهما مع يجسدان المفهوم الجديد للسلطة الذي عليه صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله في أكثر من مناسبة

السيد الرئيس

في البداية نسجل بارتياح عزم الحكومة على مواصلة الإصلاحات البنوية الكبرى وفي مقدمتها إصلاح القضاء كمركز لتجسيد التوجه نحو تشييد دولة الحق والقانون، وتقوية نزعة التخليق داخل المجتمع وإشعاع الطمأنينة بين صفوف الفاعلين الاقتصاديين، غير أن الملاحظة الأساسية التي يمكن تسجيلها في هذا الإطار هي كون ورش إصلاح

هذا القطاع يسير ببطء كبير ترجع أسبابه بالدرجة الأولى إلى عدم كفاية الاعتمادات المرصودة لميزانية وزارة العدل مما يدل على أن ورش إصلاح القضاء سوف لن يرقى إلى مستوى تطلعات الشعب المغربي الذي يتوق إلى سياسة قضائية جديدة أكثر قربا من متطلبات العهد الجديد لمغرب القرن الحادي والعشرين الذي يجب أن تتحول فيه المؤسسة القضائية إلى مؤسسة تلعب دورا في مجال التنمية وترسيخ قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان، وضمان مساواة كافة المواطنين أمام القانون.

السيد الرئيس

إننا في الفرق الحركية بعد دراستنا لمشروع الميزانية الفرعية لوزارة العدل وبرنامج إصلاح القضاء لاحظنا أن عدة مشاكل لازالت قائمة وتحول دون تحقيق إصلاح شامل لهذا القطاع الحيوي الهام وإرجاع ثقة المتقاضين في قضائهم وتمكين هذا الأخير من القيام بدوره من أجل إرجاع هيبته وقدسيته التي يستمدها من الشريعة الإسلامية السمحاء، ولن يتم هذا في نظرنا إلا:

1 - بتقريب القضاء من المتقاضين، فرغم المشاريع التي قامت بها الوزارة في تطوير الخريطة القضائية على المستوى الجغرافي، مازالت بعض الأقاليم في أمس الحاجة إلى محاكم ابتدائية أو محاكم استئناف وكذا توسيع دائرة المحاكم التجارية والإدارية.

2 - خلق غرف جهوية للمجلس الأعلى للقضاء لتخفيف الضغط عنه وحل مشكل تراكم القضايا.

3 - مراجعة تنظيم السجون وشروط تسييرها، وخلق خريطة سجينة تتماشى مع الخريطة القضائية، ونفتح هنا القوس لنثمن الاهتمام الذي حفلت به المؤسسات السجنية والإنجازات التي تحققت لفائدة قطاع السجون دون أن ننسى الأحداث الأخيرة التي عرفتها بعض السجون ببلادنا وهو الأمر الذي يفرض البحث عن مكامن الداء.

4 - إعادة النظر في نظام محاكم الجماعات والمقاطعات لأنها تفتقر إلى مواصفات العدالة النزيهة والفعالة.

5 - العمل على تحقيق السرعة في تنفيذ الأحكام القضائية لأن التنفيذ الفوري للأحكام هو الأصل وهو الذي ينسجم مع مبادئ صيانة حقوق المحكوم له حتى لا تضيع عليه إمكانية الاستفادة من الحكم الذي قضي به لصالحه.

6 - استعمال الأداة المعلوماتية في تسيير دواليب جهاز القضاء.

7 - الاهتمام بالتواصل مع المواطنين من خلال الإجابة على الشكايات التي تتوصل بها الوزارة.

8 - خلق جسر قوي بين الدفاع والقضاء.

9 - تبسيط المساطر الإدارية المعمول بها في مجال القضاء الإداري ذلك أن المواطنين المتضررين من جراء خروقات الإدارة يصعب عليهم الحصول على نسخ من القرارات الإدارية التي تعتبر شرطا من شروط رفع الدعوى أمام المحاكم الإدارية.

السيد الرئيس

إننا ونحن نسجل هذه الملاحظات، نتمنى أن يتغير المنظور الحكومي لهذا القطاع بتخويله الإمكانيات اللازمة الكفيلة بتحقيق استقلاليته وتقوية أجهزته حتى نكون جميعا في مستوى الرهانات والتحديات التي تطرحها الألفية الثالثة، وحتى نكون كذلك في مستوى تطلعات القانوني الأول صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

السيد الرئيس المحترم

السادة الوزراء المحترمين

السادة المستشارين المحترمين

أما بخصوص مجال حقوق الإنسان، لا يسعنا إلا أن نفتخر بالأشواط المهمة التي قطعها المغرب في هذا الميدان بفضل جهود المغفور له الحسن الثاني طيب الله ثراه والإشارات القوية والمجهودات الجبارة التي يبذلها جلالة الملك محمد السادس نصره الله في هذا المجال.

ونسجل بارتياح ما فتحته التوجيهات الملكية السامية من أوراش إصلاحية تستهدف تعزيز المسيرة الديمقراطية وإنضاج الوسائل القانونية والتنظيمية وتحيينها وجعلها مسايرة لروح العصر وتوجهاته المستقبلية، كما نسجل كذلك مصادقته على العديد من الاتفاقيات الدولية التي تطال حقوق الإنسان، كاتفاقية مناهضة التعذيب والقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وحقوق الطفل وحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، كما نؤكد على أننا مازلنا نطمح إلى مراجعة وتعديل وتغيير العديد من القوانين التي تساير التطور الذي عرفته بلادنا.

السيد الرئيس

إننا ونحن نناقش مشروع الميزانية الفرعية للوزارة المكلفة بحقوق الانسان، لن نترك الفرصة نفوت دون أن ننوه بالمجهودات الجبارة التي بذلها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، لحل كل الملفات العالقة، فإطلاق سراح كل المعتقلين وكذا تحديد الأشخاص الذين كانوا يعدون في أعداد المختفين من شأنه جعل ملف حقوق الإنسان يطوي بشكل نهائي لا رجعة فيه.

لن نترك الفرصة تمر كذلك دون أن ندعو الحكومة إلى بذل المزيد من المساعي والجهود لدى كافة المنظمات الحقوقية التي تشتغل في ميدان حقوق الإنسان لشرح فظاعة الفاجعة وهول المأساة وبؤس الظروف التي يعيش فيها المواطنون المحتجزون في مخيمات الذل والعار من قبل البوليساريو، لأنهم لا يؤمنون بأطروحة الانفصال، ويودون معانقة تراب أرض الوطن الأم، وكذا مواصلة الاهتمام بأوضاع جاليتنا المقيمة بالخارج من موقع حقوق الإنسان دفاعا عن كرامتها وصونا لحقوقها.

كما نؤكد على ضرورة فتح قنوات الاتصال لتمكين المواطنين والموطنات من التشكي لدى الوزارة حول ما قد يتعرضون له من خروقات في اتجاه الحد من التجاوزات والممارسات المسجلة في علاقة المواطنين ببعض المؤسسات وتفعيل مفهوم حقوق الإنسان في تعامل المواطن مع الإدارة.

السيد الرئيس المحترم

أما بخصوص الوزارة المكلفة بتحديث القطاعات العامة ومن خلال التصور الذي استعرضه السيد الوزير المكلف بالقطاع بالنسبة للأوراش الإصلاحية الكبرى التي عزمت الحكومة على فتحها لبلوغ أهداف الإصلاح المتوخاة اعتبارا واعترافا من الحكومة بالإختلالات الهيكلية التي أثرت على تقويم مسار الإصلاح الإداري، رغم التحسين النسبي حيث مازالت إدارتنا تعاني من التمركز والبطء وضعف المردودية إلى جانب المظاهر السلبية كسوء التدبير والرشوة والمحسوبية واستغلال النفوذ السلطوي.

وعندما نتحدث عن الإصلاح الإداري في شموليته، نتحدث عن إصلاح بنياتنا الاقتصادية والاجتماعية لأنها أساس التنمية والنمو في جميع المجالات، بما فيها مجال الاستثمار والقطاعات الداعمة للميدان الاجتماعي وعلى رأسها قطاع التشغيل بناء على التعليمات الملكية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله الذي ما فتئ يعبر في كل مناسبة عن ضرورة القيام بإصلاح عميق للإدارة، ذلك الإصلاح الذي يخرجها من البيروقراطية التي تشكل حاجزا في وجه عملية التنمية والاستثمار وتوجيه الرهانات المستقبلية نحو اعتماد سياسة اللامركزية واللاتركيز وإقامة علاقات جديدة بين الإدارة والمواطنين، وذلك بتبسيط المساطر الإدارية وضمان الحقوق وتخليق المرفق العام في إطار شعار "تخليق الحياة العامة للمواطنين".

السيد الرئيس

انطلاقا من موقفنا الهادف إلى خدمة قضايا الوطن والمواطنين، وفي إطار الرؤية الواقعية للأمور، بعيدا عن الشعارات الزائدة والمزايدات الكلامية، يحق لنا أن نفتخر بترسانة مشاريع القوانين وهي قوانين سنغني بلا شك الرصيد القانوني الإداري لبلدنا، لكن المشاكل الإدارية لا يمكن أ، تحل بالنصوص وحدها بل بمواكبة ذلك بعمل ميداني صارم للتطبيق وتغيير العقليات والسلوكات الإدارية المتعفنة والدخول بشجاعة في أوراش الإصلاح المفتوحة والتي تهم دعم سياسة اللاتركيز الإداري، وترشيد التدبير العمومي ودعم الأخلاقيات بالمرفق العام، وتحديث تدبير الموارد البشرية، وتحسين علاقات الإدارة مع المقاولات والمواطنين وهي كلها أوراش تستحق التنويه والتشجيع.

السيد الرئيس

السادة الوزراء

السادة المستشارين

أنتقل الآن إلى مناقشة الميزانية الفرعية للأمانة العامة للحكومة.

وبكل اختصار لابد من التأكيد على الدور الهام الذي تقوم به هذه المؤسسة في تحريك العمل الحكومي وديناميته، وبالتالي نغتنم هذه الفرصة للإدلاء ببعض الملاحظات التي تخص مهام الأمانة العامة للحكومة ويتعلق الأمر في البداية بضرورة تحسين وتجديد مختلف القوانين المتقادمة، سيما وأن بعضا منها يرجع إلى عهد الحماية وبالتالي فقد تجاوزتها الأحداث والمستجدات ولم تعد تساير متطلبات العصر وخدمة الأهداف التنموية المحلية والدولية.

هذا فضلا عن معالجة الفراغ القانوني بإعداد نصوص تشريعية خاصة بالمجالات التي تفتقر إلى التقنين والتنظيم والإسراع في وثيرة إصدار القوانين والنصوص التطبيقية. هناك مسألة أخرى تتعلق بالجريدة الرسمية إذ يجب توفيرها بأثمنة مناسبة، وجعلها في متناول المواطن، وتفادي تأخرها في الصدور لما له من تأثير على مصير المواطنين.

السيد الرئيس المحترم

فيما يخص الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان ونظرا لضيق الوقت لنقتصر على بعض الملاحظات والاقتراحات ذات الصلة بعمل الوزارة في علاقتها مع المجلسين ودورها التنسيقي بين الحكومة والبرلمان، يتعلق الأمر بالأسئلة الشفوية والكتابية التي تحتاج إلى المزيد من الملائمة بين المجلسين لتجاوز مشكل تكرار نفس الأسئلة الشفوية، وكذا مسألة الأسئلة الآنية والمحورية وتحديد معايير محددة مضبوطة لاختيار هذا الصنف من الأسئلة التي تستحق الاستعجال في الإجابة عنها خلال جلسات الأسئلة الشفهية حتى يتمكن السادة البرلمانيون من القيام بمهامهم في مراقبة الحكومة أحسن قيام، أما الأسئلة الكتابية فنتمنى أن تتجاوز الحكومة الحالية بعض القضايا المطروحة فيما سبق لهذا النوع من الأسئلة والمتعلقة بقضيتي الآجال الدستورية [20 يوما] وتقديم إجابات مجدية وفعالة.

هناك ملاحظة أخرى أساسية تتعلق بالمواعيد التي يطلبها السادة المستشارين مع السادة الوزراء وهنا يتعين على وزارة العلاقات مع البرلمان أن تلعب دور الوسيط في هذا الصدد حتى تتم الإجابة لطلبات السادة المستشارين في هذا الشأن خلال آجال معقولة.

ولا تفوتنا الفرصة دون أن ننوه بمبادرة السيد الوزير الأول والمتعلقة برغبته في الإجابة على أسئلة السادة البرلمانيين والذي سيخلق نوعا جديدا من العلاقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية.

وانطلاقا مما تقدم نعبر على مساندتنا لمشروع الميزانيات الخاصة بالقطاعات الآنفة الذكر متمنيين أن تنجح الحكومة

في تطبيق التدابير والمشاريع المعلنة على أرض الواقع وبالتالي الإجابة على انتظارات الشعب المغربي.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

المستشار السيد محمد المنصوري:

(باسم العائلة الحركية بمجلس المستشارين في مناقشة الميزانيات الفرعية التي تندرج ضمن اختصاص لجنة الفلاحة والشؤون الاقتصادية)

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم

السادة الوزراء المحترمين

اخواني المستشارين المحترمين

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم العائلة الحركية بمجلسنا الموقر في إطار مناقشة الميزانيات القطاعية المدرجة في لجنة الفلاحة والشؤون الاقتصادية، هذه القطاعات التي يجمع بينها الطابع الإنتاجي وتمثل دعائم النسيج الاقتصادي الوطني كما تشكل بالضرورة قاطرة للتنمية الاقتصادية كبوابة لبلوغ الأهداف الاجتماعية المنشودة، مما يجعل منها محط تحديات كبيرة تستوجب إعادة الهيكلة وحسن التدبير ورفع الإنتاجية وتدعيم التنافسية وتوسيع البنيات التحتية وهي رهانات ملزمة خاصة في زمن العولمة وتحرير الأسواق.

السيد الرئيس بخصوص الفلاحة والتنمية القروية فإن هذا القطاع الحيوي في الاقتصاد الوطني لازال كما تعلمون في حاجة إلى دعم أكثر بحيث تظل الاعتمادات المرصودة له أقل بكثير من الاستجابة لأوضاعه وللرهانات المطروحة عليه، وهذا حضرات السادات ما يجعل العمل بمطق الأوليات هو الخيار الأمثل.

وتماشيا مع هذا نعتبر أن المنطلق السليم هو إصلاح تمويل القطاع من خلال إصلاح وتأهيل الصندوق الوطني للقرض الفلاحي ونهج سياسة تمويلية تقوم على تنويع المصادر وأخذ خصوصية القطاع بعين الاعتبار في مسطرة القروض وفوائدها، ومراجعة تضامنية للديون.

كما يقضي الأمر مراجعة السياسة الفلاحية عبر التركيز على دعم الفلاح وتكوينه بجل الاكتفاء فقط بضمان الأمن الغذائي. إلى جانب اعتماد رؤية غير موسمية.

وثاني الأسس في هذا المجال هو حل مشاكل العقار الذي يعد عائقا كبيرا في وجه الاستثمار من خلال إعادة النظر في الوضعية الجامدة لأراضي الجموع بشكل يدمجها في مسلسل التنمية والتشغيل مع مراعاة دوي الحقوق، إلى جانب تصحيح وضعية صوديا وصوجيطا وإرجاع الأراضي إلى أصحابها ووضع تسهيلات في مجال تحفيظ الأراضي وهو ما يثير ملف ومصير الوكالة الوطنية للعقار، السادة أعضاء الحكومة كذلك من إعادة النظر في أدوار المكاتب الجهوية للاستثمار وتوجيه مؤهلاتها وإمكانياتها بشكل أمثل.

أما في شأن التنمية القروية فهي حض في أمس الحاجة إلى مقاربة شمولية بدءا بمراجعة وضعيتها في سلم الأولويات الحكومية ومحدودية المعالجة القائمة لأوضاع الوسط القروي، وهي معالجة لا تتعدى الإنارة والماء والمسالك بينما يغيب الإنسان القروي كهدف فعلي لكل تنمية حقيقية متروكا بين خيار القبول بواقع الفقر والبطالة والاقتصاد وبين خيار الهجرة داخل أو خارج الوطن، إن الأوضاع المتشابكة للوسط القروي تقتضي وضع مخطط عملي قائم على توجهات اقتصادية جديدة وأنماط إنتاجية بديلة تعزز الاقتصاد القروي الهش، وذلك في ضوء تنسيق وتوحيد التدخلات القطاعية وتجميع صناديق التمويل الموجهة لقضايا هذا الوسط.

واعتبارا لأهمية المناطق الجبلية وحجم ساكنتها التي تمثل أكثر من ثلث السكان المغاربة فإن وضع قانون إطار لتنمية المناطق الجبلية يظل النهج القويم لإدماج تنموي لهذه المناطق الحيوية.

وفي المجال الغابوي فالتدمير والضغط البشري والزحف العمراني والجفاف ومحدودية الموارد البشرية وارتباط القطاع بمرجعية قانونية تعود إلى بداية القرن الماضي، كل هذه العناصر وغيرها تجعل بالضرورة البرامج المسطرة عاجزة على تغطية الحاجيات وبالتالي تحقيق الأهداف المرجوة من هذا القطاع الحيوي.

لهذا لابد من تدبير أفضل واستغلال أمثل للموارد الغابوية واعتماد أسلوب الشراكة وتكريس المقاربة التضامنية التي عليها أن تجمع بين هاجس الحماية وهاجس التنمية، كما أن ضبط وتفعيل دور الجماعات المحلية في تنمية القطاع يعد ورشا مستعجلا وهو ما يتطلب مراجعة ظهير 20 شتنبر 1976 الخاص بمساهمة السكان في الاقتصاد الغابوي حتى يتلاءم مع الميثاق الجماعي 1976/9/30 المعدل مؤخرا.

وفي إطار التوجه التضامني الذي يقوده صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله نقترح التفكير في إعفاء السكان القرويين من الذعائر الغابوية بعد تصنيفها وتحديد التي ستحق ذلك وإعفائهم من المتابعات خاصة مع محنة الجفاف التي تنضاف إلى الفقر أخذا بعين الاعتبار أن هذه المخالفات لا تؤثر على الميزانية ومن شأن هذا الإجراء الهام أن يساهم في بلوغ مجتمع قروي مستقر.

أما بخصوص قطاع الطاقة والمعادن فرغم محدودية الميزانية المخصصة للقطاع فإن التنمية القطاعية في عمقها تستند إلى المؤسسات العمومية الفعالة في القطاع والتي لا بد لها من مزيد من التأهيل والتوجيه حتى تنخرط في الجهاد الاقتصادي والاجتماعي الذي تخوضه بلادنا.

وفي هذا المجال ننتظر من الحكومة مزيدا من الاجتهاد لتخفيظ تكلفة إنتاج واستعمال الطاقة وتنويع مصادرها خاصة بعد حريق مصفاة سامير والذي تم التحكم فيه وحصر إنعكاساته ولله الحمد، بفضل المجهودات الجبارة لكل المتدخلين.

وإذ ننوه بعزم الحكومة على تقليص أجال استكمال البرامج الوطني لكهربة الوسط القروي فإننا نود أن نلفت الانتباه إلى وضعية الجماعات القروية الفقيرة التي لا تستطيع تحمل حصتها في تمويل البرنامج ونفس الوضع بالنسبة لأغلبية الساكنة القروية، فضلا على المناطق النائية والجبلية والسكن المشتت، ونعتقد في هذا الإطار أ، نهج التضامن الوطني كفيل بإنجاح هذا البرنامج الهام.

وفي قطاع الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي نود أن نثير بعض الملاحظات والاقتراحات والتي تتمثل في ضرورة إخراج قانون تنظيم الحرف الذي طال الحدث عنه مند سنوات. والقيام بإحصاء عام للصناع التقليديين وتحسين الوضعية الاجتماعية للصناع التقليديين ومراجعة الإطار القانوني والتنظيمي للتعاونيات وتأهيلها ودعمها... وتلكم عناوين أساسية لتنمية قطاعية تجعل بالفعل من الاقتصاد الاجتماعي والصناعة التقليدية التي أفضل تسميتها بالصناعة الأصيلة، قطاعا طليعيا.

وبخصوص قطاعات الصناعة والتجارة، والتجارة الخارجية فإن تحدي 2010 يظل هو الهاجس الأكبر لهذا القطاع الإستراتيجي وهو ما يجعل من التنافسية والإنتاجية والتشغيل إنشغالات رئيسية في تدبير هذا القطاع. فرغم الوعي بضرورة تقوية وتأهيل المقاولة الوطني فإن غياب الوسائل اللازمة يجعل الطريق طويلا لبلوغ ذلك.

كما أن تجربة الشباب المقاول لم تفلح في ترسيخ نظريّة التشغيل المنتج، حيث لا يغري القطاع الخاص شبابنا لأنه يفتقر إلى ضمانات. وينبغي هنا تذلك التذكير بضرورة إعادة النظر في استراتيجية المناطق الصناعية بمراعاة الخصوصيات المحلية وحل مشاكل العقار. وإدماج الوسط القروي في خريطة البرامج المسطرة لهذه الغاية.

وفي شأن الصيد البحري فإن المحافظة على الثروة السمكية وتدبيرها في شروط أفضل وتنظيم القطاع تعتبر تحديات أساسية في تنميته وتأهيل دوره في الاقتصاد الوطني.

وفي هذا السياق لابد من تعزيز الحماية والمراقبة لوضع حد للنهب والاستغلال الفاحش، حيث أكدت بعض الدراسات أن شمال أكادير على سبيل المثال أضحى منطقة شبه منكوبة وقس ذلك على مناطق أخرى وهو ما يتطلب بناء أسطول مهم والسماح له بالنزول إلى منطقة الداخلة.

لهذا لابد من تعميق سياسة تأهيل الأسطول مع إصلاح البنية التحتية والتجهيزات، ودعم المجهزين للنهوض بمهامهم، إلى جانب تشجيع البحث العلمي ووضع التغطية الصحية والاجتماعية الملائمة للصيد التقليدي، وإخراج مدونة الصيد إلى حيز الوجود وكذا وضع قانون لاستغلال الطحالب لإنقاذ هذا القطاع من الفوضى والاحتكار.

إن تربيتنا الحركية تجعلنا دائما مع كل إصلاح فيه خير بلدنا.

وفقنا الله جميعا لما فيه خير وطننا العزيز تحت قيادة ملك المبادرات الحكيمة جلالة الملك محمد السادس نصره وأيده.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

تدخلات فريق الاتحاد الديمقراطي

المستشار السيد حسن قيشوحي

السيد الرئيس

السيدات والسادة الوزراء

السادة المستشارين

في إطار المناقشة العامة للقانون المالي الحالي برسم السنة المالية 2003، يشرفني أن أتقدم باسم فريق الاتحاد الديمقراطي لمناقشة الميزانيات المندرجة في اختصاص لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية لعرض أهم ملاحظات ومواقف فريقنا.

السيد الرئيس،

سأستهل تدخلي هذا بالحديث على أهمية القطاعات المندرجة في اختصاص لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية باعتبارها قطاعات استراتيجية لتنمية البلاد والانتقال من مجتمع متفاوت اجتماعيا ومجاليا إلى مجتمع متضامن، مبني على تقليص الفوارق سواء على مستوى الفئات الاجتماعية أو على نطاق المناطق الجغرافية وكذا وسيلة لتدعيم النهج الديمقراطي من خلال خلق مناخ كفيل بتنمية ثقافة دولة الحق والقانون، وحقوق الإنسان السياسية والاقتصادية والاجتماعية وذلك بالسعي إلى توفير شروط العيش الكريم لكافة المواطنين، وترجمة الحقوق الاجتماعية للفرد والجماعة على أرض الواقع.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

إخواني المستشارين

إننا نعتبر في فريق الاتحاد الديمقراطي أن قطاع التربية الوطنية والشباب يشكل الأداة الأساسية لتحقيق إقلاع اقتصادي اجتماعي ناجح يهدف إلى مواجهة التحديات المطروحة على البلاد، عن طريق محاربة الأمية وتعميم التعليم وتفعيل قطاع الشباب وذلك بتكثيف الجهود والمبادرات ما بين جميع القطاعات لتوحيد الجهود والطاقات، ونسجل بارتياح إنشاء كتابة للدولة تعنى بمحاربة الأمية والتربية غير النظامية إذ لا يخفى على أحد الأرقام المهولة لعدد الأطفال غير المتمدرسين ، وهذا لن يتحقق إلا بإصلاح المؤسسات التعليمية وتعميم الإعلاميات

بالمدارس المغربية وتحسين الدعم الاجتماعي للتلاميذ كالإطعام المدرسي وتوفير المزيد من المنح المدرسية خصوصا للساكنة القروية وإحداث الداخليات ودور الطلبة وتحسين نوعية الخدمات التربوية بالمحيط الاجتماعي والاقتصادي لمؤسسة التعليمية، دون إغفال قطاع الشباب الذي يحتل مكانة متميزة في سلم انشغالات الفريق، باعتباره دعامة أساسية لجعل بلادنا مواكبة لتحديات الألفية الثالثة وهذا لن يتأتى إلا بالاهتمام بالبنيات التحتية والنشاطات والتظاهرات الوطنية والدولية ودعم العمل الجمعوي والعناية بتكوين واستكمال تكوين الأطر العاملة في هذا الحقل وتمتين روابط التعاون في مجالات الشباب وطنيا ودوليا.

السيد الرئيس

لا يجادل اثنان بأن أحسن استثمار لأي مجتمع هو ذلك المتعلق بالعنصر البشري، لأن تأهيل الإنسان يعد عنصرا أساسيا في الإستراتيجية الوطنية لتأهيل البلاد وإدماج جميع مكونات المجتمع في سيرورة التقدم والنماء، وهذا لن يتأتى إلا بواسطة إصلاح نظام التعليم العالي والبحث العلمي والتكوين المهني إصلاح يمكن من الإدماج في عالم المعرفة والعلوم والتكنولوجيا المتقدمة لتسهيل إدماج المواطنين في المحيط الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للمجتمع المغربي، بواسطة تحديث آليات التلقين ودمقرطة تسيير الجامعة وصيانة بنياتها التحتية، والرفع من استقلاليتها وإصلاح هياكل التعليم العالي والبحث العلمي والتكوين المهني ووضع جسور ضرورية بين مكوناته للرفع من مستوى خرجي الجامعة المغربية والتكوين المهني ولتسهيل اندماجهم في الحياة العملية، إضافة إلى دعم التنسيق والانسجام بين السياسات القطاعية لمنظومة التكوين المهني وكذا ضرورة أجرأة ما جاء به الميثاق الوطني للتربية والتعليم بخصوص هذا القطاع باعتباره مرجعية وطنية لإصلاح منظومة التربوية بجميع أقطابها.

أما فيما يخص قطاع التنمية الاجتماعية ومحاربة الفقر فهو يتطلب تفعيل مضامين وغايات هذا القطاع عن طريق تعبئة المجتمع بأسره ضمن استراتيجية شراكتة مع المنظمات غير الحكومية والجماعات المحلية والمجتمع المدني، بغية تكثيف الجهود الرامية إلى تعزيز التنمية الاجتماعية عنت طريق إعادة هيكلة وتنشيط مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي، وإدماج الفئات الفقيرة عن طريق التشغيل الذاتي وإحداث وتفعيل وكالة التنمية الاجتماعية، وكذا دسترة القضايا المتعلقة بالأسرة وتطبيق مراجعة شاملة وعميقة لمدونة الأحوال الشخصية على أساس تحقيق مبادئ الإنصاف والمساواة بين طرفي العلاقة الزوجية، خصوصا في المناطق القروية والضواحي الحضرية حيث يلاحظ تراجع نسبة نمو الدخل الفردي وتردي الأحوال الأسرية خصوصا لدى الأسر التي تديرها النساء والأطفال دون إغفال تفعيل جميع الاتفاقيات الرامية إلى الحد من ظاهرة تشغيل الأطفال دون السن القانوني.

السيد الرئيس،

يعتبر قطاع الصحة من القطاعات الحيوية ببلادنا، إلا اننا نلاحظ بأن الميزانية المخصصة له لا تسمح بإدخال جميع الإصلاحات الضرورية على هذا القطاع من أجل تحسين وتوسيع التغطية الصحية بالمؤسسات العلاجية لاستدراك الفوارق بين الجهات والأقاليم وبين الوسطين الحضري والقروي، حيث لاتزال1.3٪ من السكان يلجئون إلى الاقتراض أو بيع ممتلكاتهم من أجل تسديد نفقات علاجهم، خاصة في ما يتعلق بالأمراض المزمنة، وترتفع هذه النسبة إلى 20٪ بالنسبة للسكان الأكثر فقرا ويستفيد 20٪ من السكان الميسورين مقابل 5٪ فقط من السكان الفقراء من 67٪ من الخدمات الاستشفائية المقدمة مجانا للأسر التي لا تتوفر على التأمين الصحي والذين يشكلون 20٪ من الساكنة، وهذا ما يدفعنا إلى المطالبة بإنجاز مشاريع لتوسيع وإصلاح المراكز الإستشفائية وتنمية قدراتها وكذا تشجيع صناعة البدائل الدوائية لتأمين وفرة الأدوية الناجعة، وجعلها في متناول الجميع مع التحكم في التكلفة وكذا إلزامية التغطية الصحية لجميع المواطنين، كما نطالب بإعادة هيكلة الوزارة وخلق مديريات جهوية في إطار سياسة اللامركزية واللاتمركزية للتقريب من المواطنين، وكذا خلق ميثاق وطني للصحة.

ومن هذا المنظور فإن مشروع الإصلاح الذي نتمنى أن تتبناه الوزارة يجب أن يساهم في إنجاحه كل مكونات قطاع الصحة، لهذا نطالب الوزارة بأن تعمل جاهدة على تحسين الظروف المادية والاجتماعية ووضع صيغ لتنظيم العمليات الانتقالية لشغيلة القطاع الصحي.

إن قطاع الأوقاف والشؤون الإسلامية يعتبر من القطاعات الحساسية ببلادنا خصوصا ونحن نعيش زمن العولمة الذي تغلب فيه الماديات على الجانب الإنساني والروحي، لذا يبقى دور الوزارة مهما لتأطير الأمن الروحي وبث الوعي الديني في نفوس المغاربة ونشر الثقافة الإسلامية وذلك ضمن الأنشطة الدينية والفكرية والثقافية كما نطالب الاهتمام بجاليتنا بالخارج حتى لا تسقط في شرك التطرف الذي أصبح يتنامى شيئا فشيئا، وهذا ما يقتضي تمثيل الوزارة بالوعاظ والقيمين الدينيين، كما نؤكد على ضرورة مساهمة الوزارة في الميدان الاجتماعي، وذلك بالرفع من مردودية الأملاك المخزنية وبتجهيز الأراضي وتشييد البنايات السكنية والاجتماعية للتخفيف من أزمة السكن.

تلكم الرئيس، السادة الوزراء، إخواني المستشارين، الخطوط العريضة لما نعتبره توجهات فريقنا لهذه

القطاعات ذات الصبغة الاجتماعية والثقافية، واعتبارا لإرادة الإصلاح المعبر عنها من طرف الحكومة فإننا نصوت لفائدة ميزانيات هذا القطاع والإيجاب. والسلام

المستشار السيد حسن زهير:

يشرفني بأن أتدخل باسم فريق الاتحاد الديمقراطي في إطار مناقشة الميزانية الفرعية المرتبطة بقطاعي الخارجية والدفاع الوطني، وهي مناسبة بالنسبة لفريقنا للتعبير عن مواقفه وتصوراته بخصوص هذين القطاعين اللذين يشكلان محور اهتمام لجنة الخارجية والدفاع الوطني داخل مجلسنا الموقر.

فبالنسبة لقطاع الخارجية نسجل بارتياح كبير الصورة المشرفة التي يحظى بها المغرب على المستوى الدولي كبلد للتسامح والحوار والسلم والاستقرار، وكبلد ينخرط بإيجابية كبيرة في مختلف القضايا التي تشكل بؤر توتر واختلاف في العالم، وبلد يحترم نفسه ويحترم اصول حسن الجوار ويهب كلما دعت الضرورة إلى التضامن ومديد المساعدة والتنديد بما يابهه الضمير وتمجه الأخلاق الإنسانية، وهي خاصيات تجعلنا نستحضر جميعا روح المغفور له جلالة الملك الحسن الثاني طيب الله ثراه الذي عمل طيلة حياته على إبراز هذه الصورة المشرفة للمغرب وذلك بإرسائه لأصول ودعائم هذا البلد وفق طابع تواق إلى الحداثة والمعاصرة، مع الحرص الدائم على ثوابت وخصائص الدولة المغربية حتى أضحت أفكاره وتصوراته مرجعا في مجال العلاقات الدولية المثمرة والإيجابية التي تروم إسعاد البشرية جمعاء، وعلى هذا الهدي السليم القويم يسير وارث سره جلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده والذي يطمح إلى الارتقاء ببلادنا إلى مدارج التقدم والازدهار، عاملا إلى جانب ذلك بخطى حثيثة على إبراز مواقف المغرب البناءة تجاه مختلف القضايا العالمية، فلازال هذا المجلس المحترم شاهدا على مواقفه تجاه قضايا الإرهاب في لإطار مؤتمر البرلمانات الإسلامية وذلك بعد الأحداث المؤلمة التي عرفتها الولايات المتحدة الأمريكية يوم 11 شتنبر 2001 حيث ندد بهذه العمليات المشينة وأعاد إلى الأذهان في نفس الوقت المعاناة التي يتكبدها الشعب الفلسطيني في مواجهة الغطرسة الصهيونية معلنا أسلوب معالجته لهذا الملف، وهو أسلوب أبدى نجاعته وفعاليته مع مرور الأيام.

وفي هذا الصدد نعلن التفافنا حول السدة العالية بالله وموافقتنا جملة وتفصيلا على كل المواقف التي يتخذها الملك محمد السادس حفظه الله، سواء على الصعيد الخارجي أو الداخلي، مباركين كل خطواته الرائدة التي تصب في نفس إطار تعزيز الجبهة الداخلية، وتحرير باقي الثغور المحتلة ونعني سبتة ومليلية والجزر الجغرافية وغيرها.

السيد الرئيس

السيدات والسادة الوزراء

السادة المستشارين

تعد السياسة الدبلوماسية من الأوراش التي يجب وفق منظور استراتيجي يخدم المصالح الكبرى والحيوية لبلادنا وهو ما أخذنا نلاحظه فعلا في مختلف المنتديات، ونتذكر جميعا التوجيه المولوي السامي لصاحب الجلالة نصره الله بمناسبة اليوم الوطني للدبلوماسية المغربية والذي يشكل استراتيجية للعمل الدبلوماسي المفروض اتباعه من طرف الجميع سواء على المستوى الحكومي أو المستوى البرلماني، باعتبار ان الدبلوماسية تشكل أهمية كبيرة واستراتيجية في مختلف القضايا ذات العلاقة الوطيدة باهتمامات المغرب سواء في المجال الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي أو السياحي مما يستدعي بأن تكون دبلوماسيتنا وازنة وفعالة فيما يتعلق بالمساهمة في جلب الاستثمارات التي نراهن عليها داخليا لإنعاش الاقتصاد السياحي الذي يعتبر أحد القطاعات الواعدة، وكذلك فيما يتعلق بالاهتمام بقضايا جاليتنا بالخارج التي نكن لها عطفا ومحبة خاصين، وكذا القضايا المرتبطة بسيادتنا كبلد مستقل.

وفي هذا الإطار نطالب بإنشاء معهد لتكوين الدبلوماسية على غرار معاهد تكوين الإدارة والقضاء والمالية وغيرها من المعاهد الوطنية، وذلك للرفع من أداء موظفي وزارة الخارجية والسفارات والقنصليات في مختلف أنحاء العالم، واستقطاب الطلبة من مختلف الدول الإفريقية للدراسة بهذا المعهد في إطار اتفاقيات شراكة، كما نؤكد على ضرورة التنسيق بين وزارة الخارجية وباقي الوزارات الأخرى من أجل تخصيص العدد اللازم من المستشارين الدبلوماسية في الدول التي لا نتوفر فيها على تمثيل دبلوماسي.

السيد الرئيس

السيدات والسادة الوزراء

السادة المستشارين

إننا في فريق الاتحاد الديمقراطي، نثمن الجهود التي تقوم بها وزارة الخارجية والتعاون من أجل تعبئة كل وسائل عملها الدبلوماسي للدفاع عن قضية وحدتنا الترابية طبقا لتوجيهات المولوية السامية للسير قدما نحو الطي النهائي لملف الصحراء باعتماد الاتفاق الإطار كحل أساسي شامل وعادل بعدما صار مشروع تنظيم الاستفتاء الوارد في مخطط التسوية الأممي متجاوزا.

السيد الرئيس

لا يفوتنا ونحن نناقش مشروع ميزانية وزارة الخارجية والتعاون أن نطالب الحكومة بإيلاء المزيد من العناية والرعاية لأسر المعتقلين المغاربة والمحتجزين في الجزائر، والعمل من أجل إطلاق سراحهم في أقرب

الآجال، منددين بما يتعرض له هؤلاء الأسرى من معاملات وتصرفات تخالف كل المواثيق والأعراف المعمول بها دوليا، كما نهيب بكافة المنظمات الحكومية وغير الحكومية ان تعمل على التنسيق مع وزارة الخارجية والتعاون من أجل التعريف أكثر بقضية معتقلينا في كافة المحافل الدولية سواء الرسمية منها أو غير الرسمية، وتوسيع العمل الدبلوماسي الشعبي من خلال الأحزاب الوطنية والمنظمات الحكومية وغير الحكومية، بما فيها النقابات والمؤسسات الخيرية وغيرها، وذلك لما لهاته المؤسسات من دور فاعل على المستوى الشعبي بالنسبة لباقي دول المعمور.

أما على مستوى المغرب العربي، فإننا نعتبر هذا الأخير خيارا استراتيجيا بالنسبة لكافة شعوب المنطقة، غير أن الوحدة لن تكتمل إلا باحترام أسس حسن الجوار والنية الصادقة والعمل من اجل الدفع بمؤسساته قدما وفق توجهات استراتيجية تراعي مطامح شعوب المنطقة دون استثناء.

أما بخصوص التطورات التي يعرفها العالم العربي والإسلامي، فإننا نؤكد مساندتنا اللامشروطة للشعبين الفلسطيني والعراقي، حيث نثمن شجبنا واستنكارنا لما يتعرض له الشعب الفلسطيني الأعزل من تقتيل وتعذيب ومعاملة لاإنسانية.

وفي هذا الصدد نطالب باتخاذ مواقف جد حازمة في هذا الجانب مع ضرورة تفعيل القرارات الأممية المتعلقة بجلاء قوات الاحتلال وإعادة اللاجئين. وبالنسبة للشعب العراقي نؤكد على ضرورة رفع الحصار عنه، معارضين أي هجوم مسلح يستهدفه ومرحبين بالعمل الدبلوماسي كأساس لحل كل المشاكل العالقة.

وفي ختام هذا المحور نلح على ضرورة تقوية أداء مختلف القنصليات والسفارات مع إيلائها الدعم المادي اللازم وتعزيز العلاقات مع مختلف دول المعمور، مشيدين بالدور الذي يضطلع به السيد الوزير والسيد الوزير المنتدب في هذا النطاق والذي اثبت نجاعته في العديد من المحطات السياسية.

السيد الرئيس

السيدات والسادة الوزراء

السادة المستشارين

فيما يتعلق بقطاع الدفاع الوطني نعلن مساندتنا وإشادتنا بقواتنا المسلحة الملكية التي تعمل بكل تفان وإخلاص على حماية مختلف الثغور الوطنية وراء قائدها الأعلى ورئيس أركان حربها العامة جلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

ونسجل بهذه المناسبة ضعف الاعتمادات المرصودة لقطاع الدفاع الوطني حيث انها جد ضئيلة بالمقارنة لما ترصده الدول التي هي في مستوى بلادنا، ولا ترقى لمواجهة التحديات والتي تفرض علينا الاستعداد لها، وفي إطار الاهتمام بالمؤسسة العسكرية نطالب بإيلاء المزيد من العناية والاهتمام بقواتنا المسلحة الملكية ماديا واجتماعيا عن طريق الرفع من راواتبهم.

كما نشيد بالرعاية المولوية التي يوليها قائدنا جلالة الملك محمد السادس لهذه الفئة من أبناء شعبنا الأبرار سواء العاملين بها أو المحالين على التقاعد من خلال مؤسسة الأعمال الاجتماعية التي تترأسها صاحبة السمو الأميرة للامريم، وكذا تأسيس الحسن الثاني لقدماء العسكريين وقدماء المحاربين التي من شأنها أن تحسن من المستوى المعيشي لهذه الأسرة التي نكن لها كل التقدير والاحترام.

وبخصوص الوكالة المكلفة بالسكن العسكري نشيد بعمل هاته المؤسسة غير أننا نطالبها بضرورة مراعاة الأوضاع الاجتماعية لبعض افراد القوات المسلحة الذين لا يستطيعون أداء المبالغ المقترحة من أجل تفويت المساكن التي يقطنون بها، ونطالب بإيجاد حلول مستعجلة لهذه الفئة لتمكينها من تلك المساكن.

وفي مجال تأهيل قواتنا نلح على ضرورة تحديث أسلحة القوات الجوية والبرية والبحرية وتجهيزها بمختلف الوسائل الضرورية للقيام بالدور المنوط بها على أحسن وجه.

السيد الرئيس

السيدات والسادة الوزراء

السادة المستشارين

إننا اليوم نقف مساندين للميزانية المرصودة لقطاعي الشؤون الخارجية وإدارة الدفاع الوطني، رغم أنها لا ترقى إلى ما نطمح إليه، ولكن اعتبارا لإدارة الإصلاح المعبر عنها من طرف الحكومة، فإننا سنصوت بالإيجاب آملين أن يتم الرقي بميزانيات هذين القطاعين.

تدخلات الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية:

المستشار السيد محمد تتنى العلوي:

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس

السادة الوزراء والمستشارون

بعد أن قدم الفريق الاستقلالي موقفه العام وآراءه بخصوص التوجهات والأهداف الأساسية لمشروع القانون المالي لسنة 2003 يشرفني في إطار المناقشة القطاعية أن أثير جملة من الملاحظات الجوهرية المتعلقة بالشؤون الخارجية والتشغيل.

السيد الرئيس

إن العمل الدبلوماسي يشهد على المستوى الدولي، تطورا متسارعا في أساليبه ومجالاته وسائله، وهذا التطور تفرضه

التحديات والرهانات الجديدة التي يعرفها العالم والتي تنعكس على العلاقات الدولية التي لم يعد فيها مكان للدبلوماسية التقليدية المبنية على الانتظارية وعلى رد الفعل والمصورة في الآليات الرسمية، وبلادنا بحكم انفتاحها جغرافيا واقتصاديا على آفاق متعددة، وبحكم علاقاتنا التاريخية مع مختلف جهات المعمور، مدعوة قبل أي وقت مضى أن تتقوى دبلوماسيتها لتكون في خدمة الاختيارات الاقتصادية والاجتماعية وبالتالي دعامة للموقع الدولي للمغرب.

وللوصول إلى هذه الغاية فإننا ندعو إلى رصد الإمكانيات المادية والبشرية اللازمة لتفعيل دبلوماسية مبادرة وفاعلة، والى تقوية وتفعيل الدبلوماسية في أبعادها الجديدة حيث تدعم الفعاليات المدنية الجهود الرسمية، من خلال العمل الحزبي والنقابي والمجتمعي بمختلف هيئاته.

إن الميزانية المرصودة للشؤون الخارجية ينبغي أن تراعي توسع الآفاق التي يجب اقتحامها بالمبادرات والاتصالات والمحادثات والمعاهدات، والاعتمادات المرصودة تظل في رأينا غير كافية مطلقا لمواكبة التقلبات السياسية والإكراهات الدولية المتعددة.

ونحن نقترح - على الأقل للتغلب على بعض جوانب الخصاص المادي والبشري أن تنخرط كل الفعاليات الوطنية في تدعيم العمل الدبلوماسية، وفي هذا السياق نحن على يقين بأن اهتماما أقوى بوضعية المغاربة القاطنين بالخارج من شأنه أن يقوي ويطور مساهمتهم في خدمة القضايا الوطنية، وعلى الدولة أن تراجع علاقاتها مع مواطنينا بالخارج في اتجاه الحرص على دمقرطة تمثيلياتهم وهيئاتهم وتوسيع التشاور معهم والإصغاء إليهم وإشراكهم.

كما أننا ندعو إلى اضطلاع جميع المؤسسات الوطنية التي لها تمثيل خارجي بدور جديد في العمل الدبلوماسي، ونخص بالذكر ممثليات السياحة والخطوط الملكية والتجارة الخارجية والأبناك ووكالة الأنباء ووسائل الإعلام التي نعتبرها روافد مهمة للدبلوماسية المغربية.

وفي باب ترشيد الإنفاق لاستثماره في العمل الدبلوماسي، دافعنا دائما عن فكرة اقتناء مقرات لسفاراتنا ولقنصلياتنا بالخارج بالنظر للعبء الكبير الذي تشكله مصاريف الكراء.

إن هذه الآراء هي مساهمة منا في تقديم مقترحات ترمي إلى تقوية وتفعيل أدائنا الدبلوماسي لخدمة القضايا الوطنية المصيرية وتطوير علاقاتنا الخارجية لفائدة التعاون والسلم والتنمية.

السيد الرئيس

السادة الوزراء والمستشارون

نريد في باب التشغيل أن نركز على بعض المواقف والأفكار الأساسية:

أولا: ندعو لتفعيل الحوار الاجتماعي، وتستغرب كيف تم تغييبه عن تحضير مشروع القانون المالي، ونحن نعتبر دائما أن استمرارية هذا الحوار قاعدة ضرورية لحل كل الإشكاليات التي قد تعرقل التنمية الاقتصادية وتهدد الاستقرار الاجتماعي ولكننا نلح على أن قيمة الحوار تكمن في تنفيذ نتائجه، ونحن نلاحظ بكل أسف أن كثيرا مما يتم الاتفاق عليه لا يترجم إلى تدابير وأن كثيرا من الالتزامات لا تجد طريقها إلى النور، وهذا يمس بمصداقية الحوار ويهدد بانغلاق أبوابه.

ثانيا: ندعو إلى التعجيل بإخراج القانون الأساسي لمفتشي الشغل وتقوية دور مفتشية الشغل ولتطبيق مقتضيات القانون.

ثالثا: نسجل أن الحكومة مسؤولة على السهر من أجل تطبيق القوانين المصادق عليها بخصوص إجبارية التأمين على حوادث الشغل والتأمينات الخاصة بالمرض بما في لك حق التكلف المسبق بالعلاج.

رابعا: نعتبر أن الوكالة الوطنية لإنعاش الشغل والكفاءات يجب أن تكون مؤهلة لتقوم مقام مكاتب التشغيل لتحقيق الوسامة والمساهمة في تصحيح الاختلالات المسجلة في هذا المجال، وان تلعب الدور التي كانت تلعبه مكاتب الشغل سابقا.

5- نطالب الحكومة بالمصادقة الفورية على اتفاقية 87 المتعلقة بالاعتراف بالحريات النقابية وحماية الممثلين النقابيين.

6- ندعو إلى خلق القنوات الضرورية لحماية علاقات الشغل بالمغرب وذلك بالعمل على تفعيل المحاكم الاجتماعية وتأهيل اللجان الإقليمية والوطنية للبت في نزاعات الشغل وجلها بصفة نهائية.

7- نسجل التقلص المستمر في رصيد الشغل من جراء التحرر وعدم التدخل بصرامة في النظام البنكي، مما يهدد المقاولات بالإفلاس، ونعتبر أن تأهيل المقاولات لابد أن يأخذ هذا المعطى بعين الاعتبار، كما ندعو إلى الاهتمام الفوري بمؤسسة سيمسف المهددة بالإغلاق وكذا بوضعية إيكوز.

8- تريد من الحكومة أ، تتخذ قرارا جريئا عاجلا في اتجاه رفع الأجور تقوية القدرة الشرائية للمواطنين عبر رفع الحد الأدنى للأجر المعفى من الضريبة على الدخل، لأن في ذلك انعكاسا مؤكدا على الاستهلاك، ومواجهة مخاطر كساد السوق وبالتالي تأثيرا إيجابيا على وضعية المؤسسات الإنتاجية.

9- ننبه إلى ضرورة المبادرة بإيجاد حلول مناسبة لأزمة الصندوق التكميلي للتقاعد CIMR والتعجيل بمراجعة القانون الأساسي للضمان الاجتماعي لمعالجة الاختلال

الحاصل في باب التقاعد في الوقت الذي تعرف التعويضات العائلية حالة فائض.

ولابد في هذا السياق أن نذكر بحتمية تجميع كل صناديق التقاعد في مؤسسة موحدة لتحقيق التضامن بين جميع الشغيلة.

10- لقد سجلنا أن الحكومة لم تلتزم دائما بنتائج الحوار، ولاسيما في موضوع الترقية التي وعدت بتعميمها على جميع الموظفين، وننتظر أن تبادر لتحقيق هذا الالتزام، كما ننتظر أن يتم الالتفات لوضعية العاملين بالجماعات المحلية وتمتيعهم بحق الانتقال على غرار زملائهم في الوظيفة العمومية.

11- نطالب الحكومة بالإفصاح عاجلا عن السياسة التي تنوي اعتمادها لوقف النزيف الاجتماعي المقلق المتمثل في مئات العاطلين من حملة الشهادات المعتصمين باستمرار، على أمل أن تصغي لهم كل الدوائر المسؤولة وتحاورهم وتتخذ معهم الحلول المناسبة وتلتزم بها، لوضع حد نهائي لهذه الحالة التي وإن كانت للتعبير عن الحريات تظل مشهدا مخجلا لكل من له مسؤولية تمثيلية أو تنفيذية في هذه البلاد.

إننا نعتبر أن الاختلال الاجتماعي لا يكمن فقط في ضعف الاعتمادات، ولكنه يرجع إلى سوء في توزيع الثروة الوطنية وعدم عقلنة تدبيرها، والى التأطر في معالجة القضايا الملحة المعالجة أسبابها الحقيقية بكل جرأة وشجاعة.

إن الاعتناء بالقضايا الاجتماعية ومحاربة الفوارق التزام أساسي في البرنامج الحكومي، ولكننا نسجل أن هذا التوجه يظل مفتقرا في أبواب القانون المالي الاعتمادات التي من شأنها التمكين من تدارك الخصاص المتراكم لتحسين استفادة المعوزين من الخدمات الاجتماعية ومحاربة معضلة الفقر الذي تدل الأرقام الرسمية على اتساع مهول لرقعته، والذي لن تجابهه في رأينا سوى سياسة إرادية قوية تربط المجهود التنموي بمتطلبات التضامن الاجتماعي وتقوية التلاحم المجتمعي. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

المستشار السيد محمد قداري:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم

السادة الوزراء المحترمون

السادة المستشارون المحترمون

إنه لمن دواعي استبشار أن تكون هيئتنا التشريعية تناقش القانون المالي لسنة 2003 وأمطار الخير والرحمة تعم أرجاء البلاد وهذا الاستبشار يزيد التفاؤل في أنفسنا ويرفع من طموحنا لنطالب بميزانية منسجمة مع تحسن الوضع الفلاحي في بلادنا.

وإذا كانت القطاعات الاقتصادية الإستراتيجية هي عادة التي تحظى بنصيب الأسد في الاهتمامات الحكومية نظرا لأهميتها على مستوى ضبط التوازنات المالية والتجارية وإمكانية خلق الثروة، فإن هذا الواقع لا يجب أن ينسينا قطاعات إنتاجية أخرى في غاية الأهمية، أيضا من حيث قدرتها على ركوب غمار التنافسية وتجاوز كل الإكراهات وكل التحديات التي تتصدى مسيرتنا التنموية وأخص بالذكر في هذه المداخلة، قطاع الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتجارة الداخلية والخارجية وقطاع السياحة ثم قطاع الماء وبعض الميادين الإنتاجية الأخرى.

إن قطاع الصناعة التقليدية يعد رافدا أساسيا من روافد اقتصادنا الوطني، وهو يزخر بحمولة كبرى من المؤهلات المادية والبشرية والحضارية ويتميز أساسا بكونه قادرا على امتصاص البطالة وخلق فرص الاستثمار والتشغيل ولو برأس مال صغير، ولديه القدرة والمناعة والصلابة لمواجهة تحديات العولمة والصمود أمام المستجدات والتحولات الاقتصادية التي يعرفها المحيط الجهوي والعالمي.

ولكن خاصية الصمود والمقاومة بهذا القطاع التقليدي الأصيل يحتاج إلى تدابير على المستوى المتوسط والبعيد لكي لا يتلاشى ويضيع أمام الزحف الرهيب للتنافسية الشرسة التي فرضها النظام الاقتصادي العالمي الجديد، والتي تفرضها أيضا بعض المعطيات التي تتعلق بطبيعة المرحلة التي يجتازها اقتصادنا الوطني.

فقطاع الصناعة التقليدية يحتاج إلى ثلاثة تدابير فورية وأساسية:

1 - تحديث المنظومة القانونية والتنظيمية والتاهيل البشري

2 - إعادة هيكلة غرف الصناعة التقليدية وجامعتها وجعلها رافعة اقتصادية.

3 - تنويع المسالك التجارية لترويج المنتوج التقليدي مع دعم وتقوية فضاءات الإنتاج الفردية والمقاولاتية والتعاونية.

ويمكن أن صاحب هذه التدابير إجراء آخر يتعلق بوجوب الاهتمام بالشؤون الاجتماعية للصناع التقليديين الذين يعانون من خصاص كبير في هذا الصدد، خصوصا ونحن نعلم أن أزيد من 6 مليون مواطن مغربي يعيشون مباشرة من قطاع الصناعة التقليدية وأن 2 مليون شخص يعملون بشكل قار ومستديم بهذا القطاع.

السيد الرئيس

السادة الوزراء

إخواني المستشارين

لقد سمعنا من خلال مداخلات وعروض السادة الوزراء عند مناقشة الميزانية الفرعية الكثير من التوضيحات

بخصوص الوضع المالي والاقتصادي ببلادنا، واستمعنا أيضا للتدابير التي سوف تتخذها الحكومة لمواجهة المشاكل التي فرضتها الفياضانات في منطقة المحمدية وبن أحمد وبرشيد وسطات وكذا حريق لاسمير، كما أثار انتباهنا تلك التخوفات الموضوعية من اندلاع حرب لا قدر الله بمنطقة الخليج، مما سينعكس آثاره حتما على الوضع الاقتصادي بكافة أنحاء العالم العربي ومن بينها المغرب بطبيعة الحال.

فهذه الإكراهات تستدعي منا اليقظة والحيطة والحذر، لأن اقتصادنا الوطني مرهون بدرجة أساسية على السياحة كما أن تجارتنا الداخلية والخارجية لن تكون في منأى عن المخاطر المحتملة، ولهذا يستدعي تركيز الاهتمام على ضبط المسار التنموي لهذه القطاعات ووضع خطة محكمة لجعلها قادرة على تجاوز كل أزمة متوقعة.

إننا من خلال السياسة التي يتبعها حزبنا وبرامجه التنموية ومذهبيته في التعادلية، ندعو إلى التركيز على تحسين الاستثمار وتشيعه بمختلف الوسائل، وفتح المجال أمام الاستثمار الأجنبي وعقلنة التدبير التي تنهجه الحكومة بتحويل الديون الخارجية إلى استثمارات والبحث عن سبل لدعم خزينة الدولة بالعملة الصعبة لتنمية المراكز الجهوية للاستثمار وتفعيل الشباك الوحيد، ويجرنا هذا الموضوع إلى وجوب الاهتمام بالقطاع البنكي وإعادة النظر في بعض الشروط التي تفرضها بعض الأبناك على زبنائها وخاصة قطاع الصناعة التقليدية الذي يعاني من إشكال كبير اسمه "السجل التجاري" ذلك أن أغلب الصناع والمقاولات الحرفية لا يتوفرون على سجل تجاري.

وبموازاة مع تحسين مردودية القطاع البنكي أصبحت الضرورة تحتم على الدولة جودة النقل الجوي والبري والبحري باعتبار النقل شرايين الاقتصاد خاصة قطاع السكك الحديدية والطرق السيار.

فإذا أرادت الدولة أن تحقق تلك الانطلاقة الاقتصادية القوية والمتوازنة فلابد أن تلتفت بجدية وصرامة إلى النقل الطرقي لتحديث بنايته الأساسية والحد من الآثار التي تخلفها حوادث السير.

لقد أشرت في بداية مداخلتي إلى مؤشرات تحسن الوضع الفلاحي ببلادنا وذلك بفعل التهاطلات المطرية الهامة التي عرفتها بلادنا مؤخرا، هذه النعمة الإلهية لا يجب أن تذهب هدرا وهباء بل يجب استغلالها لتحسين الوضع الاجتماعي للفلاح المغربي ولمد القرية بالماء والكهرباء وربطها بالشبكة الطرقية، وتحسين موارد المغرب بالطاقة، فالماء طاقة وطنية يجب الحفاظ عليها واستغلالها بشكل عقلاني وذلك ببناء سدود كبرى ومتوسطة وذلك في إطار استراتيجية واضحة المعالم تسعى إلى تفادي كوارث الجفاف وذلك بتدبير بنيوي محكم ودائم وليس بحل مؤقت وعابر.

السيد الرئيس

السادة الوزراء

السادة المستشارون

إن الوقت لا يسمح للتطرق لجميع ميزانيات القطاعات الفرعية ولعل في مداخلات سائر الإخوة المستشارين ما يمكل بعضنا البعض في المجالات التي تتشابه فيها سياستنا وبرامجنا ولكن لابد من الإشارة إلى قطاع يستأثر باهتمام كل الفاعلين الاقتصاديين والسياسيين، والذي اذا ريحنا برهانه نكون قد حققنا القفزة النوعية المتوخات الا وهو قطاع الرياضة، ذلك أنه غير ضاف عنا جميعا أن المغرب قد قدم ترشيحه لاستضافة نهاية كأس العالم، وفي هذا الإطار نتساءل هل بإمكانياتنا الحالية، يمكن لنا ان نربح الرهان، خاصة وأننا منافسين من قبل دول قطعت أشواطا بعيدة في مجال تأهيل بنياتها التحتية.

ومن هذا المنبر أتساءل عن مصير المركبات الرياضية التي وضعت لها صجر الأساس منذ سنتين، كما أننا نرى أنه لايمكن لقطاع الرياضة أن يعرف قفزة نهج وسن سياسة جهوية في هذا الباب.

كما أننا نطالب من هذا المنبر ضرورة دعم هذا القطاع، وعلى وجه الخصوص فرق كرة القدم التي تعاني ضائقة مالية كبيرة.

وعموما فإن حزب الاستقلال يثمن المجهود الحكومي ويعتبر مشروع الميزانية العامة مشروعا طموحا وقادرا في عمومه على ضبط التوازن المالي وخلق فرص جديدة للتشغيل والاستثمار وتنمية التجارة الداخلية والمبادلات التجارية الخارجية، وتحسين السياسة المائية وسياسة السدود وخلق فرص لما يمكن تسميته بإقلاع اجتماعي جيد وإحداث أوراش كبرى وهامة في ميداني التجهيز والإسكان وهو ما يجعلنا نطمئن على عمومية المشروع ونصوت لصالحه.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

تدخل الفريق الديموقراطي في إطار مناقشة الميزانيات الفرعية للجنة الخارجية والحدود والمناطق المحتلة والدفاع الوطني

بسم الله الرحمان الرحيم والصلاة والسالم على أشرف الخلق

سيدي الرئيس

السادة الوزراء المحترمون،

إخواني المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتناول الكلمة لاسم الفريق الديمقراطي، لمناقشة الميزانيات الفرعية للجنة الخارجية والحدود والمناطق المحتلة والدفاع الوطني برسم السنة المالية 2003.

وتشكل هذه المناقشة مناسبة للتعبير عن المواقف والمشاعر لمختلف الفرق البرلماني، التي تعودت أن تعبر عن مشاعر التقدير والاحترام لأفراد قواتنا المسلحة الملكية بجميع فصائلها وعلى رأسها قائدها الأعلى ورئيس أركان الحرب العامة جلالة الملك محمد السادس نصره الله وايده.

وإن الإجماع في التصويت على هذه الميزانية لخير دليل على مدى التلاحم بين الشعب المغربي وقائد البلاد، على مقومات السيادة الوطنية، والحفاظ على الوحدة الترابية والدود عن مقدسات البلاد.

إن الجيش المغربي بجميع فصائله، أثبت ماضيا وحاضرا على كفاءته، ووطنيته في أداء الرسالة الملقاة على عاتقه، وأظهر ما مناسبة على مؤهلاته وقدراته، ودوره البطولي في جميع الظروف، خصوصا عندما يتعلق الأمر باستتباب الأمن والاستقرار في مناطق مختلفة من العالم التي تسود فيها توترات وصراعات تستوجب التدخل لفك المواجهة وحفظ الأمن، ناهيك عن تدخله الباسل مؤخرا في الكارثة التي حلت بمدينة المحمدية وخصوصا معمل تكرار النفط "لاسامير".

وإذا كنا نسجل بالفخر والاعتزاز هذه المواقف البطولية، نرى ضرورة بذل المزيد من العناية والاهتمام بالجانب الاجتماعي، خاصة لفائدة الجنود المتقاعدين منهم والمعطوبين وذوي الحقوق من المشتركين في المعارك التي عرفتها أقاليمنا الجنوبية مع خصوم وحدتنا الترابية.

ولا نترك هذه الفرصة تفوتنا دون أن ننوه بجهود جلالة الملك حفظه الله الذي ما فتئ يولي اهتماما بالغا بالمؤسسة العسكرية، سواء تعلق الأمر بالجانب العسكري من أجل تطويره وتحديثه أو بالجانب الاجتماعي لكافة أفراد القوات المسلحة الملكية والدرك الملكي والقوات المساعدة وأفراد الوقاية المدنية معبرين أيضا عن تحيتنا إكبار وإجلال لجنودنا البواسل المرابطين في الصحراء المغربية معتزين بروحهم الوطنية العالية للدفاع عن حوزة التراب الوطني وصيانة مقدسات البلاد، تحت شعارهم الخالد: "الله الوطن الملك"

سيدي الرئيس

السادة الوزراء المحترمون،

إخواني المستشارين المحترمين،

أما فيما يخص سياستنا الخارجية والتي تسير وفق التوجهات الملكية السامية، وبرعاية خاصة جلالته، علما من العاهل الكريم أن الأحداث والوقائع تتسارع، مما يفرض على ديبلوماسيتنا أن تتحلى لمواجهة التحولات السياسية والاقتصادية التي تعرفها العلاقات الدولية، وان تطور أدائها لتكون قادرة على مواكبة التغيرات الراهنة، للإظهار للعالم حضور المغرب في المحافل الدولية كبلد ذي حضارة متجذرة في التاريخ وكفاعل في محيطه الجيوسياسي، وهذا يفرض على الحكومة الحالية إبرازها من خلال رصد الإمكانيات والوسائل الضرورية لهذا الغرض.

إننا بحق ننوه بالدفعة القوية التي أعطاها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، بتوجيهاته الرامية إلى تحقيق ديبلوماسية اقتصادية التي من شأنها توطيد العلاقات مع الدول الصديقة، والمساهمة في جلب الاستثمار الخارجي لبدلانا.

وفي هذا السياق، فإننا نرى حتمية تحريك مؤسسة الاتحاد المغاربي، والذي يشكل ضرورة تاريخية وخيارا استراتيجيا لمواجهة الوضع الحالي، الذي يميز العلاقات الدولية.

إن مكمن قوة الاتحاد، هو الانسجام بين الدول المعنية وخلق جو من الثقة المتبادلة والاحترام، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لأعضاء دول الاتحاد.

ونتمنى بكل إخلاص أن تتمكن الأطراف المعنية في نبذ الخلافات وعودة التوازنات إلى العلاقات بين دول الاتحاد.

ومن المعلوم أن الموضوع الأساسي الذي يأتي دوما على قائمة اهتمامات ديلوماسيتنا المغربية، هو قضية وحدتنا الترابية بإجماع وطني، وتعبئة دائمة لمختلف شرائح المجتمع المغربي، الذي ما فتئ يظهر للعالم أنه على أرضه وسيظل فيها متمسكا بوحدة ترابه بالرغم من المحاولات الفاشلة لخصوم وحدتنا الترابية.

وللحفاظ على موقف بلادنا وتحصينه، فإننا نرى ضرورة مواصلة العمل على إقناع العديد من الدول الصديقة أفريقية كانت أو آسيوية، بسحب اعترافها بالكيان المزعوم، علما أن ما تحقق في هذا المجال جد مشجع ويتطلب الحرص واليقظة خصوصا وأن بلادنا تعتمد على القانون الدولي والشرعية الدولية لحل هذا النزاع.

إن انشغالنا بقضية وحدتنا الترابية لن ينسينا دورنا في الحظيرة العربية والإسلامية، ووقوفنا الدائم وراء الشعب الفلسطيني الأعزل، خصوصا وأن جلالة الملك محمد السادس نصره الله يرأس لجنة القدس.

سيدي الرئيس،

السادة الوزراء المحترمون،

إخواني المستشارين المحترمين،

إن المنعطف الخطير الذي تعرفه القضية الفلسطينية يدعونا دولا عربية وإسلامية وجميع الدول المحبة للسلام، أن نتخذ موقفا صارما إزاء العدو الصهيوني الغاشم والذي يسعى دائما إلى إقبار العملية السلمية وإبادة وتصفية الشعب الفلسطيني وأعضاء قيادته الشرعية.

وهذا أيضا لن ينسينا العراق الشقيق، التي نقف دائما وراءها ونرفض بشدة ضربها، ونطالب باستحضار البعدين العربي والإسلامي لمساندة هذين الشعبين اللذين هما في

حاجة إلى مقفة تضامنية من أجل نصرة حقهما المشروع في حياة كريمة ومستقرة.

سيدي الرئيس

السادة الوزراء المحترمون،

إخواني المستشارين المحترمين،

مما لاشك فيه أن موقفنا الجيوستراتيجي يفرض علينا أن ننخرط في مسلسل الشراكة الاورو متوسطية، وهذا رهين بتضافر كل الجهود من أجل تقليص فوارق النمو ومستوى العيش بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط، مما يجعل الأطراف الأوربية مدعوة إلى بذل الجهد إلى جانب بلادنا لتنمية المنطقة الشمالية وتقوية التدابير الوقائية، من أجل الحد من ظاهرة الهجرة السرية التي تفشت بشكل خطير، وأفرزت وضعا مأساويا في المجتمع المغربي، وهذه الظاهرة لم تعد تقتصر على منطقة دون أخرى مما يجعلها مسؤولية المجتمع الدولي برمته في إطار التعاون الأمني.

هذا إن الدور الذي أصبحت تلعبه الديبلوماسية الاقتصادية في ظل التحولات التي تطبع الاقتصاد العلمي، في مستهل الألفية الثالثة، يحتم على التمثيليات الديبلوماسية المغربية في الخارج، أن تتعبأ للتعريف بمؤهلات بلادنا في المجال السياحي، أو في ميادين الاستثمار مت أجل تشجيع السياحة، بجلب السياح واستقطاب المستثمرين وإيجاد المنافسة الضرورية لتصدير وتسويق المنتوج الوطني.

وفي اعتقادنا أنه على وزارة الشؤون الخارجية والتعاون، أن تقوم بحملة إعلامية وتحسيسية للتعريف بمختلف الاتفاقيات التجارية منها والمالية والجمركية، التي تبرمها بلادنا مع مختلف الدول حتى يتمكن الفاعلون الاقتصاديون المغاربة من الاطلاع عليه واستيعاب مضامينها ومن اجل تيسير المبادرات الفردية في قطاع التصدير.

سيدي الرئيس

السادة الوزراء المحترمون،

إخواني المستشارين المحترمين،

مما لاجدال فيه أن من الأمور التي تراهن عليها بلادنا في تشجيع الاستثمار وجلب العملة الصعبة، توجد تحويلات أفراد جاليتنا بالمهجر، وهذا يفرض على الحكومة أن تتخذ كافة التدابير لتشجيع المبادرات الفردية والجماعية، لهذه الفئة من المجتمع المغربي، الذين يرغبون في العودة إلى ارض الوطن من اجل الاستثمار والاستقرار.

وكلنا يعلم أن جلالة الملك حفظه الله شديد الحرص على رعاية شؤون هذه الشريحة من المواطنين، ويتمثل هذا الحرص في تعيينه وزارة منتدبة لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون المكلفة بالجالية المغربية، وهذا خير دليل على الرغبة في حل المشاكل التي تعاني منها، انطلاقا من نقط العبور ووصولا إلى التعامل مع مختلف لأجهزة الإدارية المعنية بمختلف القضايا والمشاكل التي تأخذ بعين الاعتبار جزءا كبيرا من مدة إجازتهم.

تلك سيدي الرئيس بعض الملاحظات ساهمنا بها في إغناء النقاش حول محاور الميزانية الفرعية لكل من إدارة الدفاع ووزارة الشؤون الخارجية والتعاون، وسنبقى متمسكين بموقفنا الإيجابي بالنسبة لميزانية الدفاع الوطني.

أما موقفنا من ميزانية وزارة الشؤون الخارجية والتعاون، فإن ما تتسم به من الضعف والقصور يفرض علينا أن تتخذ موقفا سلبيا في التصويت عليها.

وشكرا سيدي الرئيس

المستشار السيد ابراهيم السالمي:

بسم الله الرحمان الرحيم

والصلاة والسالم على أشرف الخلق

سيدي الرئيس

السادة الوزراء المحترمون،

إخواني المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الديمقراطي، في إطار المناقشة العامة للميزانيات، الفرعية المدرجة في لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية برسم 2003.

وهي مناسبة نستعرض فيها تطورات وطروحات فريقنا ومنظوره لهذه القطاعات الحيوية، المرتبطة بصفة مباشرة بالمواطن المغربي، وتشكل بالنسبة له هاجسا يوميا، من حيث تطوير مداركه المعرفية والعناية بصحته والاهتمام ببيئته الأسرية والاجتماعية، والحرص على الحفاظ على هويته الحضارية، وضمان محيط قادر على تجسيد الطاقة الإبداعية في العمل والإسهام في مجالات التنمية الشاملة.

وبالنظر إلى أهمية هذه القطاعات، وحجم متطلباتها، ورجوعا إلى الميزانيات التي جاءت لتدبيرها، فإننا نرى على أنها نظل دون طموحاتنا ودون تلبية الحاجات الملحة والمتزايدة لهذه القطاعات ، وسأتطرق بعجالة في هذا العرض إلى أهم المحاور التي تندرج ضمن القطاعات، الاجتماعية، التي تناولتها الميزانيات القطاعية لكل من، قطاع التربية والتعليم والشباب والتكوين المهني والصحة، ومحو الأمية والتربية الغير النظامية، وكذا قضايا المرأة والمعاقين والأوقاف والشؤون الإسلامية وقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير.

وهكذا نجد أن ميزانية التربية الوطنية والشباب وبالرغم من كونها تمثل 27÷ من ميزانية الدولة، وهي نسبة مرتفعة قياسا مع حجم الميزانية العامة، فإنها تبقى بعيدة كل البعد على الإيفاء بمتطلبات القطاع والرهانات المعلقة عليه خصوصا فيما يتعلق بمخطط إصلاح المنظومة التعليمية.

فالدخول المدرسي المنصرم كان مفعما بالمشاكل، أبرزها افتقاد العديد من المؤسسات التربوية للأطر والاكتظاظ في المدارس واللجوء إلى تدابير أخرى، مثل ضم الأقسام

وغيرها، مما يجعل الدراسة شبه مستحيلة في غياب مناخ ملائم يساعد على الارتقاء بمستوى التحصيل المعرفي.

سيدي الرئيس

السادة الوزراء المحترمون،

إخواني المستشارين المحترمين،

إن تطوير المنظومة التربوية بقصد تأهيل المواطن المغربي وتمكينه من ملاحقة تطور المعارف والتكنولوجيا، أصبح أمرا ملحا، مما يقضي إعادة النظر في برامجنا التعليمية على نحو ترسخ فيه قيم المواطنة والمبادرة القادرة على مواكبة التطور لذي يلحق مختلف المجالات.

كما أن هذه المنظومة تتطور بضرورة الاعتناء برجل التعليم ومساعدته على تطوير معارفه ومداركه العلمية والمهنية لكي تواكب متطلبات الحداثة، وتوفر له جميع الإمكانيات اللازمة للأشغال، وكذا تشجيع التمدرس في العالم القروي وتسوية كذلك مشكلة المعلمين العرضيين في أقرب وقت ممكن على اعتبار أنهم أسدوا خدمات جليلة لهذا القطاع، وأملوا الفراغ الذي كان في البادية على الخصوص، وفي جميع الأحوال، فإن المطلوب من وجهة نظر فريقنا هو تحديث تسيير المؤسسات التربوية في اتجاه تكريس سلوكات تتناسب وقيم الحداثة التي تسعى إلى ترسيخها.

وبخصوص التعليم العالي، فإنه ينبغي على الجامعة المغربية أن تنفتح على محيطها الاجتماعي والاقتصادي، وتساعد بشكل ملموس على اقتراح الحلول للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ذلك م التعليم العالي المفروض فيه أن يصبح قاطرة للتنمية وأن يعمد إلى تغيير برامجه لكي يتلاءم ومتطلبات التشغيل.

إن بلادنا بحاجة إلى سن سياسة جديدة في هذا المجال تعيد للجامعة المغربية وللبحث العلمي إشعاعهما، وذلك بتمويل البحوث العلمية التي مت شأنها أن تشكل إضافات مهمة في الحقول المعرفية، خصوصا وأن المستقبل يفرض علينا أن نكون مواطنا مؤهلا قادرا على مواجهة التحديات المستقبلية، حيث يعتبر التكوين المهني عنصرا أساسيا، للوصول إلى هذه الغاية.

إن إحدى عوائق الاستثمار في بلادنا، هو افتقارنا إلى أيدي عاملة مؤهلة، - ولبلوغ هذه الغاية لابد من توفير الطلب المتزايد على هذا القطاع الاستيعاب تمكننا من الاستجابة لحاجيات التشغيل، صونا لكرامة الشباب ودرءا لهم من اليأس، الذي أدى إلى ظهور أساليب احتيالية، يذهب ضحيتها من الشباب العاطل، وبهذه المناسبة فإننا نعلن تضامننا المطلق مع ضحايا شركة النجاة الإماراتية وتتحمل الحكومة كامل المسؤولية فيما آلت إليه الأوضاع.

سيدي الرئيس

السادة الوزراء المحترمين،

إخواني المستشارين المحترمين،

إن التربية الغير النظامية أداة فعالة لتأهيل المواطنين وإدماجهم في الحياة الاجتماعية والاقتصادية، حيث إن عددا كبيرا من المنظمات والجمعيات الغير الحكومية تتكاثف لمحاربة هذه الظاهرة، وهنا يجدر بنا أن نؤكد على ضرورة دعم هذه الجمعيات، مع تعزيز وسائل المراقبة وأحكام التنسيق بينها وبين الأجهزة الحكومية المختصة، فإننا في حقيقة الأمر لازلنا بعيدين عن إدراك هذا المبتغى، فالميزانية المرصودة لهذا القطاع تظل دون مستوى طموحاتنا.

أما في مجال التغطية الصحية، فان القانون المتعلق بهذه التغطية والذي أريد له -أن يشكل تحولا كيفيا في مسار القطاع الصحي، أصبح على تحقيق توازناته بين مداخيله ومصاريفه، ومؤخرا أعلنت بعض التعاضديات بقرار سيدخل حيز التطبيق الأسبوع المقبل، والقاضي بإلغاء الأخذ بالتحملات بالنسبة لمنخرطيها في الوقت الذي كنا ننتظر من هذه التعاضديات إجراءات أخرى أكثر ايجابية اتجاه منخرطيها، وهوما سيخلق لا محالة استياء كبيرا لدى شريحة عريضة من المواطنين، وأننا مازلنا ننتظر إصدار المراسيم التطبيقية لنظام التغطية الصحية التي وعدت الحكومة بإحراجها إلى حيز الوجود، كما يجب إعادة النظر في عدم التكافؤ الحاصل في البنيات الصحية حتى لا تتركز في المدن الكبرى.

سيدي الرئيس

السادة الوزراء المحترمون،

إخواني المستشارين المحترمين،

كما هو معلوم وأن المرأة المغربية قطعت أشواطا مهمة، بحيث أصبح تمثيلها أوسع داخل مؤسسات الدولة وعلى رأسها مجلس النواب ومن المرتقب أن تتوسع دائرة مسئوليتها مؤسسات أخرى مهمة، فإنها ظلت إلى جانب أخيها الرجل تحتل مكانة متوهجة وتحظى بالتكريم الأمثل بغض النظر عن بعض السلوكات المشينة لبعض المنحرفين وذوي السلوكات ذات الطابع المتزمت، في هذا الإطار حظيت المرأة المغربية بتكريم آخر من طرف جلالة الملك، حيث أعلن حفظه الله عن تشكيل لجنة ملكية استشارية، عهد إليها إعادة النظر في مدونة الأحوال الشخصية.

وبهذه المناسبة تثمن هذا القرار الملكي ونؤكد على موقفنا الثابت والداعي إلى صون كرامة المرأة المغربية وفق قيمنا الدينية والمجتمعية، وفي ظل وحدة الأسرة المغربية، التي دعت اليها شريعتنا الإسلامية السمحاء.

- ومن جهة أخرى فإننا نؤكد على الدور الهام الذي تضطلع به وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، على اعتبار انه يحتل الصدارة نظرا لارتباطه بالأمن الروحي للمواطنين وهويتهم الثقافية والحضارية، وبالتالي فإن الرسالة الملقاة على عاتق هذه الوزارة ثقيلة للحفاظ والدفاع عن الإسلام والمسلمين ومحاربة كل أوجه الغزو الثقافي والحضاري ومواجهة كل التيارات التي تمس عقيدتنا الإسلامية الغراء، وأن تنشر ثقافة إسلامية متأصلة، مبنية على وحدة الدين والمذهب.

إن المطلوب من هذه الوزارة، هو صيانة المساجد وتفعيل دورها المقدس في تربية وتكوين المسلمين ومحاربة الأمية، وتحسين أوضاع الخطباء والوعاظ والقيمين، حتى لا يتعرضوا للتطرف، وبخصوص الأوقاف فان الوزارة مطالبة بإعادة النظر في سياستها اتجاه الموقف، وتدبيره تدبيرا أمثل، من شأنه أن يساعد على استصلاح وترميم ما هو آيل للسقوط ، وإصلاح المساجد القديمة التي تخلد الذاكرة المغربية، والعناية بمقابر المسلمين بما يحقق الاحترام الشرعي الواجب لها، ولتشجيع هذا العمل، يجب على الإذاعة والتلفزة المغربية أن تعيد النظر في البرامج الدينية وتأهيلها للارتقاء بها وجعلها جذابة للجماهير، مادامت تضيف لهم الجديد وتشجع منهاج الاجتهاد المفتقد عندنا، وبالنظر إلى حجم انشغالنا، فان الأرقام التي جاءت بها ميزانيتكم لا توفر الإمكانيات لترجمة هذه الانشغالات إلى واقع ملموس.

- أما بخصوص أوضاع المعاقين، فإننا في الفريق الديمقراطي نرى ضرورة تأهيلها وإدماجها في النسيج الاقتصادي حتى لا تظل مجرد طاقات معطلة، خاصة وان منهم يمتلك قدرات وإمكانات تنتظر فسح المجال أمامها لتتبلور على أكثر من صعيد، وفي هذا الصدد أود أن أؤكد على ضرورة تفعيل قانون الولوجيات، بالنسبة للمعاقين، كما أدعو إلى ضرورة تمتيعهم ببعض الامتيازات التي تتلاءم وأوضاع الإعاقة.

ولا ننسى كذلك رجال المقاومة وأعضاء جيش التحرير بما يتناسب وحجم التضحيات التي يبذلونها من اجل الدفاع عن بلادهم وإعادة هذا الملف إلى طاولة التشاور من أجل إنصاف المحرومين.

سيدي الرئيس

السادة الوزراء المحترمون،

إخواني المستشارين المحترمين،

إن الحاجيات الملحة والمتزايدة للقطاعات الاجتماعية، سواء على صعيد التربية والتعليم أو الصحة أو الأمن وفي الشباب والرياضة تظل بعيدة كل البعد عن أرقام الميزانيات الفرعية، مما يوحي لنا بأنه ليست هناك استجابة حقيقية لمتطلبات وأوضاع القطاعات الاجتماعية لذا سنصوت ضد هذه الميزانيات. وشكرا سيدي الرئيس

تدخل في ميزانية وزارة الفلاحة:

بسم الله الرحمان الرحيم

والصلاة والسالم على أشرف الخلق

سيدي الرئيس

السادة الوزراء المحترمون،

إخواني المستشارين المحترمين

يسعدني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الديمقراطي لمناقشات الميزانيات القطاعية، برسم السنة المالية 2003، في لجنة الفلاحة والشؤون الاقتصادية، إيمانا منا بأن الميزانية العامة للدولة تشكل الركيزة الأساسية التي تستند عليها الحكومة لبلورة سياساتها.

لقد عليمنا على إثراء الحوار وإغناء النقاش من خلال تقديم العديد من التساؤلات والاستفسارات، والاقتراحات والانتقادات متوخين بذلك الارتقاء بالقطاعات الحيوية الاقتصادية المنتجة، لتصل إلى الطموحات المنتظرة والمرجوة منها باعتبارها المحور الأساسي الذي من شأنه تحريك دواليب الاقتصاد الوطني، وتحسين الوضع الاجتماعي ببلادنا، لأن القطاعات كالفلاحة والمياه والغابات والسياحة والصيد البحري والصناعة والتجارة والطاقة والمعادن، لكفيلة بتوفير العديد من فرص الشغل، وتحقيق مردود اقتصادي بإمكانه تقوية النسيج الاقتصادي الوطني.

سيدي الرئيس

السادة الوزراء المحترمون،

إخواني المستشارين المحترمين

لا يخفى على أحد، ما تشكله القطاعات الإنتاجية من أهمية قصوى بالنسبة لاقتصادنا الوطني، الذي يزخر بتعدد وتنوع خيراته وإمكانياته، لذا فإننا في فريقنا ووعيا منا بأهمية هذا المعطى عملنا على تقديم بعض الاقتراحات التي نراها إيجابية للمساهمة في تأهيل اقتصادنا وجعله يواجه المنافسة الدولية في ظل العولمة والتبادل الحر.

وفي هذا الإطار نسجل بأسف عميق أن المبالغ المالية المرصودة لفائدة كافة القطاعات الاقتصادية المنتجة غير كافية لسد الحاجيات.

وهنا لابد من أن نستفسر عن مطابقة توجهات مشروع الميزانية القطاعية لتوجهات مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية خاصة، في غياب المخططات الجهوية الهادفة إلى وضع تصور عام للتنمية الجهوية.

فنحن في لفريق الديمقراطي ما فتئنا نطالب بإعطاء الفلاحة الأهمية التي تستحقها باعتبارها قطاع حيوي واستراتيجي يساهم في تنشيط الحياة الاقتصادية

والاجتماعية، والعمل على تلبية مطالب حاجيات الفلاح المغربي ومنحه كل وسائل الدعم والتشجيع.

وفي هذا الإطار، لا تفوتنا الفرصة بأن نسجل تراجع الاهتمام الحكومي بالقطاع الفلاحي.

ولنا أن نتساءل عن الأسباب التي دفعت الحكومة ان تتراجع عن هذا الاختيار، ونتساءل أيضا هل الفلاحة والأنشطة الموازية لها لم تعد من ضمن الأولويات الحكومية.

أما بخصوص المياه والغابات، فنحن نطالب بتكثيف عمليات التشجير لمحاربة التصحر الكاسح، وتحسيس السكان بأهمية البيئة والحفاظ عليها.

السيد الرئيس المحترم،

أما فيما يتعلق بقطاعي الصناعة والتجارة والطاقة والمعادن، فنحن نلح على ضرورة تأهيل المقاولة المغربية، لتكون في مستوى تحديات العولمة والتبادل الحر والعمل على تبسيط الإجراءات الإدارية والقانونية بغية تشجيع الاستثمار الوطني والأجنبي.

أما بالنسبة للتجارة سواء الداخلية منها أو الخارجية، يجب التأكيد على تفعيل ميكانيزمات الاقتصاد الوطني ليكون قادرا على مجابهة ظرفية العولمة واتفاقية التبادل الحر، علما أن الظرفية الاقتصادية الراهنة لا تؤهل المقاولات المغربية في التجارة لمقاومة المد الاقتصادي الأوربي والدولي، في غياب الدعم والتأطير.

كما نلح على إقامة المزيد من المناطق الصناعية اعتبارا لحجم المشاريع المزمع تشييدها تطبيقا لإرادة عاهل البلاد، بدعم من صندوق الحسن الثاني.

أما بخصوص الطاقة، فأملنا أن يتم تسريع وتيرة إنجاز البرنامج الوطني لكهربة القرى والبوادي المغربية، من لدن المكتب الوطني للكهرباء، والرفع من وتيرة العمل وتعميم الكهرباء في العالم القروي.

وعن قطاع المعادن، فما زلنا ننتظر بفارغ الصبر قانون المعادن، وفي غيابه ستبقى التساؤلات مطروحة حول كيفية استغلال الاكتشافات المعدنية وعن المعايير الموحدة المعتمدة لمنح هذا الاستغلال؟.

أما بخصوص السياحة فالجميع متفق على الدور الهام الذي تلعبه وتقوم به داخل النسيج الاقتصادي الوطني، من حيث توفير فرص الشغل وجلب العملة الصعبة، فنحن في فريقنا، ندعو إلى حث الحكومة على تحسيس جميع الفعاليات المهتمة بالقطاع السياحي لتعمل على الحفاظ على سمعة المغرب السياحية وتنميتها، إضافة إلى تقوية المنشآت السياحية وتعزيزها بأطر مكونة ومؤهلة، مع التعريف بالمنتوج السياحي المغربي.

وعن قطاع الصيد البحري القول أنه لم يتمكن بعد من إبراز قدرته الوطنية والذاتية في خلق فرص التشغيل كما كان متوقعا، خصوصا بعد الموقف المغربي بعدم تجديد اتفاقية الصيد البحري مع فرقاء الاتحاد الأوربي.

وبخصوص مجال الصناعة التقليدية، فمن الأكيد أنه يشكل مصدر عيش لشريحة عريضة من الصناع التقليديين، إلا أن افتقاره إلى الدعم المالي وتأهيل الفاعلين في هذا القطاع، وتوفير الشروط الملائمة لتسويق المنتوج المغربي إلى الأسواق الخارجية والبحث عن أسواق جديدة، كل هذه العوامل تشكل عوائق للنهوض بهذا القطاع.

سيدي الرئيس،

السادة الوزراء المحترمون،

إخواني المستشارين المحترمين،

تلكم بإيجاز بعض الاقتراحات التي نساهم بها في الفريق الديمقراطي، في إثراء النقاش حول القطاعات التي تشكل العمود الفقري لاقتصادنا الوطني.

إن الميزانية المرصودة، لا يمكنها بأي شكل من الأشكال أن تنمي أو تطور هذه القطاعات، وبالتالي سوف نعبر عن موقفنا من خلال التصويت السلبي على الميزانيات القطاعية المعروضة على أنظارنا. وشكرا سيدي الرئيس

تدخلات فريق الاتحاد الدستوري

المستشار السيد نور الدين بركاع:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق الاتحاد الدستوري في مناقشة الميزانيات الفرعية لكل من وزارة العدل ووزارة حقوق الإنسان ووزارة الصحة، وقد توخينا الجمع بين هذه القطاعات لارتباطها الوثيق ببعضها وعلاقتها بحقوق الإنسان بصفة عامة، ولن أخوض في الأرقام لهزالتها ولكون المواضيع أهم منها.

السيد الرئيس،

أننا في فريق الاتحاد الدستوري مقتنعون تمام الإقناع ان مشاكل العدل لا يمكن معالجتها بمعزل عن الاختبارات الكبرى في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ومستعدون تمام الاستعداد للمساهمة من أجل رد الاعتبار إليه وتقدمه وتحديثه وتحسين أدائه، نظرا لأهميته والعناية التي يوليها صاحب الجلالة محمد السادس نصره الله له، وتصميم جلالته وعزمه على السهر على مواصلة إصلاحه ليستجيب لمتطلبات العدل والتنمية، ورد الاعتبار إليه.

فإذا كانت مسألة استقلالية القضاء عن السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية لا تعرف أي مشكل تقريبا، فان استقلالية القاضي في تكوين قناعته يثير العديد من المشاكل وذلك راجع لتأويل النصوص، لكون القضايا لا تتشابه وإن تشابهت فليست لها نفس المعطيات لتخلص بالتالي إلى نفس النتائج.

كما أن هناك عوامل أخرى تكمن في شخص القاضي لكونه مجرد إنسان معرض للخطأ إما لجهل بحسن تطبيق مادة، أو عمدا لفساد في الأخلاق أو لقصور في التفكير والنظر. وإذا كنا نلتمس أعذارا للموظف مثلا لأنه مأمور فإنه لا عذر لمن تولي مهنة القضاء لأن خطأه يمس بحرية أشخاص أو يضر بأموالهم.

فمؤسسة القضاء تقوم على دعامتين أساسيتين هما: العلم والأخلاق.

فان كان العلم يمكن اكتسابه بالدراسة والممارسة، فإن قضية الأخلاق ترجع إلى عدة عوامل منها التربوية والنفسية والوضعية الاجتماعية وكذلك عامل السن، فالقاضي ملزم بإعطاء المثال في السلوك القويم والنزاهة الفكرية والخلقية والظهور بمظهر الوقار الذي يليق بشرف القضاء وحرمته.

لهذه الأسباب وجب فرض قضية الأخلاقيات فيمن يترشح لشغل مهنة أن يكون بالغا من العمر 40 سنة وأن يحتفظ بالقضاة الأكفاء إلى سن 70 سنة، حتى لنترك أمر الحسم في رقاب وأموال العباد في من لازال تغلب عليه نزواته وعواطفه ووضعيته الاجتماعية.

وإذا كان السير العادي للعدالة يبتدأ بالتبليغ وينتهي بالتنفيذ، فإن الواقع أمر آخر يكمن في تعطيل حقوق ومصالح المتقاضين بسبب عدم التنفيذ أو تعطيله، الشيء الذي أصبح هاجس المتقاضين ودوي المستحقات ويساهم بالتالي في إيجاد الفضاء الرحب لإنتاج السلوكات المنحرفة.

فإن كان تكليف قاض للتنفيذ بنص قانوني على مستوى المحاكم التجارية قد أعطى نتائج إيجابية، فإن مشكل التنفيذ على مستوى المحاكم الأخرى لازال دون المستوى ويشكل وسمة عار على جبين قضائنا.

السيد الرئيس،

إن ما أصبحنا نسمع من مشاكل بالسجون من اكتظاظ وحرائق وترويج للمخدرات وتحرشات جنسية مقلق جدا، وإذا كنا قد تلقنا بانفراج التحضير لعفو مهم سيطال حوالي 17 ألف سجين فان كان هذا الإجراء سيحل نسبا مشكل الاكتظاظ، فإننا نؤكد على ضرورة الحرص على ان يتم بنوع من الشفافية والوضوح بعيدا عن الزبونية والمحسوبية والرشوة، وألا يكون على حساب حق المجتمع في الأمن والطمأنينة.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

لقد أكد المغرب على تشبثه بحقوق الإنسان كما هي متفق عليها دوليا، وربط هذا المبدأ بدولة الحق والقانون، وخلق وزارة خاصة له. وقد عززه جلالة الملك محمد السادس ايده الله ونصره بمبادرات هامة كان آخرها تنصيب أعضاء المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان ووالي المظالم.

وإذا كان المغرب قد قطع أشواطا مهمة من خلال المصادقة على مجموعة هامة من الاتفاقيات الدولية وفي ملائمة العديد من القوانين مع المواثيق الدولية، فإننا على الحرص على عدم تعارض هذه المواثيق مع مبادئ الشريعة الإسلامية والدستور المغربي.

وبالرغم من كل هذا، لازلنا نرى ونسمح ما يتعرض إليه المهاجرون المغاربة ببعض الدول من ميز عنصري، وما يعانون منه من مشاكل قانونية خاصة على مستوى الأحوال الشخصية والطلاق.

كما نسجل تقصير الوزارة المكلفة بحقوق الإنسان في دفاعها عن المغاربة المحتجزين في تندوف، وفي فضحها لتواطؤ الجزائر بمناسبة مناقشة التقارير الدولية للاتفاقيات التي صادق عليها المغرب في هذا الصدد.

كما أننا لازلنا نرى ونسمح بالعديد من الخروقات والتجاوزات لهذا المبدأ، إما من طرف بعض رجال السلطة، والشرطة القضائية، وحراس السجون، الذين لازالوا يتصرفون بالعقلية المتحجرة القديمة. وإما لغلو بعض المواطنين في المطالبة بالحق تحت ذريعة حقوق الإنسان لسوء فهمهم له، فالمشرع ربط الحق بالواجب، والحرية لا تعني الفوضى والتسيب.

السيد الرئيس،

السد الوزير،

إخواني المستشارين،

يقال أن العقل السليم في الجسم السليم، واعتبارا بأن الصحة حق من الحقوق البديهة للمواطن، اصبح قطاع الصحة دلالة على مستوى التقدم والرقي الذي وصله شعب ما. بالرغم مما حققه المغرب منذ الاستقلال في هذا المجال من إنجازات فانه لازال يعاني من الخصاص ويتميز بفوارق كبرى بين التزايد المطرد للحاجيات والإمكانيات المتوفرة إليه، إضافة إلى سوء توزيعها.

فالبنية التحتية الصحية ببلادنا تتميز بعدم كفايتها، اذ تتكون من 120 مستشفى بقدرة إيوائية تقدر بـ25.571 سريرا، أي ما يعادل سريرا واحدا لكل 1141 نسمة.

ويلاحظ أن جل هذه المنشئات متمركزة في محور الدار البيضاء - القنيطرة. كما أن توزيع الأطباء على التراب الوطني ليس عادلا وال متجانسا، إذ يتراوح في المتوسط بين الجهات وبين المجال الحضري والقروي بين 89,9 و 36،9 لكل 100.000 نسمة. أما الطب الخاص فيتميز بتوزيع جد متباين يتراوح في المتوسط بين 2،3 ٪و 6,60٪ ، وتضعف هذه النسبة كلما تعلق الأمر بالعالم القروي. كما أن بعض الأقاليم توجد في حالة تهميش قصوى تصل إلى طبيب واحد لكل 8000 نسمة.

أما هذا الخصاص، وفي انتظار إعادة التوزيع، يبقى الحل هو فتح الباب لأطباء القطاع الخاص للعمل في القطاع العام ولو بصفة مؤقتة خصوصا في المناطق التي تشكو من خصاص، وهذا سيصحح نسبيا الاختلالات القائمة حاليا بين مختلف الجهات وبين المجال الحضري والمجال القروي، مع التفكير في بدائل جديدة في الإطار التشاريكي.

السيد الرئيس،

فإذا كانت الوزارة قد نجحت نسبيا في المراقبة الوبائية بإنشاء المراصد الجهوية والخلايا الإقليمية للمراقبة الوبائية والتي تغطي حاليا 13 جهة، كما نجحت حسب المؤشرات الخاصة برعاية صحة الطفل، أن نسبتي الأطفال المزدادين والمحميين ضد داء الكزاز والأطفال الذين خضعوا للتلقيح ضد داء السل بلغتا 88٪ بينما بلغت نسبة التلقيح ضد الدفتيريا والسعال الديكي والشلل والحصبة 91٪ وضد التهاب الكبدي 79٪.

وإذا كانت الوزارة قد حققت نتائج لا بأس بها في محاربة هذه الأنواع من الأمراض، فان هناك أمراض خطيرة أخرى لم يتم القضاء عليها مثل التهاب السحايا وداء الكلب والتيفويد، وأمراض سارية أخرى لابد من مواجهتها بحزم نظرا لخطورتها، مثل:

- الأمراض المنتقلة جنسيا والسيدا
- التهاب الكبد [الايباتيت] ب س
- داء السل المزمن

بالرغم مما حققته الوزارة بخصوص صحة الأم والطفل من نتائج تمثلت في تقليص نسبة الوفايات ضمن هذه الشريحة، لازالت المجهودات المبذولة في هذا الصدد غير كافية ولازال معدل وفيات الأمهات والأطفال جد مرتفع. وذلك راجع لظروف الولادة التي تتم في غالب الأحيان بدون مساعدة طبية، وخصوصا في العالم القروي.

بالرغم من ارتفاع نسبة الفقر ببلادنا التي تتجاوز 19٪ فان المواطن المغربي ينفق في المتوسط حوالي 550 درهما سنويا على صحته، بحيث يلجأ 3,1٪ من الساكنة إلى الافتراض من أجل تسديد نفقات علاجهم خاصة في ما يتعلق بالأمراض المزمنة. خصوصا وان هذه الفئة في الغالب لا تتوفر على تأمين أو تغطية صحية، هذه الأخيرة التي لاتشمل سوى 5و1٪ من مجموع الساكنة، الشيء الذي يستوجب الإسراع بتفعيل مقتضيات مدونة التغطية الصحية.

ونظرا لحجم هذه الاختلالات، وتشبعها، وما تحتاجه من مجهودات مضاعفة للتغلب عليها، أو على الأقل الحد من آثارها ومضاعفتها، فإننا نؤكد أن الميزانية المرصودة لهذا القطاع - لا يمكن الرهان عليها لتطوير هذا القطاع، بل لابد من تكتيف الجهود في التوجه التشاركي وتشجيع القطاع الخاص.

وفي الختام، ووعيا منا بأهمية هذه القطاعات، وضعف الاعتمادات المرصودة لها التي لاستجيب لطموحاتها ولا إلى الأدوار المنتظرة منها فإننا سنصوت ضدها.

وشكرا السيد الرئيس.

مداخلة في مناقشة الميزانية الفرعية لكل من وزارة الثقافة ووزارة السياحة ووزارة الاقتصاد الاجتماعي والصناعة التقليدية

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

يشرفني أن أتدخل باسم فريق الاتحاد الدستوري في مناقشة الميزانية الفرعية لكل من وزارة الثقافة ووزارة السياحة ووزارة الاقتصاد الاجتماعي والصناعة التقليدية. جانب قطاع الصناعة التقليدية، وقد ارتأينا الجمع بين هذه القطاعات نظرا لتداخلها وتكاملها.

السيد الرئيس،

إن مجال تدخلي في قطاع الثقافة ليس هو قراءة الأرقام الهزيلة المرصودة لهذه الوزارة، بل هو عن كيفية البحث عن سياسة الثقافة ببلادنا الكفيلة بخلق المناخ الملائم للإبداع حتى تتمكن ثقافتنا من المحافظة على الهوية الثقافية الوطنية من خلال الرعاية الدائمة لمختلف أصناف التراث الثقافي الوطني وإعادة إدماجه في محيطه الاقتصادي والاجتماعي حتى تتمكن من مواكبة العولمة الثقافية والتكيف مع متغيراتها ومستجداتها.

إن تحقيق مفهوم سياسة وطنية للثقافة ببلادنا يقتضي فتح حوار حقيقي بين كل مكونات المجتمع المغربي من هيآت حكومية وسياسية ومؤسسات منتخبة ومجتمع مدني ومفكرين ومبدعين وباحثين، ولقد كانت إحدى الحكومات السابقة قد شرعت في هذا الاتجاه بتنظيم المناظرة الوطنية حول الثقافة سنويا، إلا أن الوزارة قد تخلت على هذا التوجه، أيرجع الأمر في ذلك إلى تصور جديد أم أن الوزارة أصبحت غير قادرة على تفعيل وتحريك كل الفعاليات للمساهمة في وضع سياسة ثقافية وطنية تستهدف تحقيق الأمن الثقافي؟

إن من بين أهداف الأمن الثقافي، المحافظة على تراثنا الفكري والثقافي والمعماري، إلا أننا نلاحظ بأن هناك قصورا كبيرا في هذه المجالات راجع إلى ضعف الإمكانيات.

أما على مستوى المحافظة على تراثنا الفكري، فان خزاناتها الخاصة والموروثة لدى بعض الأسر، أصبح يتزايد عليها سماسرة أجانب ويرحلون كل ما فيها من مخطوطات ثمينة إلى الخارج، وهذه الهجرة هي أخطر من الهجرة السرية أو هجرة الأدمغة، وبخصوص النسيج

العمراني التقليدي، فإنه يطرح إشكاليات أعوص وأعقد فإن الوزارة لا تتعامل معه بالشكل المطلوب فليست الأبواب والمعالم الأثرية وحدها تراثا عمرانيا، بل هناك مدن عتيقة بأكملها تدخل ضمن العمران الأثري، وهي تتعرض للتدمير والنصب باستبدال أبواب البيوت العتيقة بالقصدير والحديد، مما يشوه تلك المعالم، وبتحويل سقايات أثرية تزخر بالفن المعماري التقليدي إلى مستودعات للأزبال والنفايات، بل هناك جماعات محلية حولتها إلى أماكن للاتجار ودكاكين فوتتها للمستغلين. كل هذا التدمير والتشويه ومديرية المحافظة على المآثر التارخية لا حول لها ولا قوة.

السيد الرئيس،

تعاني الثقافة المغربية من فراغ تشريعي كبير باستثناء قانون حماية المؤلف وقانون الصناعة السنماتوغرافية لم تأتي الحكومة بمبادرات تشريعية لتنظيم نقابات الفنانين والمبدعين، التي ظلت هياكل بدون تفعيل وغير مشاركة في سن وتنفيذ السياسة الثقافية الوطنية.

أما البنيات التحتية الثقافية فحدث ولا حرج هناك فقر فظيع، فجل المدن المغربية لا تتوفر على مسارح وقاعات للعرض ومراكز ثقافية وخزانات عمومية.

مما يجعلنا نتساءل متى ستتمكن الوزارة من وضع سياسة ثقافية شاملة؟

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

اخواني المستشارين،

لا يجادل أحد في أهمية القطاع السياحي على اقتصاد بلادنا، فبالرغم من كونه يشكل العمود الفقري لمصادر بلادنا من العملة الصعبة بعد عائدات جاليتنا في الخارج، فهو لا يمثل سوى 8٪ من الناتج الداخلي الخام مقابل متوسط عالمي يقدر ب 12٪ لما يعرفه من إعاقات وانحرافات.

واذا كانت استراتيجية الوزارة الوصية تتوخى استقطاب 10 ملايين سائحا في أفق سنة 2010، فيجب التعامل مع هذا القطاع بمرونة لانه جد هش يتأثر بشكل سلبي بالأحداث العالمية. فكلنا نتذكر إبان حرب الخليج، كما أن أحداث 11 شتنبر 2001 قد أثرت هي أيضا، اذ تقلصت نسبة السياح الوافدين على بلادنا هذه السنة بنسبة 8٪ مقارنة مع نفس الفترة من السنة الماضية.

والى جانب هذا، هناك عوامل قارة أخرى حالت دون انعاشه: تتجلى في انعدام رؤية شمولية للقطاع، من طرف الوزارة والمهنيين على السواء، باعتماد سياسة مبنية على الحلول السريعة وغياب التخطيط المنهجي البعيد المدى، وضعف السياسة الاشهارية الترويجية. وتدني مستوى الخدمات، وانعدام الوعي بأهمية السياحة في تحريك الاقتصاد الوطني لدى المشرفين على المؤسسات السياحية نتيجة انتشار ظاهرة الربح السريع اضافة إلى ارتفاع نسبة العمولة "الجعبة" وعدم العناية بالسياحة الداخلية والجبلية وبالإضافة إلى كل هذه العوامل، هناك عوامل أخرى تعوق الاستثمار في هذا القطاع تتمثل في العقار والجباية والتمويل، والنقل الجوي.

- بالنسبة للعقار يجب على الحكومة ان توفر للمستثمرين أراضي بأسعار مناسبة.

- وفي مجال الجباية يفترض ان يتم التخفيف من الثقل الضريبي في حجمها وعددها اذ يبلغ حوالي 19 ضريبة.

- أما فيما يخص التمويل، فمعدل فائدة القروض جد مرتفع لا يشجع على الاستثمار.

- وبالنسبة للنقل الجوي، فيجب على شركة الخطوط الملكية المغربية ان تعيد النظر في سياستها التجارية، وإلا فعلى الحكومة ان تفتح الباب للمنافسة اما شركات اخرى.

أمام هشاشة القطاع، والمنافسة الدولية، ووجود العوائق السالفة الذكر، والتهديد بشن حرب على العراق، فاننا نتخوف على مستقبل هذا القطاع.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

اخواني المستشارين، لابد

لا يخفى على أي أحد ما لقطاع الصناعة التقليدية من مكانة هامة في الاقتصاد الوطني عبر مساهمته في الناتج الداخلي الخام بنسبة 19٪، وتشغيله لأكثر من 8 ملايين شخص.

وهي مؤهلات يمكن المراهنة عليها وتوظيفها لدعم مسلسل التنمية وتقوية النسيج الاقتصادي والاجتماعي، خاصة بالعالم القروي، لخلق اقتصاديات جهوية متوازنة ومتكاملة تعمل على تسريع وتيرة النمو وتعميم الاستفادة.

ورغم ذلك فالاعتمادات المرصودة لهذا القطاع ضئيلة مقارنة مع مستوى حاجيات الصانع التقليدي والقطاع التعاوني، بالإضافة إلى النقص الواضح في المعطيات الإحصائية الدقيقة، الشيء الذي يحول دون معرفة وزنه الحقيقي في الاقتصاد الوطني، ويعيق تشخيصه كقطاع منفرد على مستوى المحاسبة الوطنية.

السيد الرئيس،

إن غرف الصناعة التقليدية، بحاجة إلى الإمكانيات المادية والتقنية،والأطر الإدارية، من أجل أداء أدوارها وإخراجها. من حالة الجمود والخصاص وغموض الصلاحيات التي يعاني منها.

كما أنها بحاجة إلى تحديد مجالات اختصاصاتها بشكل دقيق حتى تكون في مستوى ما يريده لها صاحب الجلالة محمد السادس نصره الله كمؤسسات رافعة للاقتصاد.

ونظرا لما يشكله الكتاب الأبيض للصناعة الحرفية والمهن، من إطار عام لاستراتيجية تنموية شاملة ومندمجة،

يجعلنا نتساءل: هل تنوي الوزارة مواصلة تبني مضامين هذا الكتاب وبلورة الاجراءات والتوصيات الواردة فيه، والكفيلة بدعم المقاولة الحرفية وتحسين شروط الصانع الحرفي، أم ستتخلى عنه؟

إضافة إلى ما يتطلب هذا القطاع من عناية خاصة نظرا لمختلف العوائق التي تحول دون تطوره وإبراز مؤهلاته.

نطالب الوزارة بدعم البنيات التحتية للقطاع، بإحداث قرى الصناعة التقليدية كفضاءات أكثر تنظيما لعمليات الإنتاج والترويج والتكوين.

اعادة هيكلة مجمعات الصناعة التقليدية، وإحداث مناطق الأنشطة الصناعة الحرفية بالعمل على حماية التراث الحرفي الوطني والمحافظة عليه من الاندثار والقرصنة التي اصبحت تهدده مع تزايد الانفتاح الاقتصادي، وتنمية امكانياته الذاتية من خلال تركيز مفهوم الجودة وتحسين شروط حماية الصانع الحرفي، وذلك بالعمل على الإسراع باخراج القانون التنظيمي المنظم للحرفيين.

العمل على حماية الاطفال العاملين بقطاع الصناعة التقليدية، بانشاء مراكز على المستوى الوطني تعمل على تقديم مجموعة من الخدمات الصحية والتربوية والترفيهية والعمل على الحد من تشغيل الاطفال في سن مبكرة، باعتباره خرقا واضحا لميثاق حقوق الطفل.

العمل على احداث مصالح اقتصادية على مستوى غرف الصناعة التقليدية لتأطير المقاولات العاملة بالقطاع، في ميادين تحسين الجودة ودراسة المشاريع وتنظيمها في اطار شبكة وطنية للتنشيط الاقتصادي الخاصة بالصناعة الحرفية والمهن.

العمل على اعادة النظر في نظام تمويل مقاولات الصناعة الحرفية والمهن، لمواجهة معوقات التمويل المتمثلة أساسا في ضعف التمويل الذاتي وعدم التوفر على الضمانات البنكية.

العمل على توفير التغطية الاجتماعية والصحية للعاملين في القطاع شريطة ان يتم وفق منظور متميز يأخذ بعين الاعتبار خصوصية القطاع واتساع مجاله.

واخيرا نطالب الحكومة بأن تبقى الاستشارة مستمرة مع الفعاليات غرف الصناعة التقليدية والمهنيين بشكل عام. وان تهم كافة القضايا المرتبطة بالقطاع دون اقصاء اية فعاليات سياسية أو انتخابية. وان تنطلق من قناعة راسخة لتنمية القطاع والرقي به للاسهام في التنمية المنشودة.

وبما أن هذه الميزانيات جزء من الميزانية العامة للحكومة، ووعيا منا باهمية هذه القطاعات ودورها في تدعيم الاقتصاد الوطني، ونظرا لكون هذه الميزانيات جد هزيلة لاتكفي لتلبية الحاجيات المنوطة بهذه الوزارات فاننا في فريق الاتحاد الدستوري نصوت ضدها.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

مداخلة في مناقشة الميزانية الفرعية لكل من وزارة التعليم العالي وتكوين الاطر والبحث العلمي ووزارة الاوقاف والشؤون الاسلامية

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

اخواني المستشارين،

يشرفني أن أتدخل باسم فريق الاتحاد الدستوري في مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة التعليم العالي وتكوين الاطر والبحث العلمي ووزارة الاوقاف والشؤون الإسلامية.

السيد الرئيس،

ان قطاع التعليم العالي وتكوين الاطر والبحث العلمي يحظى باهتمام خاص من لدن كافة مكونات الامة، ألا وهو قطاع التعليم الذي نعتبره قطاعا استراتيجيا ومجالا حيويا يمثل مدخلا أساسيا لكل عملية تنموية.

فعلى الرغم من اختلاف توجهاتنا السياسية، فالاهداف مشتركة للرفع من شأن هذا القطاع والدفع به لمواجهة التحولات الكبرى والتحديات الاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية التي يواجهها في بداية القرن الواحد والعشرين.

وبما أن هذا التحدي ليس بالهين وجب رصد امكانيات ضخمة بغية تحقيقه، الشيء الذي لانظن أن الميزانية المعروضة علينا بموجب السنة المالية 2003 تكرسه.

فالتعليم العالي يعاني مشاكل عديدة تبدأ بضعف بنيات الاستقبال لدى المؤسسات الجامعية حيث نلمس نقصا في التجهيزات والمرافق الضرورية ومختبرات البحث وخزانات الكتب والمراجع، كما يعاني الطلبة من جراء عدم التكافىء في الفرص من حيث المنح والايواء بالاحياء الجامعية، بالاضافة إلى مشكل النقل وغيره من العوامل التي تؤثر سلبا على نفسية الطلبة ومردوديتهم.

كما أن عدم ملاءمة البرامج والمناهج المتبعة مع شروط التطور الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والسياسي للبلاد، جعل الجامعة غير قادرة على التفاعل مع محيطها الخارجي وعدم ملاءمة مضامين التعليم الجامعي مع شروط التنمية وسوق الشغل، مما يتسبب في معضلة بطالة الخريجين من حملة الشهادات العليا.

وبخصوص التحاق الطلبة ببعض الكليات والمعاهد العليا ينبغي اعادة النظر في طرق الالتحاق بها خاصة وأنه رغم حصول الطلبة على معدلات عالية يجدون أبوابها مقفلة. لذا وجب وضع معايير تتحقق فيها شروط مبدأ تكافؤ الفرص، والمساواة.

وبالنسبة للنظام البيداغوجي الجديد نعرف أن الوزارة احدثت لجنة للتنشيط البيداغوجي، لكن ما أنجز إلى اليوم لم يحصل معه أي تجاوب ايجابي خاصة من جانب اساتذة التعليم العالي، مما يدعوا إلى التساؤل عن منهجية الاصلاح

وما اذا راعت اشراك المعنيين في بلورته، وهل يمكن بلورة منهجية جديدة أكثر استحضارا لمبدأ التشارك والمشاركة من طرف الاساتذة ليتحمل كل طرف مسؤوليته.

ويرتبط هذا الموضوع بوجوب الاعتراف بدور الاساتذة ومجهوداتهم، بالعمل على تحسين أوضاعهم دون اغفال مشكل الاطر الادارية التي تشطلع بدور مهم على مستوى تأطير الجامعة من الناحية الادارية.

السيد الرئيس

السيد الوزير

السادة المستشارين

يعتبر قطاع الاوقاف والشؤون الاسلامية قطاعا اساسيا في تأطير الخطاب الديني وتثبيت الامن الروحي موازاة مع الامن الاجتماعي والثقافي.

من هنا كان لزاما على الحكومة امدادها وبالوسائل المادية الضرورية والرفع من الميزانية المخصصة لها بدل التراجع الذي لاحظناه في ميزانية القطاع والتي لاتمثل سوى 0،2٪ من الميزانية العامة، مما يشير أن الخطاب الديني في منأى - عن لغة الأرقام التي لا ترقى للطموحات والأدوار المنتظرة منها.

ووعيا منا بأهمية الدروس الدينية، وبرامج الإرشاد الديني بواسطة الإعلام المسموع والمرئي، ندعو إلى الرفع من ساعات بث هذه البرامج وإضفاء نوع من التجديد عليها، ومحاولة خلق قناة تلفزية تهتم بالحقل الديني اسوة بالقنوات الاخرى.

كما نطالب بضرورة اعادة الاعتبار للمجال الديني، وتكثيف الجهود من أجل التصدي لظاهرة التفسخ الملاحظ على كل مجالات الحياة، وللحد من الهجمة التغريبية التي تمارس على المسلمين في كل أنحاء العالم.

ولا ننسى ما للمساجد من دور في تأطير الشباب وترسيخ الثقافة والهوية، وكذا المحافظة على الامن الروحي، لذا وجب توجيه المساجد نحو وظيفة شاملة بوجود مرافق تابعة لها كالمكتبات ومايمكن أ، تجلب معها مت استفادة للأثمنة على الخصوص والذي يعرف العالم القروي خصاصا ملحوظا منها، وبخصوص القيمين الدينيين، نطالب بمحاولة انصافهم وتعزيز قيمة التعويضات المخصصة لفائدتهم خاصة المعوزين الذين ليست لديهم أية ضمانات اجتماعية وصحية.

كما نطالب بالهتمام بأوضاع الجالية المغربية المتواجدة بالمهجر للحفاظ على عقيدتها الدينية في هذه البلدان التي تكثر فيها عدد من المأثرات خاصة بالنسبة للاجيال الصاعدة.

كما نطالب بضرورة تعزيز المؤسسات الثقافية والخزانات الوطنية للاوقاف، على غرار الخزانة الوطنية للاوقاف التي شيدت بمدينة مكناس والتي ستتكفل بجيمع التراث الديني الاسلامي مما سيجعلها قبلة للباحثين في هذا المجال وطالبي المعرفة الجينية الاسلامية.

أما بخصوص محاربة الامية فنرى أن هذه المهمة يجب أن تحول المساجد، وأن تدعم بالعديد من المبادرات خصوصا في البوادي والبحث عن أساليب جديدة للتنسيق بترشيد الامكانات الحالية والبحث عن امكانات اخرى لمواجهة الطلب.

ونظرا لما رصد لهذه الوزارات من اعتمادات ضئيلة لاتستجيب لطموحاتها ولا إلى الادوار المنتظرة منها، فاننا في فريق الاتحاد الدستوري سنصوت ضدها.

وشكرا السيد الرئيس.

تدخلات فريق جبهة القوى

تدخل فريق جبهة القوى الديمقراطية

بسم الله الرحمان الرحيم،

والصلاة والسالم على أشرف المرسلين

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

رتأينا في فريق جبهة القوى الديمقراطية أن تركز، في هذا الجزء الثاني من مناقشة مشروع قانون المالية لسنة 2003، على القطاعات الأكثر ارتباطا بطبيعة مجلسنا وبمكوناته والفئات التي يمثلها، وأغني قطاع الجماعات المحلية الذي يتشكل منه غالبية المجلس، وقطاعات الفلاحة، والصيد البحري، والصناعة والتجارة والصناعة التقليدية والمأجورين. إعتبارا من جهة، لضيق الوقت المحدد لنا، والمأجورين. إعتبارا من جهة، لضيق الوقت المحدد لنا، والذي لايسمح بمناقشة جميع القطاعات، ومن جهة أخرى إسهاما منا في ترسيخ تخصص مجلسنا وتميزه، وإسماع صوت الفئات التي انتدبتنا لتمثيلها داخله والدفاع عن همومها وقضاياها.

السيد الرئيس،

ستكون سنة 2003 سنة تجديد المجالس الجماعية وبداية تطبيق الميثاق الجماعي الجديد والقانون المنظم للعمالات والأقاليم، واللذان جاءا بمقتضيات جديدة، ستساهم في توسيع وترسيخ الديمقراطية المحلية، ودعم اللامركزية وممارسة سياسة القرب التي تضمنها التصريح الحكومي.

فهل ستتمكن الجماعات المحلية من التغلب على المشاكل المتراكمة التي تواجهها؟ وهل ستتمكن من معالجة القضايا والمشاكل اليومية وتطبيق سياسة القرب، علما أن الجماعات هي القريبة من المواطنين، وتعرف حاجياتهم الملحة؟

إننا، السيد الوزير، كمستشارين جماعيين، نتحمل مباشرة، في تعملنا اليومي مع المواطن، كل تبعات ضعف الإمكانيات المالية والتعقيدات التي نواجهها في إنجاز المشاريع والبرامج..

إن المواطن يطالبنا بإنشاء المدارس، والمستوصفات، والطرق، وباقي التجهيزات الأساسية، والحال أنكم تعرفون محدودية صلاحيتنا ومحدودياتنا.

ونأمل أ، تكون صيغة تفويت بعض الصلاحيات، صيغة انتقالية، في انتظار مراجعة جذرية للميثاق الجماعي مستقبلا، يقر ليس فقط بإمكانية تفويت إنشاء المرافق، بل إدراجها كصلاحيات ذاتية للجماعات المحلية مع مصاحبة ذلك برفع مستوى المستشارين الجماعيين، خاصة أعضاء المكتب، ضمن سياسة جهوية فعلية، وكتطبيق فعلي لشعار "سياسة القرب".

إن العوائق التي تواجهها الجماعات المحلية ليست فقط ذات طبيعة مالية، بل أيضا قانونية وإدارية، من هنا أهمية توسيع الصلاحيات، وتمكين الجماعات من وسائل التنفيذ.

وفي هذا الإطار، فإن الحاجة إلى شرطة جماعية تزداد إلحاحا، لكون العديد من القرارات التي نتخذها، في إطار المجالس الجماعية، يبقى تنفيذها مرهونا بمدى تعاون السلطات المحلية، والتي مازالت تعتبر نفسها، خاصة بالمناطق القروية، وصية مطلقة على الجماعات المحلية.

لقد أصبحت أغلب المشاريع التي تقررها الوزارات المعنية تطرح بصيغة "الشراكة" مع الجماعات المحلية، انها صيغة هامة مبدئيا، لكن هل الجماعات لديها من الإمكانيات ما يمكنها من عقد عشرات "الشراكات" وتمويل عشرات المشاريع.

والحال أن أزيد من 80٪ من الاعتمادات المخصصة لها موجهة للتسيير.

لقد كنا نأمل أن تتم مراجعة التقسيم الجماعي المعمول به حاليا والذي أنتج جماعات بدون إمكانيات، وبدون وسائل، وكل الموارد استحوذت عليها الجماعات الأم التي تفرعت عنها، ولا تساعد طريقة توزيع الحصص من الضريبة على القيمة المضافة من مراجعة هذه الوضعية المأساوية التي توجد فيها كثير من الجماعات المحدثة.

وقد لاحظنا وجود توزيع جهوي لا متكافئ للاستثمارات المخصصة للتجهيز. هذا التوزيع اللامتكافئ، سواء على المستوى الوطني أو على المستوى الجهوي والإقليمي، يعمق أزمة الجماعات الضعيفة الدخل ويكرس الحيف والتهميش.

السيد الوزير،

إننا نسجل إيجابية بعض التدابير التي تنوون تنفيذها خلال السنة المالية المقبلة، من قبيل الرفع من ميزانية الاستثمار، وتخصيص غلاف مالي بحوالي 100 مليون درهم للمساهمة في برامج التطهير المدعم من طرف الاتحاد الأوروبي، وإدراج الاعتمادات المخصصة للإنعاش الوطني، في شقها المتعلق بالاستثمار، في إطار ميزانية الجماعات المحلية.

كما نسجل قراركم بإصلاح نظام الجباليات المحلية،

وإصلاح نظام الوظيفة العمومية المحلية.. فتدابير مثل هذه، ستساعد، نسبيا، من التخفيف من مشاكل الجماعات المحلية وهذه الأهداف التي حددتموها لا يمكن لنا سوى التنويه بها، وأملنا أن تخرج هذه الإصلاحات إلى حيز الوجود في أقرب الآجال.

السيد الرئيس،

من ضمن انشغلاتنا في مجلس المستشارين، انشغالنا الكبير بوضعية الفلاحة الوطنية، لكونها قطاع حيوي وترتبط به أكثر من نصف ساكنة المغرب.

إننا ما فتئنا في فريق جبهة القوى الديمقراطية نؤكد على وجوب إعتبار الفلاحة كقضية وطنية كبرى، وسبق أن دعونا إلى عملية تضامن وطني مع الفلاح المغربي الذي تراكمت عليه الأزمات الطبيعية والبشرية.. بدءا بالآثار القاسية للجفاف، وانتهاء برفع الدعم عن البذور، مرورا بمشاكل التمويل وصعوبات أداء استحقاقات القرض الفلاحي، والتأمين الفلاحي الذي مازال محدودا وغير مشجع لأوسع الفئات الفلاحية، والارتفاع المتواصل لتكلفة الإنتاج.إن العصرنة التي رفعت كشعار منذ سنوات، ولا تشمل سوى مساحات محدودة تهم كبار الفلاحين، بينما استمر الفلاحون الصغار والمتوسطون في اعتماد وسائل تقليدية. وحتى برنامج السقي بالتنقيط، رغم أهميته القصوى في الرفع من الإنتاجية واقتصاد الماء، فإنه مازال جد ضيق وبعيد عن أن يكون برنامجا وطنيا مؤثرا في وضعية الفلاحة الوطنية..

الفلاحة المغربية بحاجة إلى دعم حقيقي، دعم الكزوال، والحبوب، والأسمدة، وماء السقي، ووسائل الإنتاج الفلاحي.

بحاجة إلى تأطير حقيقي من طرف وزارة الفلاحة بإرشاد الفلاحين لنوعية المزروعات الأكثر إنتاجية حسب المناطق، في إطار برنامج وطني لتكييف المزروعات مع طبيعة المناخ المغربي الذي كان وأصبح فيه الجفاف ظاهرة بنيوية.

ومن جهة أخرى فإننا نؤكد على مكانة القطاع الغابوي وضرورة إشراك سكان المناطق الغابوية والجبلية وفي كل أشكال التنمية، واعتماد التدبير الدائم لهذه المناطق عن طريق ضمان العيش الكريم لسكانها، وتوفير المكانة لهم ضد الظواهر الطبيعية، مع تطبيق برامج خاصة لمحاربة لظاهرة تدهور الغطاء النباتي ومحاربة كل أشكال التعرية، وتنظيم مساهمة السكان في التنمية الغابوية.

إن تنمية المجال القروي لايمكن أن يتحقق إلى عن طريق التنمية المستدامة وللانكباب على محاربة الفقر المدقع بالمناطق القروية، بوضع برامج ومشاريع واقعية مدعومة بالشكل الكافي من قبل المراهنين على نجاح التنمية المستدامة بهذه المناطق. وستمنح الشراكة الوطنية من أجل التنمية المستدامة المذكورة الفرصة لتطبيق مخطط عمل الذي يتضمن ضرورة تطوير البرامج والسياسات والمقاربات التي تدمج العناصر البيئية و الاقتصادية والاجتماعية للتنمية المستدامة بالمناطق القروية.

إن برامج ومشاريع الإقلاع بهذه المناطق لا يمكن أن يتأتى إلا عن طريق:

تطوير البرامج والسياسات التحسيسية وتطبيقها بما في ذلك استثمارات القطاع الخاص.

تنفيذ برامج للنهوض بالاقتصاد الجبلي التقليدي وللرفع من مستوى عيش سكان هذه المناطق وتنمية أنظمة الإنتاج، بها بما في ذلك برامج تدريبية خاصة وتسهيل ولوج الأسواق الوطنية والدولية.

تعبئة الدعم الوطني والدولي لفائدة الأبحاث التطبيقية، علاوة على توفير المساندة والدعم المالي والتقني من أجل التطبيق الفعلي للتنمية المستديمة للأنظمة البيئية والحد من الفقر المتفشي في العالم القروي، عن طريق تطبيق مخططات ومشاريع وبرامج واقعية.

السيد الرئيس،

إن قطاع الصيد البحري، الممثل بمجلسنا، يحظى باهتمامنا البالغ، ولاحظنا أن التصريح الحكومي لم يعر اهتماما لهذا القطاع الذي نعتبره قطاعا استراتيجيا، ويشغل مئات الآلاف من المغاربة، ويساهم في ضمان الأمن الغذائي لبلادنا..

وكنا نأمل أن يشهد هذا القطاع تحولا كبيرا بعد إلغاء اتفاقية الصيد البحري مع الاتحاد الأوروبي، بالنظر للإمكانيات التي وفرها تحرير مياهنا الإقليمية أمام تطوير القطاع..

حقا، نحن لا ننكر المجهودات المبذولة، لكن رجال البحر مازالوا يعانون من مشاكل التأمين والتغطية الصحية، وضعف أجور ضباط وبحاري أعالي البحار، وضعف مداخيل بحارة الصيد التقليدي.

المستشار السيد حسن واهروس:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

من ضمن اهتماماتنا داخل فريق جبهة القوى الديمقراطية وداخل المجلس، وضعية الصناعة الوطنية العصرية التي تتأثر- سلبيا بالمحيط الدولي واتساع ظاهرة العولمة، كما تتأثر بالركود الاقتصادي وضعف الاستهلاك الوطني وصعوبة ولوج الأسواق الخارجية.

إن صناعتنا الوطنية أصبحت تواجه منافسة غير متكافئة للمنتوجات الأجنبية داخل سوقنا الوطنية، التي أصبحت مفتوحة وتزداد انفتاحا، بسبب الاندماج، الذي لا مفر منه، في نظام التجارة العالمي، وتطبيق المعاهدات الدولية بهذا الخصوص.

صناعتنا الوطنية اليوم بحاجة إلى حماية من نوع جديد، وذلك بدعم استهلاك الإنتاج الوطني، خاصة من طرف مؤسسات الدولة والمشاريع التي تشرف على إنجازها.

ونؤكد على ضرورة اتخاذ قرار جزئي يلزم باستعمال المواد المصنعة محليا في كل المشاريع التي تنجز، وضبط ذلك بقانون، مع تقديم مساعدات وتشجيعات لتطوير الجودة، حتى تستجيب للمعايير الدولية. فالعديد من رجال الصناعة، يتجهون، أمام تأزم القطاع، إلى تغيير أنشطتهم والاتجاه نحو الاستيراد، الأقل مخاطرة والأضمن للربح، مما يهدد بانكماش صناعتنا الوطنية التي تساهم بقسط هام في مناصب الشغل وفي تنشيط الاقتصاد الوطني، وبإمكانها توفير المزيد، إذا قدمت تحفيزات للمقاولين الشباب لولوج هذا القطاع ولاستثمار فيه وضمان حد أدنى من الرواج في السوق الوطنية.

وليست الصناعة التقليدية في وضعية أحسن، فرغم بعض المجهودات المبذولة من طرف الحكومة السابقة مازالت مجمل المشاكل قائمة، ونتساءل بهذا الخصوص حول مصير ما ورد في "الكتاب الأبيض" الذي أعدته الحكومة السابقة، حيث ينتظر الصناع التقليديون إخراج مضامينه على شكل قوانين ومراسيم، خاصة ما يتعلق بتنظيم الحرف، حيث يعاني الصناع الحقيقيون من منافسة المتطفلين على القطاع، وإنجاز القرى النموذجية للصناع التقليديين، وتطبيق التغطية الصحية على الممارسين في هذا القطاع.

كما يطالب الصناع التقليديون بمراجعة الفصل 228 من مدونة الانتخابات، وذلك باعتماد أداء ضريبة الباتانتا، دون اعتماد تعقيدات إدارية أخرى مثل اعتراف السلطات الإدارية.

كما أنه من الفروض، ونظرا لطبيعة القطاع، إعادة النظر في الضرائب المفروضة على الصناع التقليديين، خاصة المقاولات الصغرى والفردية، حيث أن نسبة 14٪ لا تناسب المداخيل الضعيفة للصناع.

كما تتطلب وضعية القطاع إيجاد حلول لمشكلة التمويل، لدعم الاستثمار في هذا القطاع، حيث تتطلب البنوك ضمانات لا تتوفر سوى لعدد محدود من المقاولات. وفي هذا الإطار فإن إعادة تنظيم السلفات الصغيرة يفرض نفسه، سواء من حيث الشروط المطلوبة، أو من حيث القيمة

المالية، بالرفع منها لحدود 10.000 درهم على الأقل، مع الرفع من آجال التسديد إلى 7 أو خمس سنوات، لتخفيف قيمة الأقساط الشهرية حسب الإمكانيات الضعيفة للصناع.

السيد الرئيس ،

يعيش قطاع التجارة بدوره العديد من المشاكل تؤثر سلبا على العاملين فيه، ويواجه التجار المنظمون والمؤدون لواجباتهم الضريبية، منافسة غير مشروعة من طرف باعة متجولين.. ونحن لا نطالب بمنع هذا النشاط، وذلك لأسباب اجتماعية، لكن لابد من إيجاد حلول من قبيل تجميع هؤلاء الباعة في أماكن خاصة بعيدة عن الدكاكين المنظمة.

كما أصبح القطاع، في المدة الأخيرة، يعاني من منافسة الأسواق الممتازة "المساحات الكبرى" التي تسمح لها إمكانياتها، ودرجة الرواج الذي تعرفه، بتقديم تخفيضات مغرية للمستهلك.

لذلك أصبح من اللازم حماية التجار الصغار، بإبعاد هذه الأسواق إلى ضواحي المدن، حتى لا يقود تكاثرها إلى إفلاس عشرات الآلاف من التجار الصغار، مما سيكون له انعكاسات اجتماعية غير محمودة. كما اصبح من المفروض مراجعة هامش الربح، وحماية التجار الصغار من المحتكرين، والفواتير المزورة التي يؤدي الصغار ثمنها عند أي مراقبة، بينما يربح الكبار وأصحاب الامتياز.

السيد الرئيس،

ترتبط التنمية الاقتصادية والاجتماعية بشكل وثيق بوضعية القوى المنتجة، ووضعيتها الخالية غير محفزة لا على مزيد من الإنتاجية ولا على تطور سوق الاستهلاك. ولم يتضمن مشروع القانون الذي نحن بصدد مناقشته، تدابير ملموسة لتحسين وضعية المأجورين.

فالحد الأدنى للأجور بقي جامدا، وهو نفسه غير محترم ليس فقط من طرف القطاع الخاص، بل حتى من طرف الدولة نفسها.

وما تتضمنه الاتفاقيات المتمخضة عن الحوار الاجتماعي تبقى حبرا على ورق، ونحن ندعو إلى الإسراع في إخراج مدونة الشغل إلى الوجود، والى مأسسة الحوار الاجتماعي وضبط آلياته ليتمخض عن نتائج ملزمة لجميع الأطراف، والمراجعة السنوية لوضعية الأجور بناء على مبدأ "السلم المتحرك للأجور"، واتخاذ تدابير حازمة لصيانة الحقوق النقابية للعمال مع مساهمة جميع الأطراف لترسيخ جدية وجدوى العمل النقابي. تلك كانت، أيها السادة المحترمون، بعض القضايا التي ارتأينا إثارتها أمامكم آملين في تحرك الحكومة الحالية لإيجاد بعض الحلول والتخفيف من حدة بعض المشاكل.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

تدخل فريق التجديد والتقدم الديمقراطي

المستشار السيد عبد الرحمان أشن:

قطاع التربية والتكوين

السيد الرئيس المحترم

السيدات والسادة الوزراء المحترمين

إخواني المستشارين المحترمين،

1] بالنسبة لقطاع التربية والتكوين الذي نعتبره البناء التحتي الأساسي لتقدم واستقرار المجتمعات فإننا نبارك تجميعه في قطاع واحد إلى جانب الشباب، والتربية غير النظامية مادام الهدف المرسوم في التصريح الحكومي هو تكوين العنصر البشري وتأهيله للمساهمة في العملية التنموية. وإذا كنا نتقاسم الأهداف الحكومية في هذا الإطار والمتمثلة في تعميق التعليم ومحاربة الأمية وتحسين جودة التربية وضمان أحسن السبل لتدبير النظام التربوي، ومادمنا في السنة الرابعة من عشرية التربية والتكوين فلابد أن تتضافر الجهود لتحقيق الأهداف الأساسية التالية وأهمها:

أ - العمل على الربط بين التعميم والجودة وذلك بتجاوز مشكل الاكتظاظ عن طريق تعبئة موارد مالية جديدة بواسطة الشراكة لتوظيف مدرسين جدد وبناء الحجرات الدراسية مع إعطاء الأهمية للفئيات القرويات.

ب - السعي لتغيير الصورة السلبية للمدرسة العمومية لدى العائلات والتلاميذ وذلك يجعلها فضاء للتكوين أولا وللتربية على المواطنة وحب الوطن وروح المساواة واحترام الآخر، وفي هذا الإطار لابد من الإشارة بالقرار الملكي السامي والذي خفض سن التصويت إلى 18 سنة وهو مطلب طالما ناضلنا من أجله كقوى تقدمية وديمقراطية لذا من المفروض أن تلعب المدرسة دورها في تكوين وتأطير الشباب ودفعهم إلى الاهتمام بالشأن العام كاختيار مدني وحضاري.

ج - ضرورة تجاوز المقاربات الكلاسيكية في محاربة الأمية، لأن السير بنفس الوتيرة يعني أن هذه الآفة جذورها إلا بعد عدة عقود، لذا نقترح أن يتم اعتمادها كقضية وطنية وتعبئة كل الطاقات بإعادة انتشار أطر الموظفين غير المنتجين داخل الإدارات، والطلبة وكل مكونات المجتمع المدني لخلق جند للمعرفة تكون مهمته القضاء على هذه الآفة بشكل نهائي.

د - ضرورة اعتبار رجال ونساء الركيزة الأساسية للإصلاح والاهتمام بتحسين أوضاعهم وتحفيز المتواجدين بالأرياف، وهنا لا يسعنا إلا أن نبتهج للمسار الذي قطعه النظام الأساسي لرجال التعليم.

هـ - ضرورة ايلاء الأهمية الكبرى لإعمال مفهوم التعليم النافع الوارد في خطاب صاحب الجلالة من خلال التركيز على علوم العصر التي تحقق التقدم والبحث العلمي وكذا اللغات الحية التي تضمن التواصل وتلاقح الحضارات ناهيك عن التجاوب مع اكراهات العولمة.

- ضرورة إيلاء المزيد من الإهتمام والتتبع لتعليم أبناء جاليتنا بالمهجر بما سيعمل على تقوية أواصرهم بوطنهم.
- التعجيل بالانكباب على دراسة ومعالجة

مايتراكم من مشاكل بمقرات الطلبة المغاربة بكل سبتة ومليلية قبل قوات الأوان.

قطاع الصحة

2] أما بخصوص قطاع الصحة فمازال يعاني من الآثار السلبية لسياسة التقويم الهيكلي التي خلفت عدم التوازن بين الجهات بل حتى مناطق نفس الجهة سواء على مستوى ونوعية المؤسسات الاستشفائية أوعلى مستوى الموارد البشرية والتجهيزات، [وفي هذا الإطار نريد أن نذكر السيد وزير الصحة بالتعجيل بإعادة فتح مركز تحاقن الدم ومدرسة تكوين الممرضين بإقليم الناضور] وكذا الاختلال بين المدن والأرياف، بين المركز والمحيط، وعلى سبيل المثال 72٪ من الأطباء المتخصصين يتواجدون بجبهة [الرباط - سلا - زمور - زعير]. مما يعمق مشاكل المرضى الباحثين على العلاج المتنقلين من مناطق بعيدة إلى الرباط وما يستتبع ذلك من مصاريف [وفي هذا الصدد نطالب كذلك بتقريب علاج داء السرطان بمناطق الشمال والجنوب لتخفيف الضغط على مستشفى ابن رشد بالدار البيضاء ومولاي عبد الله بالرباط]. لذا من الضروري تجاوز هذا الخصاص وذلك بالإجتهاد للبحث عن موارد للتمويل والاستغلال العقلاني والأنجع للإمكانيات المتاحة.

وإذا كنا مرتاحين للأهمية التي أولتها الحكومة لهذا القطاع في هذا القانون المالي من خلال تخصيص 1500 منصب شغل للصحة وإضافة 200 مليون درهم كاعتمادات جديدة وذلك بالرغم من الاكراهات المالية التي تعرفها بلادنا فإننا نبقى مع ذلك قلقين لأن هذا القطاع لايحتمل التأخير أو الإرجاء لأن ذلك يتم على حساب صحة وحياة المواطنين، وتبقى شعلة الأمل في اطروف الراهنة بالنسبة لهذا القطاع هي مدونة التغطية الصحية الإجبارية التي يجب الإسراع بإعمال مقتضياتها وقبل ذلك توفير كل ظروف نجاح تطبيقها وذلك ب:

1] تأهيل المؤسسات المكلفة بتدبير التغطية الصحية الإجبارية.2] سن سياسة للأدوية مبنية على المحافظة على دودتها صناعتها وسلسلة توزيعها وتنمية الأدوية المتجانسة، الشيء الذي سيساهم بالحفاظ على التوازن المالي للمؤسسات المكلفة بالتأمين الصحي.

وإذا كنا نقدر الخدمات الجليلة للقطاع الخاص ودعمه لوزارة الصحة فإننا نطالب بتعزيز المراقبة عليه حتى لايبقى عرضة لبعض الممارسات اللاأخلاقية التي تمس الأوقاف في الصميم أخلاقيات مهنة الطب.

لايفوتني في هذا المقام إغفال قطاع حيوي يهم الأمن الروحي للمغاربة، إنه قطاع الأوقاف والشؤون الإسلامية، الذي نعتبر أنه بالإضافة لأدوارها الأساسية في حماية الأمن الروحي للمواطنين نعتقد أن وزارة الأوقاف مدعوة لتدعيم أسس وركائز ديننا الإسلامي الحنيف كدين مساواة وعدل وتسامح بما يخدم القيم التوافقية للمجتمع كالديمقراطية والتقدم والتنمية وحتى ندعل من بلدنا مركزا إشعاعيا لإسلام التسامح والتضامن. وفي هذا الإطار نثمن برنامج الوزارة الرامي إلى تدريب خطباء المساجد لما نتوقه من فائدة وتأثير ايجابي على قلوب المغاربة. كما نطالب الوزارة بالاعتناء بالأمن الروحي للمغاربة المقيمين بالخارج دعما لمجهوداتهم الخاصة، بتأطير المساجد التي أبلوا البلاء الحسن في بنائها حتى لاتبقى عرضة لتيارات التطرف.

قطاع التشغيل

تعتبر البطاقة آفة من أفات عصرنا وهي مشكلة تقض مضاجع العديد من العائلات المغربية، وإذا كان صاحب الجلالة قد ركز في خطابه على التشغيل المنتج، وفي نفس الاتجاه ذهب التصريح الحكومي الذي اعتمد المقاربة الاقتصادية أساسا بما تعنيه من تشجيع الاستثمار المفضي إلى الرفع من نسبة النمو الكفيل وحده بامتصاص البطالة بدل اعتماد المقاربة الاجتماعية لوحدها، وهو توجه لايمكن إلا أن نتقاسمه مع الحكومة.

لابد من الإشادة بخلق المراكز الجهوية للاستثمار كأداة بحركة للتنمية متحكمة من التوازن في ما يسيء فاننا نرى من الضروري موكبتها بعناصر أخرى للإصلاح، لأننا نعتقد أن الاستثمار مرتبط إلى حد كبير بجودة التربية والتكوين والإصلاح الإداري وإصلاح القضاء ومحاربة الفساد وتخليق الحياة العامة، وخلاصة القول فالرفع من الاستثمار العمومي مثلا يتطلب محاربة التملص الضريبي حتى تتمكن الدولة من تعبئة موارد مالية إضافية للاستجابة للحاجيات التجهيزية المتزايدة، وهذا القرار يتطلب إرادة سياسية قوية لوضع حد لنظام الامتيازات غير المستحقة التي يستفيذ منها البعض. وتوظيفها توظيفا اجتماعيا تستفيد منها الفئات الاجتماعية المحرومة وفي مقدمتها فئة الأشخاص المعاقين التي تشكل حوالي 10٪ من المجتمع المغربي أي ثلاثة ملايين، الذين يعانون من آفات اجتماعية خطيرة تفاقم من أوضاعهم كالأمية، الفقر غياب التغطية الصحية، مما يتطلب وضع خطة وطنية لإدماج المعاقين في العملية التنموية توظيفا لهذه الامتيازات.

وفيا يتعلق بقضايا النساء، لا نبالغ إذا قلنا أنهن حجر الزاوية في أي تنمية اقتصادية واجتماعية، لأنهن لا يشكلن نصف المجتمع فقط، بل إن مصير أبنائنا مرتبط بهن لذا وجب العناية بأوضاعهن وذلك يستدعي تدخلا مستعجلا يتبنى مقاربة النوع وهي مقاربة يجب ان تتبني على خطة

مندمجة متكاملة اقتصادية واجتماعية وصحية لإدماج المرأة في التنمية.

إننا ننطلق في تناولنا لهذا القطاع من الإجماع الحاصل حول الأهمية البالغة للوزارة، ولربما يرجع ذلك في جزء كبير منه إلى طبيعة أنشطتها والأدوار الحساسة التي تضطلع بها، والتي تضعها في علاقة مباشرة بالحياة اليومية للمواطنين سواء من خلال مهام الإدارة الترابية عند قيامها بعملية تنسيق أنشطة المصالح الخارجية لمختلف الوزارات، او من خلال الدور الذي تلعبه الجماعات المحلية كأداة التنمية والديمقراطية والاستثمار العمومي إلى جانب الدولة المركزية] علاوة على اهتمام هذه الوزارة بمختلف مظاهر الحياة العامة بما في ذلك المساهمة الملموسة في رسم التوجهات الرئيسية والمعالم الكبرى للمشهد السياسي المغربي.

وإذا كنا نسجل ما تقوم به من مجهودات خدمة لمصالح الوطن العليا وضمان الأمن والاستقرار، فإننا نأمل منها بذل المزيد من الجهد لإيجاد صيغ وأساليب أكثر انفتاحا وأكثر مواكبة لتطورات العصر وذلك بالإقلاع عن بعض الممارسات التي لاريد ان يبقى لها وجود في ظل المفهوم الجديد للسلطة الذي أعلنه صاحب الجلالة، بكل مايعنيه ذلك من مل خلاق لسياسة القرب والانفتاح والمصالحة مع المواطن.

وفي هذا الإطار نود المساهمة ببعض المقترحات التي نعتبرها أساسية لتطوير القطاع وجعله أكثر خدمة للوطن والمواطنين.

1- العناية بالوضعية المادية والمعنوية لرجال الأمن والقوات المساعدة والوقاية المدنية الذين يؤدون أنبل الخدمات للمجتمع، وتحصين آليات وأنظمة وشروط عملهم ضد كل الانزلاقات والانحرافات التي تمس بشرف المهنة، ونسجل بالمناسبة بإيجابية ماجاء في جواب السيد وزير الداخلية من مقترحات تروم تحسين هذه الوضعية خاصة في جانبي السكن والتعويضات.

2. توفير تغطية أمنية كافية خاصة بالحواضر.

3. تقنين وظيفة المقدمين والشيوخ وتحديد حقوق هذه الفئة وواجباتها والعناية بأوضاعهم المادية والمعنوية.

4. وفي ارتباط بالاستحقاقات الانتخابية القادمة ننتظر منالوزارة الوصية الاستفادة من أخطاء التجاوب عامة فالاستحقاقات المقبلة إذا ماكرست ماتحقق من مكاسب وتجاوزت الهفوات التي سجلناها في حينها، ستتيح المجال واسعا أمام التغيير في مجالات ترتبط بحياة المواطنين، وستؤهل الجماعات المحلية للانخراط بدينامية وفعالية في مسلسل التنمية المستدامة.

التجهيز والنقل

أما فيمايخص جهيز والنقل فلسنا في حاجة إلى التأكيد على أولوية تطوير البنيات التحتية والتجهيزات الأساسية في أي عمل ينشد تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة تدمج كافة التراب الوطني وفي مقدمته البادية المغربية.

وإذا كانت مناسبة عرض سياسة الوزارة أمام اللجنة المختصة قد مكنتها من الوقوف على حجم المجهودات التي بذلت طيلة السنوات الأخيرة، فإن ذلك لا يمنعنا من التذكير بنواقص لازالت العديد من التجهيزات تعاني منها خاصة تلك المرتبطة بساكنة الأرياف.

فمما لاشك فيه أن تنمية الشبكة الطرقية وتطويرها لها انعاكس مباشر على استقرار الساكنة القروية والحد من هجرتها نحو المدن، لذلك لا بأس من تذكيركم بأنه رغم ما تحقق حتى الآن لازالت دون المستوى المطلوب، فهي من جهة لم يراعي في وضعها عنصر التوازن بين المناطق بحيث لازالت دواوير وربما مناطق بكاملها تعيش عزلة قاتلة، ومن جهة أخرى فإن الموجود منها يشكو من افتقار واضح لأبسط مقومات الاستمراية، ولعل الارتفاع المهول لوثيرة حوادث السير ببلادنا بسبب الحالة المتردية للطرقات لخير مثال على ذلك. وهذا ما يدفعنا إلى المطالبة بسن نظام صارم في منح الصفقات العمومية والتتبع الدقيق لإنجازها بما يضمن حدا أدنى من النزاهة والفعالية وتوازن العلاقة بين المتعهدين وبين الإدارة. كما نستغل المناسبة للمطالبة من جديد بضرورة الإصلاح في اتجاه تخفيف العبء على الجماعات المحلية بالنسبة لإصلاح وبناء الطرق القروية والطرق غير المصنفة.

الإسكان والتعمير

وفيما يخص قطاع الإسكان والتعمير فلا يسعنا إلا أن نعبر عن استغرابنا أمام المفارقة العجيبة التي تنطوي عليها سياسة الحكومة إزاءه، ففي الوقت الذي تؤكد فيه مختلف التصريحات الرسمية وأخرها التصريح الحكومي الذي تقدم به السيد الوزير الأول، أمام غرفتي البرلمان على حيوية القطاع وأهميته وتلتزم بالمزيد من الاهتمام به، تأتي الأرقام المالية المخصصة له ناطقة بعكس ذلك تماما، فقد اتضح من خلال قراءة معطيات الميزانية المخصصة له أن هناك تناقص مثير في الاعتمادات وفي حصته الإجمالية من الميزانية العامة للدولة.

ينضاف ذلك إلى المعطيات الواردة في تقارير الوزارة نفسها حيث تبين أن القطاع يعاني من اختلالات بنيوية كبرى أبرز مظاهرها ارتفاع نسبة التمدين بوثيرة متسارعة ومهولة، علما أن هذا الارتفاع وفي غياب بنيات استقبال في مستوى الطلب يوازيه ارتفاع في الدور الصفيحية، أو ما يعرف باحزمة الفقر وما يتفرع عن هذا المعطى من مشاكل

كالبطالة وارتفاع نسبة الجريمة والمخدرات وغيرها من المظاهر السلبية.

الاختلال الحاصل بين العرض والطلب بحيث يصل العجز إلى مليون و240 ألف وحدة سكنية مما يشجع أيضا على ظاهرة لاتقل خطورة وتتمثل في الإنتاج غير القانوني للسكن الذي يجد في الفساد المستشري داخل أجهزة السلطة سواء الإدارية أو المنتخبة سندا ودعما قويا لتزايده.

أما تدخل القطاع الخاص فيظل عدد غير قليل منه حبيس نظرة ضيقة محاسبتية تتوخى الربح السريع على حساب مايقتضيه منه شروط الوطنية الحقة من مساهمة بفعالية في تنمية السكن.

ودونما حاجة إلى المزيد من التفاصيل في هذا المجال، فإنه في نظرنا أصبح من الضروري اتخاذ تدابير استعجالية لمواجهة هذا التحدي ومنها مثلا استغلال الإمكانية التي تتيحها أراضي الجموع لتجهيزها وتفويتها بأثمنة رمزية لذوي الدخل المحدود للاستفادة منها على شكل شبه تعاوني.

وعلى المدى المتوسط وبارتباط مع الاستراتيجية العامة لسياسة الدولة فإننا نؤكد أن لا مخرج لمواجهة هذا التحدي إلا بالتصدي لأحد المصادر المغذية له ونعني بذلك معضلة الهجرة القروية وهو ما لن يتم إلا باجتثاث أسبابها من فقر وبطالة وغياب التجهيزات التحتية الضرورية من إنارة وماء شروب وطرق، مما يعني بجملة واحدة "تنمية عالم الأرياف".

البيئة والماء

أما بخصوص قطاع الماء فمن نافلة القول إن هذه الوزارة أصبحت تتحمل مسؤولية قطاع يحظى بأهمية متزايدة في استراتيجيات التنمية والدراسات المستقبلية المرتبطة بها في مختلف اقتصاديات العالم.وإذا كانت بلادنا قد انتبهت مبكرا إلى هذا المعطى بفضل سياسة السدود فإننا ننبه إلى أن ذلك وحده لن يعد كافيا في تدبير هذه المادة الحيوية إذ لابد من سن سياسة تراعي التوازن بين الاستجابة للحاجيات والاستغلال العقلاني للموارد بما يضمن الأمن المائي لبلادنا في المستقبل، كما أصبح ملحا أن تواكب بعض القطاعات الحكومية الأخرى وفي مقدمتها وزارة الفلاحة تجهيز السدود بما يمكن من استغلالها في مجالات الري والفلاحة وتوليد الطاقة، كما يجب الاهتمام بالأحواض المائية.

وفيما يخص البيئة فإن الحديث في موضوعها لم يعد ترفا كما كان قبل سنوات، بل أصبح من التحديات الكبرى التي تواجه عالم اليوم، فتنامي سياسية التصنيع وعولمة الاقتصاد والمال معطيات ساهمت بقسط وافر في بروز هذا الإشكال لما أصبح لها من تأثير على المجال والمناخ.

وإذا كان الأمر كذلك فإن بلادنا مساءلة وربما أكثر من غيرها بخصوص هذه الظاهرة، فتراجع المساحات الخضراء، وزحف الرمال، وتلوث الشواطئ والأودية والأنهار وانتشار نفايات المصانع والأزبال، ينضاف إليها عنصر غاية في الأهمية ويتعلق بغياب سياسة بيئية ترسخ ثقافة البيئة لدى الفرد والجماعة، كلها مؤشرات تدق ناقوس الخطر ليهب الجميع ويتحمل كل الفاعلون وكل المتدخلون مسئوليتهم تجاه هذا القطاع.

سنة 1999، ضمن أولوياتها النهوض بهذا القطاع، متجاوزة بذلك مفارقة غريبة، لم يستوعبها الكثير هي أن بلادنا تزخر بمؤهلات جغرافية وتاريخية ومعمارية وثقافية، لم تستغل في المنظور القديم.

واليوم، وقد تجاوزنا هذا المنظور الإنحرافي لهذا القطاع الحيوي، الذي يلعب دورا هاما في التنمية الاقتصادية، وبدأنا في تفعيل الأهداف المسطرة في المخطط الخماسي 2000 - 2004، والدفع بالاتفاق الإطار والاتفاقية التنفيذية له، الذي تم اقرارهما من طرف حكومة التناوب والكنفدرالية العامة للمقاولات المغربية، فذلك يأتي في أفق هيكلة البنية التحتية والاستفادة من ذوي الاختصاص في هذا البميدان.

إن البرنامج المستقبلي، والمخطط المعتمد في سنة 2003 ، والقاضي بإحداث محطات سياحية جديدة لتدعيم وتطوير المنتوج الشاطئ، جاء نتيجة ما سجلته الوزارة نفسها من تراجع لهذا القطاع سنة 2002 مقارنة مع سنة 2001، ليطرح ضرورة تجاوز عدد من المعيقات التي كانت وراء ذلك. ومجمل القول، فإن هذا القطاع عليه أن يراعي الملاحظات التالية:

ضرورة العمل على تحصين القطاع من التقلبات الدولية والاهتمام بالسياحة الداخلية.

العناية بالموانئ المغربية وجعلها مدخل إضافي لاستقبال اليساح.

تفعيل مشروع القانون الذي تنوي الوزارة إعداده الخاص بمتاجر بيع منتوج الصناعة التقليدية وبمراعاة الظروف الاجتماعية للعاملين بهذا القطاع.

الاستفادة من التجارب الدولية والعربية التي تفتح أسواقها للمنتوج السياحي.

تفعيل الاهتمام بالسياحة الشاطئية وبرمجة شواطئ تعد قبلة للسياحة الداخلية كشاطئ مولاي بوسلهام مثلا

تفعيل الاهتمام بالسياحة الجبلية.

تطوير البرنامج المواكب للتكوين الفندقي والسياحي.

مواكبة الاهتمام السياحي بالتقدم الحاصل في الميدان الرياضي وخاصة ألعاب القوى.

إعادة النظر في الأساليب الإشهارية وذلك بحث المكتب الوطني للسياحة على التنقيب على ذوي الاختصاص في هذا المجال.

ضرورة تجاوز ضعف التنسيق بين الوزارات التي لها ارتباط بالميدان السياحي، وتبسيط المساطير وتسهيلها للراغبين في الاستثمار.

والواضعين نصب أعينهم المساهمة للنهوض بهذا القطاع.

إن من شأن هذه الإجراءات، وغيرها، أن تساهم في الدفع بعجلة النهوض بهذا القطاع، وتواكب الاجتهادات المبذولة من طرف الوزارة

لجعل قاطرة التنمية من الأهداف الرئيسية.

الصيد البحري

أما ميدان الصيد البحري فإنه يعيش هذه الأيام على إيقاع المبادرة الملكية السامية بالسماح للأسطول الإسباني بالصيد في المياه المغربية، وهو ما نتمنى أن يفهمه الأسبان بشكل يعجل بحل كل الخلافات بيننا وبين الجارة اسبانيا، واحترام ميثاق حسن الجوار.

فبلادنا ولله الحمد، تزخر مياهها البحرية على طول يفوق 3600 كلم من الشواطئ ونتوفر على خزان سمكي هائل، وبإمكان هذا القطاع، إذا ما استمر في تطوير ذاته أن يكون قاطرة أساسية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلادنا. ومن أجلب ضمان ذلك فلا بدّ للوزارة الوصية من مواكبة التقنيات الحديثة الحاصلة في ميدان الصيد البحري والصناعة السمكية. وهذا لن يتأتى إلا بإبراز النقط التالية في مخطط الوزارة الوصية.

خلق شروط للتنمية الدائمة لأنشطة الصيد وذلك بمراعاة المحافظة على المخزون السمكي وعلى البيئة البحرية.

الإسراع بإنجاز مشاريع قرى الصيادين بالشمال وتحديدا بإقليم الناضور

العناية بالأوضاع الاجتماعية للعمال العاملين في القطاع، وتحفيزهم للمساهمة في القرى البحرية التي تنوي الوزارة إنشائها.

إدماج الصيد البحري في الاقتصاد الوطني.

تفعيل دور الجمعيات والتعاونيات وتحريرها من المتطفلين على الميدان ووضع حد لسياسة الامتيازات عبر منح رخص دون شروط مهنية ومالية.

تفعيل دور المعهد الوطني للثروات السمكية في مجال البحث العلمي.

إن أملنا هو ان يصبح هذا القطاع يساهم بشكل كبير في الناتج الداخلي الخام وفي تأمين حاجيات المواطنين من الاكتفاء الغذائي، وتحسين الميزان التجاري الخارجي، وأن يفتح الآفاق لامتصاص آفة البطالة وذلك بفتح فرص شغل إضافية سواء في الصيد بأعالي البحار أو الصيد الساحلي.

السيد الرئيس المحترم

السيدات والسادة الوزراء المحترمين

إخواني المستشارين المحترمين،

هذه بعض من أفكارنا التي ارتئينا أن نساهم بها في مناقشة هذه القطاعات حسب ما تسمح به الحصة الزمنية المخصصة لنا آملين أن تحظى انتقاداتنا وملاحظاتنا بالقبول بالقدر الذي ستناله تنويهاتنا بما تحقق من مكاسب.

تدخلات الفريق الكونفدرالي

المستشار السيد خليد هوير العلمي:

السيد الرئيس، السيد الوزير، السادة المستشارون...

يشرفني باسم الفريق الكونفدرالي أن أتدخل لمناقشة الميزانيات الفرعية للقطاعات المدرجة ضمن اختصاص لجنة المالية والتجهيزات والتخطيط والتنمية الجهوية ولجنة الخارجية والحدود والمناطق المحتلة والدفاع الوطني برسم السنة المالية 2003. وهذه القطاعات هي: النقل ت التجهيز - الإسكان والتعمير - البيئة - الخارجية والتعاون.

قطاع النقل

يتميز النقل الطرقي للبضائع وأيضا نقل المسافرين بالعشوائية المطلقة وعدم الانتظام وسيادة منطق توزيع الرخص الشخصية بدون أفق مؤسساتي منظم. هذا ويعرف النقل الحضري نفس المشاكل سواء على مستوى الحافلات أو النقل الصغير والمتوسط، الشيء الذي يتطلب تصميم رؤية استراتيجية أخرى مخالفة لما هو معتمد اليوم. والرؤية البديل في تقديرنا تكمن في التنظيم التعاوني والمقاولاتي للقطاع وتحديد الإطارات القانونية والاستثمارية القائمة على مبدأ التوحيد والاندماج المنظم، يهدف تطوير وتنويع النقل الحضري ونقل البضائع ونقل المسافرين لتتوسع طاقته التشغيلية، وليساهم في التنمية الاقتصادية. هذا ونؤكد المعطيات أن برامج السلامة الطرقية لم تتمكن لحد الآن من الحد من الكوارث المتعلقة بحوادث السير، كما يتميز النقل السككي بضعف المبادرة الاستثمارية والبنيات الاستقبالية وأنشطة الصيانة واستمرار الخطوط الأحادية مع الإشارة كذلك إلى استمرار حرمان المنطقة الجنوبية من إمكانيات ربطها بالشبكة الوطنية للسكة الحديدية. وتعاني مؤسسة النقل الجوي من ضعف البنيات التحتية للمكارات. وتعدد المتدخلين في هذا الحقل إضافة إلى ايعانيه من التلاعبات في التدبير المالي.

أما الملاحة التجارية. وبالرغم من الأهمية الاستراتيجية لهذا الحقل بفضل الموقع الجغرافي للمغرب والذي يمكنه من 3500 كلم كشريط بحري شاطئي شمالا وجنوبا، فإن السياسة الحكومية ظلت دون المستوى الواعد لمجال الملاحة على مستوى التجهيزات البحرية وإحداث الموانىء وتطوير الأسطول البحري لنقل المسافرين والبضائع.

إن قطاع النقل بلادنا يحتاج إلى تنظيم النقل الصغير والمتوسط في إطار مقاولات تعاونية. ويحتاج إلى الإدماج المنظم لوحدات نقل المسافرين عبر المدن ضمن إطار مقاولات موحدة ومندمجة. ويحتاج أيضا إلى إعادة تهيئة

المحطات الطرقية وبناء محطات جديدة تحترم مواصفات التقنيات الحديثة والتنظيم، بالإضافة إلى تسريع وثيرة البرنامج الوطني للطرق في العالم القروي.

قطاع التجهيز

نعتبر في الكونفدرالية الديمقراطية للشغل أن أي إقلاع تنموي فعلي، لن يتحقق بفتح أوراش الإصلاح في التعليم والإدارة والعدل والمجال الفلاحي والسياحي فقط، بل يتطلب وبالموازاة إلى ذلك تمكين البلاد مم الكفاية في مجال التجهيز والبنيات التحتية الضرورية من[الطرق - الماء والكهرباء - الموانىء...] مع العلم أن المغرب ظل ولأزيد من أربعة عقود يعاني من خصاص مهمول في هذا المجال. وللأسف لم تضف الحكومة السابقة جديدا يمكن أن يعتز به المغاربة.

كما أن الرأسمال البشري الذي يعمل في إدارة وزارة التجهيز طالب ومايزال يطالب بتحسين أوضاعه المادية والاجتماعية، تعلق الأمر بالأنظمة الأساسية الترقية الداخلية والتكوين المستمر وترسيم الأعوان العرضيين والمياومين والإنصاف في نظام التعويضات أو تعلق الأمر بإشراك النقابات في حركة إدارية وفي إعداد جداول الترقيات عن طريق الاختيار.

قطاع الإسكان والتعمير

ارتبطت عملية صناعة الخرائط السياسية والتوزيع الزبوني والتزوير بفضائح كبرى على مستوى الإدارة الترابية للأقاليم والجهات، وتجسد ذلك بالمظاهر الصارخة لتوسيع مدارات السكن العشوائي وغير اللائق والتلاعب في الأوضاع العقارية خصوصا المرشحة لاحتضان التجزئات والبرامج السكنية. كما اوضحت التجربة أن شعار السكن الاجتماعي لايواكب تطلعات الأسر، ويتضح أيضا أن مجموع المبادرات العمومية والخاصة يحكمها بالدرجة الأولى منطق الربح والمتاجرة وعدم رجود مداخل وبرامج عملية تمكن من ضبط مساهمة الأسر والأفراد بتكلفة اجتماعية تراعي الدخل العام للأسر. إن السياسة السكنية للحكومة لم تعرف أي تململ نحو وضع قطيعة فعليه مع مخلفات الماضي بكل تراكماته السلبية المتجلية أساسا في العجز المهول للحاجيات المرتبطة بالسكن. بحيث يصل الخصاص إلى المليون وحدة سكنية.

قطاع البيئة

يشكل الجانب البيني أحد العناصر المؤثرة في تطور ومستقبل الموارد الطبيعية والبشرية، ويعتبر من أكبر التحديات التي ستواجهها بلادنا نظرا لتدهور الوضعية البيئية وغياب استراتيجية واضحة. بل يمكن القول أن هناك تناقض بين التشخيص والأهداف على مستوى التدابير.

. إن القوانين البيئة تهدف معالجة إما مخلفات وأما مسببات التدهور البيني. لكن يلاحظ أن النصوص التي تعرض على مجلسنا تعالج المخلفات ولا تذهب إلى جوهر الإشكال. الذي هو في اعتقادنا مسببات التدهور والتي تتجلى في بلدنا في استمرار اعتماد مساطير تؤدي إلى تباين مجالي بين مناطق نائية تضيع كل شيء [طبيعي كان أو بشري] وبين مناطق أخرى تشكو من الكثافة السكانية وكثافة الأنشطة البشرية وبالتالي ستعرف انقراض الموارد البشرية من جهة، والضغط على الأوساط الحوية نتيجة التلوث من جهة أخرى. إذ لايمكن التكلم على الاهتمام بهذا الجانب أو تناول قانون استصلاح البيئة دون استراتيجية واضحة ومدققة لإعادة التوازن. مثال وفرة المياه التي تعتمد على توزيع السكان. بل هناك استمرار النهب والتبذير واعطاء الخارج مجالات الاستغلال وبالتالي المساهمة في ظلم الأجيال القادمة وضياع مستقبلها.

فالاهتمام بالبيئة، لابد أن ينطلق من الموارد للمحافظة عليها واعتماد جهاز للبحث والتنقيب على موارد أخرى في مناطق أخرى.

قطاع الخارجية والتعاون

إن وزارة الخارجية بقيت كما كانت في الهيكلة الحكومية السابقة وزارة للسيادة، وهذا معناه أ، استراتيجيتنا الديبلوماسية لم تتغير. بما يعني ذلك. ارتباطا بالقرار المركزي وهذا مايجعلها جزءا لا يتجزأ من أمن الدولة العام. أي المنطق الأمني لازال يلقي بظلاله على هذا القطاع الاستراتيجي.

بهذه المناسبة، ومن أجل المساهمة في صياغة استراتيجية جديدة لخارجيتنا. لابد وأن نسائلكم عن حصيلة العمل الديبلوماسي المغربي خاصة مايتعلق بقضايا المصيرية كالقضية الوطنية، القضية القومية. قضايا الاستثمار والتبادل التجاري. (الدبلوماسية الاقتصادية)

إن منطق التوازن الديبلوماسي اليوم، يفرض على خارجيتنا نهج تاكتيك جديد يعطي الأولوية للذات في شموليتها أي في علاقتها بقضايا أمتنا العربية. إن الهزة التي تعيشها منطقة الشرق الأوسط. والتي تسعى من خلالها الولايات المتحدة الأمركية إلى صياغة خريطة سياسية واقتصادية جديدة، تخضع من خلالها العالم العربي اقتصادا وانسانا وثقافة لضوابط العولمة الشرسة. وهذا معناه. أن التضامن الديبلوماسي العربي أصبح أكثر من ضرورة لحماية الوجود والاستمرار.

كذلك، فتدعيم علاقاتنا الخارجية بالعمق الإفريقي من شأنه تقوية الحلقة الأولى للعمل الديبلوماسي المغربي أي الحلقة العربية/ العربية.

إن العلاقة بالاتحاد الأوروبي هي أم العلاقات الخارجية بالنسبة لبلدانا في إطار المنظور الكلاسيكي لدبلوماسيتنا. أما المنظور الذي ندعو اليه اليوم، فيجعلها حلقة ضمن نسق

شمولي، تتفاعل فيه مختلف علاقاتنا الخارجية حتى لانرهن مستقبل بلادنا والأجيال القادمة ببعد وحيد أوحد هو أوروبا.

لايمكن أن نتصور ديلوماسية مغربية جديدة في غياب خطة شاملة لتأهيل الرأسمال البشري العامل في هذا القطاع والاهتمام بظروفه المادية والاجتماعية.

نجدد دعوتنا لكم بضرورة صيانة منظور جديد كذلك ،ضابط لتعاملنا مع جاليتنا بالخارج. إن جاليتنا قوة اقتصادية وبشرية وثقافية. علينا أن ندعمها ونفعلها لنجعل منها قوة التواصل الأولى مع الآخر باعتبارها قناة إنسانية مفتوحة. لاتحتاج إلا لقليل من الإمكانيات من أجل أداء رسالتها الانسانية النبيلة.

هذه السيد الوزير، آراؤنا نجدد طرحها معكم وعليكم لضمان استمرارية إصلاح الإصلاح.

والسلام

مناقشة ميزانية وزارة الداخلية

السيد الرئيس، السيدالوزير، السادة المستشارون...

يشرفني باسم الفريق الكونفدرالي أن أتدخل بمناسبة مناقشة ميزانية وزارة الداخلية برسم السنة المالية 2003.

إن لوزارة الداخلية مهاما وأدوارا تمس بشكل مباشر كل أشكال المواطنة. وتكمن هذه الأهمية في ما يتعلق ب:- العلاقة مع المواطنين - دورها في عالم الشغل - الوصاية على عدة مؤسسات.

فبخصوص العلاقة مع المواطنين نسجل استمرار الشطط في استعمال السلطة، وبعض مظاهره تتجلى في:

أولا - ابتزاز المواطنين الراغبين في الحصول على الوثائق الإدارية.

ثانيا - تزايد الاعتقالات خاصة في صفوف المعطلين الذين يتعرضون للضرب والتنكيل.

ثالثا - انتشار الجرائم بسبب انعدام الأمن، [ونغتنم هذه الفرصة. لنطالب بضرورة تحسين الأوضاع الإدارية والمادية والاجتماعية لرجال الأمن والقوات الأمن والقوات المساعدة والوقاية المدنية عن طريق تعميم التعويضات وتوفير السكن الاجتماعي وإحداث مؤسسة للأعمال الاجتماعية لفائدتهم، مع تحسين أوضاع العاملين بالإنعاش الوطني.

رابعا - انتشار المختلين عقليا بسبب قلة دور الإيواء وحتى المؤسسات المتوفرة تنعدم فيها كل الشروط الإنسانية.

خامسا - تفاقم استعمال المخدرات.

أما بخصوص دور الوزارة في عالم الشغل، فإننا نسجل القصور الحاصل في حماية حقوق الشغيلة بدعوى الحياد الذي هو انحياز واضح لصالح أرباب العمل.

وعن جانب الوصاية، فنركز على الجماعات والمجالس، حيث نلاحظ استمرار نفس عقلية الوصاية التي تغض الطرف على التبذير المفرط الاستعمال المال العام، عوض استثمار هذه الوصاية فلي توجيه صرف هذه الأموال فيما يعود بالنفع على المواطنين: مثلا النظافة - المجال الأخضر - الخدمات. وفي هذا الإطار نذكر بضرورة تقديم نتائج التحقيق في حسابات الجماعات المحلية. كما أن العديد من الجماعات تعرف توترات اجتماعية وخروقات واضحة في احترام القوانين المتعلقة بالحياة الإدارية للعمال والموظفين.

أما بخصوص الملف المطلبي لعمال وموظفي الجماعات والعمالات. فإننا نسجل بارتياح النتائج الإيجابية التي تمخضت عن جلسات الحوار بين النقابة الوطنية للجماعة المحلية المنضوية تحت لواء الكونفدرالية الديمقراطية للشغل والوزارة الوصية على الجماعات المحلية والتي نرجو أن يتم الالتزام بتنفيذ الاتفاق، وأيضا استمرار الحوار بشكل منتظم قصد تحقيق المزيد من مطالب الشغيلة المشروعة.

والسلام عليكم.

المستشار السيد اعمر اجمايلي:

السيد الرئيس، السيد الوزير، السادة المستشارون...

يشرفني باسم الفريق الكونفدرالي أن أتدخل لمناقشة الميزانيات الفرعية للقطاعات المدرجة ضمن اختصاص لجنة الفلاحة والشؤون الاقتصادية برسم السنة المالية 2003. وهذه القطاعات هي: الصناعة والتجارة - الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي - الفلاحة والتنمية القروية. السياحة. الصيد البحري - الطاقة والمعادن والتشغيل.

قطاع التجارة والصناعة

يعاني الاقتصاد الوطني من استمرار وجود مقاولات غير متأهلة وتعاني من الخمول والانكماش. فالأغلب الأعم من المقاولات الوطنية لازالت لم تنطلق بعد في إعادة بنائها بناء محكما بالاعتماد على العلم والتكنولوجيا وتطوير الرأسمال البشري وإشراكه في التدبير بدل التعامل معه كسلعة وتضييق الخناق عليه بمنطق التخفيض من الكلفة الإنتاجية واستجلاب المزيد من الربح. إن التحولات التي يعرفها عالم اليوم في ظل النظام الدولي الجديد القائم على المنافسة الشرسة والليبرالية المتوحشة، تحولات تقتضي لمواجهتها تأهيل المقاولة المغربية لتمتلك كل مقومات المقاولة المواطنة، بدل الاستمرار في تمسكها بالأداء المحكم بعقلية الريع والامتياز والتحكم العائلي.

ويعاني قطاع التجارة الوطنية من ضعف التجارة الخارجية التي ربطت الرهان على الأسواق الخارجية بالخضوع لاستراتيجيتها ومصالحها التبادلية، والعجز من جهة ثانية عن إيجاد أسواق جديدة في مناطق مختلفة من العالم على قاعدة المصالح الاقتصادية للمغرب، بدل التركيز فقط على فضاء السوق الأوربية الذي شكل تحالف دوله كتلة اقتصادية ومالية وسياسية تطرح أكبر عرقلة تجاه صادراتنا بناء على احترازات تضامنية ضاغطة مثلما

حدث للصادرات الفلاحية المغربية، وتعاني التجارة الوطنية الداخلية من تعدد أشكال التسيب والفوضى وانعدام التنظيم واستفحال التجارة المقنعة وتجارة التهريب وتجارة التحايل على شروط الجودة، وتسيب الأثمنة..

قطاع الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي

إن واقع الصناعة التقليدية يعاني من التهميش وضعف الحماية وتعريضه للمنافسة الملتبسة التي تعتمد الأساليب العصرية في الإنتاج. كما يعاني القطاع من ظاهرة الاستغلال الفاحش للأطفال والنساء. إن قطاع الصناعة التقليدية في أمس الحاجة إلى وضعه في إطار استراتيجية تنموية شمولية تمكنه من الحفاظ على وجوده كمجال للتعبير عن التراث الحضاري والثقافة المغربية بمفهومها الواسع. وكمجال للتشغيل والإبداع. وذلك بتمكين الرأسمال البشري الموظف في هذا القطاع من تحقيق مواطنته وحفظ كرامته. وتحصين القطاع من كل أشكال التدليس الصناعي والقانوني.

قطاع الفلاحة والتنمية القروية

يعاني قطاع الفالحة من خضوع الاقتصاد الفلاحي للإكراه المناخي، فأمام ظاهرة الجفاف التي أصبحت بنيوية، تقوقعت السياسة الفلاحية للمغرب في التعامل مع هذه الظاهرة كنتائج بدل التوجه إلى أسبابها بناء على استراتيجية فلاحية تعتمد توسيع مجال السقي وحسن استثمار الثروة المائية الوطنية، وإرساء الدعائم والأسس الوطنية لتأمين الغذاء للمغاربة كأولوية، وتسويق الفائض في الأسواق الخارجية خاصة أن المغرب الفلاحي يتوفر على ثمانية ملايين من الهكتارات الصالحة للزراعة ولايستغل منها سوى أقل من مليون من الهكتارات. وتعاني المناطق الزراعية من غياب التجهيزات والممكنة واعتماد الوسائل والتقنيات العتيقة، كما يسجل أيضا ضعف مستويات البحث الزراعي والتكوين التقني وانكماش عمل الغرف الفلاحة وأنشطة التعاونيات والجمعيات المهنية.

وضرورة دمقراطيتها وشفافية تسييرها حتى تلعب دورها في التأطير الفلاحي.

قطاع السياحة

رغم كون هذا القطاع يمكن أن يكون مرشحا لاستجلاب جزء هام من الثروة الوطنية، فإنه يعاني من غياب بنية تحتية قادرة على تشجيع الاستثمار في القطاع، بالإضافة إلى العديد من العراقيل الإدارية التعجيزية على مستوى الإدارة الترابية والجماعات التي تقف عائقا في وجه المستثمر، ينضاف إلى ذلك ضعف المنتوج السياحي الفندقي على مستوى الخدمات وهو ما يعكس الصورة الحقيقية لوضع التكوين والتأهيل المهني الفندقي داخل مدارس التكوين والمدارس الفندقية.

إن السياحة في بلدنا لا تساهم إلا بنسبة 5 إلى 7٪ من الإنتاج الداخلي الخام، ولايتعدى عدد المشغلين بهذا القطاع 640.000 بما في ذلك المهن المصاحبة للنشاط السياحي. وهو رقم لايشكل إلا نسبة تتراوح بين 5 إلى 6٪ من الساكنة النشيطة. كما أن مداخيل القطاع لا تتجاوز في أحسن الأحوال 13 إلى 20 مليار درهم بسبب منطق الاختزال والانتقاء الذي يعاني منه النشاط السياحي الوطني ويطرأ مسألة الجودة والأثمان ومصداقية تسويق المنتوج السياحي نخفاظا على سمعة القطاع والبلاد.

الصيد البحري

يتوفر المغرب على مساحة بحرية شاسعة وعلى ساحل شاطئي طويلا جدا وعلى واجهتين بحريتين غنيتين بالثروات السمكية، إلا أن قطاع الصيد البحري يعاني من كل أشكال المضاربة التي يقودها لوبي مصالحي لاهم له سوى الثراء اللامشروع.

كما يعاني القطاع ما ظاهرة التجارة في الأسواق السمكية السوداء هربا من حقوق الدولة. إن قطاع الصيد البحري في بلادنا من القطاعات الواعدة بالنسبة للاقتصاد الوطني على عدة مستويات فبالإضافة إلى إمكانياته الهائلة في المساهمة في تأمين الغذاء للمغاربة،فإنه أيضا يشكل منفذا أساسيا لامتصاص البطالة وخلق العديد من فرص الشغل شرط إعادة النظر في سياسة المغرب البحرية ودمجها في إطار استراتيجية وطنية تنموية شاملة يتحكم فيها منطق الصناعة البحرية المنطق الاختزال التجاري المحتكم لآليتي الصيد والبيع.

قطاع الطاقة والمعادن

تتميز الوضعية الطاقية بالمغرب بتراكم الحاجيات غير الملباة وخضوعها في المطلق لتقلبات السوق الدولية، واعتبار الحاجيات الطاقية للبلاد إكراها وهو ما يجعل الأداء الحكومي العام والقطاعي محكوما بمنطق التحكم في الطلب وارتفاع الكلفة الاستهلاكية، الشيء الذي يؤثر بشكل مباشر على كلفة الحياة بالنسبة للمواطن ، وعلى التوازنات الاقتصادية والاجتماعية.

كما يتميز المجال المعدني بالضعف البنيوي خصوصا في حقل الاستكشاف والتنقيب وتقادم بنيات الاستغلال للمواقع المعدنية، يضاف إلى ذلك تراجع دور الدولة في مجال الاستثمار والتأطير والتوجيه، هذا دون الحديث عن التعثر المستمر في ميدان التخريط الجيولوجي الوطني.

ويتضح من خلال السياسة الطاقية للمغرب، إن التعامل مع موضوع الطاقة والمعادن تحكمه نظرة قطاعية يحكمها هي أيضا منطق الامتيازات الريعية.

قطاع الماء

يحتاج قطاع الماء في بلادنا إلى برنامج وطني تحكمه استراتيجية وطنية شاملة تقوم على المقاربة الجهوية

لضمان الأمن المائي للمواطنين بالاعتماد على التوزيع العادل لمشروعات السدود الكبرى والسدود التلية ومشاريع تهيئة البحريات الجبلية وحفر الآبار السطحية والجوفية، وتطوير تقنيات معالجة المياه المالحة واعادة تصفية المياه المستعملة بغرض إعادة استعمالها، هذا بالإضافة إلى تشجيع نظام القروض والمنح المالية دعما لكل مشروع يستهدف الاقتصاد في الماء وينمي المنتوج خاصة في مجال الفلاحة الوطنية.

قطاع التشغيل

إن التوجهات العامة التي تحكم عملية النمو الاقتصادي كمحدد لمباشرة عملية التشغيل، لم تعمل في الوضع الخاص للمغرب إلا على تكريس البطالة واستفحال انتشارها. وهي توجهات نتج عنها ارتفاع معدل البطالة في بلادنا ليصل إلى 24٪ الشيء الذي فعل من ظاهرة التحرك البشري نحو المدن ونمى ظاهرة الهروب من الوطن على متن قوارب الموت.

كما أن نظام الحماية الاجتماعية المعتمد في عالم الشغل ببلادنا يعاني من سيادة التعدد غير الخاضع للوحدة التنظيمية والمالية والخدماتية والتضامنية. الشيء الذي يجعل من نظام الحماية مجرد إقتطاعيات منغلقة ومجزأة حسب الفئات المستهدفة. إضافة إلى ذلك ما نطفح بع الكيل على مستوى الفساد الذي ينحر مؤسسات الحماية مثل ما حصل في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي الذي تعرض لعملية نهب منظمة استهدفت أزيد من 110 مليار درهم. ويعرف النظام المغربي للتقاعد عدة اختلالات يتجسد أكبرها في وجود أربعة أنظمة لا يبرر وجودها سوى التقسيم الفئوي للمستهدفين في القطاع العمومي والجماعي والمهني، مما يؤدي إلى تفتيت المساهمة وبالتالي تفتيت الغلاف المالي، الشيء الذي يهدد مصير مؤسسات التقاعد بشكل منفرد ويهدد أيضا حقوق المساهمين في تمولها من أجورهم.

ويعرف نظام الأجور ببلادنا تفككا شاملا بالنظر إلى حجم الأجور ونسب توزيعها وعلاقتها بالنظام الاستهلاكي، حيث يظل الأجير غير قادر على تلبية الحاجيات الأساسية للأسر والأفراد وتراجع القدرة الاستهلاكية للأسر وقدرتها على الادخار، فأزيد من ÷ من مجموع العاملين بالوظيفة العمومية، يمكن تصنيفهم كفئة فقيرة ومحرومة، و10٪ من الموظفين يعيشون في حالة حرمان دائم مع الاستدانة، بالإضافة إلى عدم تسوية وضعية المؤقتين وغير المرسمين. كما أن أزيد من 150 ألف موظف مرتب في السلم 1 و2 وتقدر الفوارق بين أدنى أجر وأعلى أجر بالوظيفة العمومية إلى أزيد من 90 مرة.

ويعاني عالم الشغل من وضع تعاقدي محكم بأزمة دائمة ومستديمة تعكس من جهة أزمة البناء الديمقراطي في البلاد وعدم تمكنه من الاحتكام إلى ثقافة التعاقد المبنية على أسس منتظمة للحوار والتشاور والتفاوض الاجتماعي بين الأطراف الأساسية المكونة لعالم الشغل والإنتاج. كما يعاني عالم الشغل من استفحال ظاهرة عدم احترام قانون الشغل والإغلاق اللاقانوني للمؤسسات الإنتاجية والتسريح الفردي والجماعي لليد العاملة وتجميد الأحكام القضائية الصادرة لصالح العمال.. كما يعاني نتيجة لكل ذلك من استفحال ظاهرة النزاعات الاجتماعية وغياب المحاور المسؤول قطاعيا ومحليا ومركزيا للبث في هذه النزاعات.

والسلام عليكم.